

التمويل والتنمية

مارس ٢٠١٧

معضلة النمو

صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير: كاميليا لوند أندرسن

مدير التحرير: مارينا بريموراك

محررون أوائل

ناتالي راميريز-جوميئا

جيتا بات

راني فيدورومودي

جاكلين ديلورييه

كريس ويليز

جيمس رو

محرر الطبعة الإلكترونية: ماري بورسكوت

محررون مساعدون

بروس إدواردس

بابار أحمد

ماريا يوفانوفيتش

إيسزثير بالازس

نادية صابر

نيكول برينز-كيماي

مورين بيرك

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني

ليجون لي

مساعد رئيس التحرير: روبرت نيومان

محرر النسخ: لوسي موراليس

مدير الإبداع: لويزا منجيفار

محرر فني أول: ميشيل مارتن

مستشارو رئيس التحرير

برناردين أكيوتوبي

سليان الأرد

توماس مانشيني-غريغولي

جيان ماريا ميليس-فيريتي

إنجي أوتكر-روب

لورا بابي

كاتريونا بيرفيلد

أوما رامكريشانان

عبد الحق الصنهاجي

جانيت ستوتسكي

ألبيسون ستوارت

توماس هلبلينغ

© 2017 صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من

مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة

المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.

htm أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org.

ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية

(مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر (Copyright Clearance Center))

في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر

عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة

صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير

العنوان والإعلان:

IMF Publication Services

Finance & Development

PO Box 92780

Washington, DC, 20090, USA

Telephone: (202) 623-7430

Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

Finance & Development

is published quarterly by the International

Monetary Fund, 700 19th Street NW,

Washington DC 20431, in English, Arabic,

Chinese, French, Russian, and Spanish.

English edition ISSN 0145-1707

Postmaster: send changes of address to

Finance & Development, International

Monetary Fund, PO Box 92780, Washington,

DC, 20090, USA. Periodicals postage

is paid at Washington, DC, and at

additional mailing offices.

The English edition is printed at Dartmouth

Printing Company, Hanover, NH.

التمويل والتنمية

التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
مارس 2017 . العدد 54 . الرقم 1

تحقيقات معضلة النمو

٢ إلى أين يتجه النمو الاقتصادي؟

التفاوت العالمي في بداية القرن تحول إلى خوف من كساد

طويل الأجل

نيكولاس كرافتس

٧ تكلفة الشيخوخة

مع تقدم السكان في السن في الدول الأكثر ثراء، يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي، وتزيد

تكاليف الإعالة، وتعاني الميزانيات الحكومية من الضغوط

رونالد لي وأندرو ميسون

١٠ عالق في شرك التباطؤ

لإنعاش الإنتاجية العالمية، علينا أن نبدأ بمعالجة موروثة الأزمة المالية

غوستافو أدلر ورومان دوفال

١٤ العمل بالشكل الصحيح

يمكن أن تساعد ابتكارات المالية العامة المصممة بشكل

جيد على حفز الابتكار وبالتالي النمو في نهاية المطاف

رود دي موج

١٦ إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي

ربما حان الوقت لابتكار مقياس جديد للرفاهية الاقتصادية ذي أوجه قصور أقل

دايان كويل

٢٠ هل يمكن للمال أن يشتري السعادة؟

الناس حول العالم يتبادلون أفكارهم حول ما الذي يثير

هذا الشعور المراوغ

٢٤ الرأي والرأي الآخر: الركود المزمع

المستقبل البطيء

برادفورد دي لونغ

السياسات هي المشكلة

جون تايلور

٢٦ كلام صريح: نحو نمو شامل للجميع

ينبغي أن تتقاسم الأسواق الصاعدة ثمار نموها على نحو أكثر إنصافا

تاو زانغ

وفي هذا العدد أيضا

٣٠ في منتصف الطريق

الرنمينبي يواصل الصعود ولكنه لن يكون العملة المسيطرة

إسوار براساد

٣٤ نحو تغطية أوسع

عندما يكون لدى المزيد من الناس والشركات إمكانية الوصول للخدمات

المالية، يمكن للمجتمع كله أن يستفيد

أدولفو باراهاس ومارتين تشيهوك وراتنا ساهاي

٣٧ في المساواة ثق

عدم المساواة في الولايات المتحدة وأوروبا تُضعف الثقة بين الناس—ويمكن أن تعوق النمو

الاقتصادي

إريك غولد وأليكسندر هايزن



ماذا نفعل حيال النمو

كان

الشعور العميق السائد بعدم الارتياح إزاء زيادة عدم المساواة وركود مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة يصب في صلب الاضطرابات السياسية في عام ٢٠١٦. وألقي باللوم على العولمة والتجارة، ولكن ربما كان المتهم الحقيقي هو البطء المترسخ في النمو—وهو ما يطلق عليها خبراء الاقتصاد الركود المزمّن. وهناك الآباء الذين كانوا يعتبرون أن استمتاع أبنائهم بمستقبل أكثر إشراقاً من الأمور المسلم بها، إذ بأحلامهم ترتطم بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. وبعد مضي تسع سنوات، ظهر التيار الشعبي وتصاعدت المناداة بالعودة إلى القومية، وباتت السياسات المنغلقة تهدد بحل النظام الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب.

وكما يقص علينا نيكولاس كرافتس من جامعة وارويك من خلال نظرة عامة يرى أن تراجع نمو الإنتاجية—وهو السبب الرئيسي وراء بطء النمو وهبوط مستويات الدخل—كان واضحاً منذ فترة طويلة قبل وقوع الأزمة. وهذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية» يتناول الأسباب وي طرح تساؤلات حول ما إذا كانت الاقتصادات المتقدمة في العالم ينبغي أن تستسلم لحالة من الركود المزمّن أم تأمل في إنعاش الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر بانتهاج السياسات الصحيحة.

ويسعى كل من غوستافو أدلر ورومان دوفال، الخبيران الاقتصاديان في صندوق النقد الدولي، إلى سبر أغوار العوامل المسببة لتباطؤ نمو الإنتاجية ويعزبان جذورها إلى الأزمة المالية العالمية—فتشديد شروط الائتمان أثر سلباً على إنتاجية الشركات وكذلك قدرة الاقتصاد على إعادة توجيه رأس المال. وكان لعوامل أخرى دور كذلك، وخاصة شيخوخة السكان. أما رونالد لي من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وأندرو ميسون من جامعة هاواي في مانوا فلهما آراء مقنعة تذهب إلى أن بطء النمو السكاني يكاد يعني تماماً بطء معدل نمو الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي. ولكنهما يوضحان كذلك أن الأثر الواقع على الأفراد—على أساس نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك—يتوقف على السياسات الاقتصادية.

ونحن نتساءل ماذا نفعّل. هل من شأن خيارات السياسات تهدئة المخاوف بشأن إعادة التوزيع والعدالة دون أن توقف التجارة، التي هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي الدوافع وراء ارتفاع الإنتاجية والابتكار؟ وكيف يمكن للاقتصادات المتقدمة أن تتكيف مع شيخوخة القوى العاملة؟ أولاً يجب علينا أن نضع الأمور في نصابها. ودايان كويل من جامعة ماننستر تناقش مزايا وعيوب الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي كقياس للرفاهية الاقتصادية.

وثانياً، ينبغي ألا ننسى أن ثلثي سكان العالم—أي أولئك السكان في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة—يواجهون واقعا مختلفا. فالسكان الأصغر سناً والإنتاجية التي لا تزال منتعشة في كثير من هذه البلدان كلها عوامل تدفع إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الداخل وفي الاقتصاد العالمي.

وثالثاً، ينبغي ألا يأخذنا الحماس الشديد. فالتجارة العالمية كانت إحدى القوى الرائدة وراء نمو الإنتاجية، والحواجر المعوقة لها تضر بجميع الاقتصادات، الكبيرة والصغيرة. وبدلاً من البحث عن إجابات سهلة، يجب أن يعمل خبراء الاقتصاد وصناع السياسات على سبر أغوار التحديات التي تواجه اقتصاداتهم. وكما يقول برادفورد دي لونغ، أستاذ الاقتصاد في بيركلي، «من المرجح ألا نتوقف عن الكلام عن الكساد المزمّن بعد تسع سنوات إلا إذا اتخذنا إجراء بشأنه.»

كاميلا لاند أندرسن
رئيس التحرير



٤٠

غابات للنمو

تمثل الغابات أحد الأصول الأساسية لاستقرار المناخ: أظهرت البرازيل أن حمايتها تتوافق مع التنمية فرانسيس سيمور وجونا بوش

مزيج خطير

إذا كانت المؤسسات المالية تجمع بين الأنشطة المصرفية والأنشطة غير المصرفية فثمة مخاطر محتملة. رالف شامي وكونيل فولنكامب وتوماس كوزيمانو وسيلين روشون

ثروة الأمم التي لا ينبغي حرقها

من شأن العمل الناجح للتصدي لتغير المناخ أن يقلل من قيمة موارد الوقود الأحفوري في العديد من البلدان الأشد فقراً في العالم جيمس كست، وديفيد مانلي، وجورجا تشيكيناتو

أبواب ثابتة

٢٨ تأمل معي

قوة البنات

السياسات التي تساعد على إدماج المرأة في القوى العاملة تعود بالنفع على الجميع ماريا يوفانوفيتش



٢٨

٥٠ أوراق العملة

الورقة النقدية فئة الخمسين

تشكل علامة بارزة

الورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا

الجديدة لترينيداد وتوباغو ترتدي ثوب الاحتفال ماري بورسيكو



٥٢ شخصيات اقتصادية

مسارات موازية

أنتيش ريكس غوش يقدم لمحة عن كريستين فوربس التي تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات



٥٢

٥٥ استعراض الكتب

الرجل الذي كان يعرف: حياة الآن غرينسبان وأوقاته، سيباستيان مالابي
تلاشي الطبقة المتوسطة: التحيز والقوة في الاقتصاد المزدهج، بيتر تيمن
ثقافة النمو: أصول الاقتصاد المعاصر، جويل موكير

الرسوم التوضيحية: cover: Michael Glenwood; pp. 28–29, David Hunt, ThinkStock; Freepik; pp. 30, 32, iStock via Getty Images.

الصور الفوتوغرافية: pp. 2–3, Christof Stache/Getty Images; p. 5, Michael H/Getty Images; p. 7, Tuul & Bruno Morandi/Getty Images; p. 10, Orjan F. Ellingvag/Corbis via Getty Images; p. 14, Toru Yamanaka/Getty Images; p. 16, Christopher Jue/Getty Images; p. 24, courtesy of University of California, Berkeley; p. 25, courtesy of Stanford University; p. 26, IMF photo; p. 34, Money Sharma/AFP/Getty Images; p. 37, Mike Kemp/In Pictures Ltd./Corbis via Getty Images; p. 40, Ricardo Siqueira/Brazil Photos/LightRocket via Getty Images, ThinkStock; p. 42, ThinkStock; p. 43, Ryan McVay/Getty Images; p. 46, Andrey Rudakov/Bloomberg via Getty Images; pp. 50–51, Central Bank of Trinidad and Tobago; Carole Ann Ferris; p. 52, IMF photo; pp. 55–57, IMF photo.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

Visit F&D's Facebook page:
www.facebook.com/FinanceandDevelopment



إلى أين يتجه النمو الاقتصادي؟

التفاؤل العالمي في بداية القرن تحول إلى خوف
من كساد طويل الأجل

رجل يقف على السقالات قرب أعمال البناء بالقرب من ميونيخ، ألمانيا.



عمل). ويكون التراجع أكبر كثيرا لا سيما في أوروبا مقارنة بالعصر الذهبي خلال الفترة من خمسينات إلى ستينات القرن الماضي.

وتنشأ عن تراجع النمو في أوروبا والولايات المتحدة انعكاسات مختلطة بالنسبة لآفاق النمو في الاقتصادات النامية. وبالنسبة للانعكاسات السلبية، يؤدي ذلك بالطبع إلى انخفاض الطلب على صادرات هذه البلدان، لذلك قد ينبغي إعادة النظر في نماذج التنمية التي تعتمد على النمو المدفوع بالتصدير. وقد يؤدي التراجع أيضا إلى الحد من توافر التكنولوجيا الحديثة في مختلف بلدان العالم. ومن الناحية الأخرى، قد ينتج عن هذا التراجع فترة طويلة تنخفض خلالها أسعار الفائدة الحقيقية وتغير اتجاه التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة التي تتوافر فيها مجموعة أكبر من الفرص الاستثمارية الواعدة. وقد يعني ذلك استمرار النمو التعويضي السريع في هذه الاقتصادات وزيادة أسرع في نصيبها في إجمالي الناتج المحلي العالمي.

يبدو الأمر وكأن صعود مفهوم الاقتصاد الجديد وتوقعات النمو القوية أحداث وقعت بالأمس فقط. لكن اليوم تشيع حالة من الخوف من حدوث حالة من الركود المزمن في المستقبل يصبح فيها النمو شديد التباطؤ هو القاعدة الجديدة وليس الاستثناء، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ورغم أنه من الواضح أن التفاؤل الذي صاحب بداية القرن لم يكن له ما يبرره، فمن الممكن أيضا أن تكون حالة التشاؤم الحالية مبالغًا فيها.

وتعكس توقعات النمو الحالية عموما للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الأجل المتوسط تراجعًا ملحوظًا عن معدلات النمو في العقود التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ (راجع الجدول). فمقارنة بالفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧، يتوقع مستقبلا أن ينخفض نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بعد التضخم) بمقدار النصف أو أكثر. وفي كل من الحالتين، يتوقع حدوث تراجع كبير في نمو إنتاجية العمالة (الناتج في كل ساعة

أفاق معتمدة

توقعات النمو في الأجل القريب لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل ساعة عمل) غير مباشرة سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا. (معدل النمو السنوي، %)

الولايات المتحدة		بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	
نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل
١٩٧٣-١٩٥٠	٢,٥	٢,٦	٤,٩
١٩٩٥-١٩٧٣	١,٧	١,٣	٢,٥
٢٠٠٧-١٩٩٥	٢,٢	٢,٢	١,٥
٢٠٢٣-٢٠١٤	١,٠	١,٠	٠,٨
٢٠٢٦-٢٠١٦	١,٠	١,٤	

المصادر: تقرير منظمة the Conference Board لعام ٢٠١٦؛ ودراسة Havik and others 2014؛ وتقرير مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي لعام ٢٠١٦. ملحوظة: بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر هي البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٠٤: النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكسبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. الأرقام التي تظهر في الفترات اللاحقة لعام ٢٠١٦ عبارة عن توقعات.

فجوة الناتج — أي الفجوة بين إجمالي الناتج المحلي في الوقت الحالي والتنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي المفترض استناداً إلى تقديرات النمو الاتجاهي السابقة — أكبر ٢٠ مرة على الأقل من معظم تقديرات مكاسب رفاهية المستهلك التي لا تسجلها حسابات الدخل القومي التقليدية. لذلك لا تزال توجد بارقة أمل. ويشير مثال سنوات الكساد العظيم — الفترة ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٤١، عندما بلغ نمو إنتاجية العمالة ٢,٥٪ سنوياً مدعوماً بنمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بنسبة ١,٩٪ سنوياً — إلى أن الأزمات المصرفية الحادة لا تحول بالضرورة دون تحقق زيادة سريعة في الإنتاجية عندما تكون منظومة الابتكارات القومية قوية.

وتبدو توقعات نمو الدخل في الولايات المتحدة أسوأ من توقعات إنتاجية العمالة. فبينما يتجاوز عادة نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمو إنتاجية العمالة على مدى الأربعين عاماً التي سبقت الأزمة المالية الأخيرة، يرجح أن يعكس الوضع في المستقبل. وتستند هذه التوقعات إلى زيادة أعداد المسنين (وهي ظاهرة تنذر عادة بتراجع الإنتاجية). وتراجع احتمالات زيادة معدلات التوظيف، والتباطؤ الحاد في معدل تحسن جودة العمالة نتيجة ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي.

والابتكار هو أساس النمو السريع في إنتاجية العمالة. فخلال الفترة من عشرينات إلى ستينات القرن الماضي، كان للاختراعات المعروفة مثل الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي تأثير كبير، ولكن تمثلت السمة الأساسية للاقتصاد الأمريكي في شيوع نمو الإنتاجية المعتمد على التطور التكنولوجي، بما في ذلك التطورات الكبيرة التي طرأت على العمل المكتبي وقطاع التجزئة وميكنة المصانع. وفي الماضي القريب، ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية مساهمة ملحوظة في نمو الإنتاجية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً — ولكن تأثيرها لم يعادل التأثير المجمع للتطورات السابقة. ومن أهم ما تشير له التحليلات التجريبية لأداء النمو الأمريكي هو أن تأثير التقدم التكنولوجي على نمو الإنتاجية لم يتوقف ولكنه تراجع كثيراً الآن عما كان عليه في منتصف القرن العشرين عندما بلغ التقدم التكنولوجي ذروته. فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي توقعات بشأن نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج خلال السنوات العشر القادمة أقل بالنصف تقريباً عن المعدل المحقق في ثلاثينات القرن الماضي.

النمو الأمريكي قد يتجاوز التوقعات

غير أن التحليلات التجريبية من هذا النوع هي تحليلات استرجاعية بطبيعتها. لذلك فإن تطبيق منهج استشرافي قد يتيح نظرة أكثر تفافلاً عن آفاق النمو الأمريكي مستقبلاً. وتوجد ثلاثة أسباب على الأقل تدعو إلى التفكير على هذا النحو. أولاً، من الممكن أن يشهد العالم مجداً طفرة في نمو إنتاجية عوامل الإنتاج في ظل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي وقدرة الروبوتات على أن تحل محل البشر في أداء العديد من المهام — بما في ذلك الوظائف منخفضة الأجر في قطاع الخدمات التي كانت تبدو في الماضي خارج نطاق تغطية التقدم التكنولوجي. فإذا أمكن ميكنة حوالي ٤٠٪ من العمل خلال ٢٠ إلى ٢٥ عاماً حسب بعض التقديرات (راجع دراسة Frey and Osborne 2013). قد يسهم ذلك في تجاوز نمو إنتاجية العمالة بنحو ٢٪ سنوياً مجدداً. وثانياً، قد يساعد صعود الصين في تكثيف أعمال البحث والتطوير. وقد تحولت بريطانيا من دورها كأحد أهم مصدري التكنولوجيا الجديدة خلال القرن التاسع عشر إلى الاعتماد على تحويل التكنولوجيا من بقية بلدان العالم في القرن العشرين، لا سيما الولايات المتحدة. ولا يبدو

توقعات غير دقيقة

من المعروف بالطبع عن خبراء الاقتصاد وضع توقعات غير دقيقة بشأن النمو المستقبلي أو التباطؤ في تقييم حجم التحسن الممكن في أداء الإنتاجية. ومن أهم الأمثلة على ذلك هو ألفين هانسن مؤسسة فكرة الكساد المزمن. ففي خطابه عام ١٩٣٨ الذي ألقاه في الجمعية الاقتصادية الأمريكية أثناء توليه رئاستها، قال إن التقدم التكنولوجي كان أضعف من أن يحقق معدل النمو الاقتصادي الذي من شأنه تشجيع الاستثمار ومنع استمرار ارتفاع معدل البطالة في المستقبل. ولكن في الواقع، لم يمتد وقت طويل قبل بداية فترة ازدهار النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب. حتى في الوقت الذي كان يعرب هانسن فيه عن قلقه، كان الاقتصاد يشهد بالفعل نمواً سريعاً للغاية في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج — أي الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا ينتج عن زيادة مدخلي رأس المال والعمل والذي يعكس عوامل اجتماعية أساسية مثل التكنولوجيا والكفاءة. وبعد مرور نصف قرن تقريباً، وتحديداً في عام ١٩٨٧ عشية ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية، أعرب روبرت سولو (راجع مقال «عبقرية المتبقي» في عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، أحد أهم علماء الاقتصاد الأمريكيين عن أسفه قائلاً «يمكننا أن نرى تأثير عصر الكمبيوتر في كل مكان عدا في إحصاءات الإنتاجية».

وتستند حالة التشاؤم السائدة اليوم، بما في ذلك إحياء نظرية هانسن بشأن الكساد المزمن (راجع مقال «المستقبل البطيء» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)، إلى أداء النمو في الماضي القريب. ففي حالة الولايات المتحدة وأوروبا، تشير التحليلات الاقتصادية التجريبية إلى تراجع ملحوظ في اتجاهات نمو الإنتاجية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. ويعتبر نمو الإنتاجية عنصراً أساسياً لزيادة نصيب الفرد في الناتج الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة بوجه عام. ورغم أنه يوجد من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بعض مكاسب التكنولوجيا الرقمية لم تحتسب بدقة في حساب إجمالي الناتج المحلي وحسابات الدخل القومي الأخرى، يوجد اتفاق واضح بين الخبراء على أن تباطؤ النمو في الولايات المتحدة ليس مجرد خدمة إحصائية ولكنه ظاهرة حقيقية — أي أنه أكثر من مجرد عرض مؤقت للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ويعود ذلك في الأساس إلى أن

التي تؤثر على قرارات الاستثمار والابتكار التي تمكن الشركات من استخدام الفعال للتكنولوجيا التي تبتكرها البلدان الرائدة في هذا المجال (مثل الولايات المتحدة)، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة. واستمرار القدرة المجتمعية مع تقدم عجلة التنمية عموما يستلزم إصلاح المؤسسات والسياسات، مثل قواعد أسواق رأس المال وفرض حواجز على دخول أطراف جديدة في الأسواق، وهي إصلاحات قد يصعب تنفيذها من الناحية السياسية. كذلك تختلف القدرات المجتمعية اللازمة باختلاف الحقبة التكنولوجية — فالمؤسسات والسياسات التي أثبتت فعاليتها في تنظيم نقل تكنولوجيا خطوط التجميع في قطاع الصناعة التحويلية قد تكون قاصرة فيما يتصل بنشر التقدم المعلوماتي والتكنولوجي المحرز في قطاع الخدمات السوقية.

الابتكار هو أساس النمو السريع في إنتاجية العمالة.

وقد استند النمو السريع خلال العصر الذهبي الأوروبي في خمسينات وستينات القرن الماضي إلى أنشطة إعادة الهيكلة في مرحلة ما بعد الحرب، وتحول العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع التصنيع، والاندماج الاقتصادي بين البلدان الأوروبية، والرأسمالية المتأنية، أي إيلاء الأهمية الأكبر إلى المكاسب الحقيقية في الأجل الطويل وليس إلى أسعار الأسهم غدا. وهذه العناصر جميعها إما اختفت أو تراجع تأثيرها كثيرا في نهاية القرن العشرين. وقد ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب اتفاقيات سياسية وهيكل مؤسسية ساندت إعادة هيكلة الاقتصاد الأوروبي، ونشأت عنها زيادة كبيرة في التحويلات الاجتماعية — التي نتج عنها في نهاية المطاف ارتفاع حاد في الضرائب المباشرة أدى إلى تشوه السلوك الاقتصادي — وإرث ضخم من القواعد التنظيمية في معظم البلدان الأوروبية.

وفي الأعوام التي سبقت أزمة عام ٢٠٠٨، عندما توقفت أوروبا عن اللحاق بالولايات المتحدة وبدأت في التخلف عنها، ظهر تحليل أمريكي لأسباب هذا التحول ولقي وقتها قبولا واسعا. ووفقا لهذا التحليل، فإن أوروبا كانت تعاني ببساطة من منافسة محدودة للغاية وضرائب ضخمة وقواعد تنظيمية مرهقة — وجميعها عوامل أدت إلى تقويض القدرة المجتمعية. ولم يكن ذلك تحولا جديدا — فقد ظلت بلدان أوروبية عديدة على هذا الوضع لفترة من الزمن، ولكن ذلك لم يمنعها (ولكن ربما أعاقها قليلا) عن اللحاق بالولايات المتحدة. ولكن مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية الجديدة التي صاحبها تطورات ضخمة — واعتمدت مكاسب الإنتاجية المستمدة منها على قدرة الشركات على إعادة تنظيم نفسها — كانت قوانين حماية الموظفين وتنظيم أسواق المنتجات عائقا كبيرا. ولم يكن ذلك بسبب أن القواعد التنظيمية الأوروبية أصبحت أكثر تشددا، بل لأن القواعد التنظيمية المطبقة أعلى تكلفة. وفي الاقتصادات المعتمدة على القطاعات الخدمية، كانت قوى التدمير الخلاق أكثر وطأة، حيث حلت الشركات والتكنولوجيا الجديدة الأكثر كفاءة محل مثيلاتها القديمة الأقل كفاءة. وكانت هذه القوى أضعف في أوروبا منها في الولايات المتحدة. ونشأ جزء كبير من فجوة الإنتاجية المتبقية، لا سيما في أوروبا الجنوبية، نتيجة عدم كفاءة توزيع الموارد — لا سيما بسبب الإرث الضخم من الشركات منخفضة الإنتاجية.

من المستحيل خلال العقود القليلة القادمة أن يحدث تحول مماثل في الأدوار بين الصين والولايات المتحدة. وثالثا، تمهد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية الطريق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة مفيدة — من خلال خفض تكلفة الوصول إلى المعرفة وتوسيع نطاق تحليل البيانات الذي يعتبر أساس التطور العلمي. وقد تم إحراز تقدم تكنولوجي كبير بالفعل في قطاع البحوث والتطوير.

وفي المقابل، تركز أوروبا الغربية على تحقيق نمو تعويضي، وليس على معدل التقدم التكنولوجي. وخلال الفترة من منتصف القرن العشرين وحتى الأزمة العالمية الأخيرة، تضمنت هذه التجربة ثلاث مراحل مختلفة. وشهدت المرحلة الأولى التي انتهت في أوائل سبعينات القرن الماضي نموا تعويضا سريعا، وتمكنت أوروبا سريعا من تضيق فجوة الدخل والإنتاجية بينها وبين الولايات المتحدة. وخلال المرحلة الثانية التي امتدت من أوائل سبعينات القرن الماضي وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، تراجع النمو تراجع ملحوظا في البلدان الأوروبية التي شهدت توقفا تاما في نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وكان ذلك نتيجة تراجع عدد ساعات العمل والوظائف رغم النمو القوي في إنتاجية العمالة والانخفاض الأكبر على الإطلاق في الفجوة مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل. ولكن في المرحلة الثالثة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى وقوع الأزمة، لم يعادل نمو الإنتاجية في أوروبا مثيله في الولايات المتحدة، وتخلفت أوروبا بصورة مطردة عن الولايات المتحدة بدلا من اللحاق بها. وفي نهاية المطاف في عام ٢٠٠٧، كان مستوى الدخل في البلدان الأعضاء الأوائل في الاتحاد الأوروبي التي يبلغ عددها ١٥ بلدا (بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر — النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) أقل قليلا مقارنة بالولايات المتحدة منه في عام ١٩٧٣.

القدرة المجتمعية عنصر أساسي

تعتمد آفاق النمو متوسطة الأجل في أوروبا على مدى سرعة نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة ومدى إمكانية ارتفاع النمو التعويضي مجددا بعد توقفه طويلا. ويرى المؤرخون الاقتصاديون أن القدرة المجتمعية محدد أساسي من محددات نجاح أو فشل النمو التعويضي. ويقصد بالقدرة المجتمعية هياكل الحوافز، مثل التنظيم والضريبة،



منظر جوي لجسور علوية وقت الغسق في مدينة لوس أنجليس، كاليفورنيا، الولايات المتحدة

تنبؤات متفاوتة

ثمة تنبؤات متفاوتة بشأن النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. فمن الناحية الإيجابية، نجد أن الإنتاجية لا تزال تواصل ارتفاعها في الولايات المتحدة رغم تباطؤها إلى حد ما، وأن النمو التعويضي لا يزال ممكنا. فعندما أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنبؤات النمو الممكن في الأجل الطويل لعام ٢٠١٤ (باستخدام منهج استباقي اعتمد على نموذج نمو تعويضي وليس على الاستنباط من الاتجاهات الأخيرة)، توقعت أن يبلغ النمو الممكن في إنتاجية العمالة ونصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ١,٦٪ و ١,٩٪ سنويا على الترتيب بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٣٠. وهذه الأرقام تتجاوز كثيرا بالطبع الأرقام التي استنبطتها المفوضية الأوروبية من الاتجاهات الأخيرة.

وعلى الجانب السلبي، نجد أن تحقيق النتائج التي توقعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتطلب إجراء إصلاحات (هيكلية) ضخمة على جانب العرض. وليس من الصعب إعداد قائمة بالإصلاحات التي يتوقع أن تؤدي إلى النتيجة المنتظرة. فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية بإعداد هذه القائمة. إذ يسهم تعزيز المنافسة وإصلاح النظام الضريبي وتخفيف القيود التنظيمية بدور كبير في هذا الصدد — إلى جانب الالتزام الكامل من جانب الاتحاد الأوروبي بما أعلنه من نية إنشاء سوق خدمات أوروبية موحدة من خلال إلغاء التكاليف التجارية المصاحبة لمختلف القواعد التنظيمية وإزالة الحواجز الأخرى المفروضة على دخول موردي الاتحاد الأوروبي إلى هذه السوق. ولكن ما يدعو إلى القلق أن السياسات الصعبة بالفعل التي تستند إليها هذه الإصلاحات قد ازدادت تعقيدا بسبب صعود النزعة الشعبوية وتراجع دعم الاقتصاد السوقي في جميع أنحاء أوروبا. ومن أهم الأمثلة على ذلك تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وإجازا لما سبق، فإن تباطؤ الإنتاجية في الولايات المتحدة هو حقيقة واقعة تسبق الأزمة، ولكنه ليس ظاهرة دائمة بالضرورة. ويمثل التقدم التكنولوجي عنصرا أساسيا لنمو الإنتاجية في المستقبل، ولكن لا يمكن التنبؤ به كما هو الحال دائما. وإذا تمكنت أوروبا من إجراء إصلاحات ضخمة في جانب العرض، فإنها قد تستطيع بذلك النمو بمعدلات أسرع من الولايات المتحدة، ولكن ذلك أمر مستبعد في ظل الظروف الحالية. فكما حدث في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية، يمكن أن تجد أوروبا صعوبات في الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الحديثة مستقبلا مما يجعلها تتخلف أكثر وأكثر عن ركب الولايات المتحدة.

نيكولاس كرافتس هو أستاذ اقتصاد وتاريخ اقتصادي بجامعة وارويك.

المراجع:

Conference Board. 2016. *The Conference Board Total Economy Database*, May.

Frey, Carl Benedikt, and Michael A. Osborne. 2013. "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?" Unpublished, Oxford Martin School, Oxford, United Kingdom.

Havik, Karel, Kieran McMorrough, Fabrice Orlandi, Christophe Planas, Rafal Raciborski, Werner Röger, Alessandro Rossi, Anna Thum-Thysen, and Valerie Vandermeulen. 2014. "The Production Function Methodology for Calculating Potential Growth Rates and Output Gaps." *European Economy Economic Papers* 535, European Commission, Brussels.

US Congressional Budget Office. 2016. "An Update to the Budget and Economic Outlook, 2016 to 2026." Washington, DC, August. www.cbo.gov/publication/51908.

استمع إلى البث الإلكتروني الصوتي
من الصندوق
الذي يقدم ألمع العقول في مجال
الاقتصاد والتنمية.

في الموقع الإلكتروني: IMF.org/podcasts
أو عبر التطبيق المفضل لديكم للبث الصوتي.

الاستماع يمكن
أن يخبرنا بأمر
كثيرة عن
العالم



تكلفة الشيخوخة



لاعب الورق في مدينة نابولي، إيطاليا.

رونالد لي وأندرو ميسون

تؤثر

شيخوخة السكان وتباطؤ نمو القوى العاملة على الاقتصادات بطرق عديدة—فنمو إجمالي الناتج المحلي يتباطأ، والأشخاص في سن العمل يدفعون أكثر لإعالة كبار السن، والميزانيات العامة تترشح تحت عبء التكلفة الكلية الأعلى لبرامج الصحة والتقاعد لكبار السن.

غير أن شيخوخة السكان قد ترفع من قيمة رأس المال لكل عامل، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأجر والناتج لكل ساعة عمل (الإنتاجية) ويخفض أسعار الفائدة لأن الأجر الأعلى تخفض العائد على رأس المال. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تؤدي شيخوخة السكان وتباطؤ نمو القوى العاملة إلى ركود مزمن إذا ما أثبتت الشركات عن استثمار الأموال الوفيرة المتاحة للإقراض.

ويشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع جزئياً على الأقل إلى انتهاء طفرة المواليد، مما أدى إلى انخفاض في عدد السكان ونمو القوى العاملة—على الرغم من الهجرة. وقد وجد العديد من الدراسات التجريبية أن نمو إجمالي الناتج المحلي يتباطأ تقريباً بنسبة واحد إلى واحد مع الانخفاضات في قوة العمل ونمو السكان، وهو احتمال مثير للقلق لكل من الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الولايات المتحدة، خلال الأربعين عاماً الممتدة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥، شهد عدد السكان في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٦٤ عاماً نمواً نسبته ١,٢٤٪ سنوياً، ولكن من المتوقع أن يبلغ النمو ٠,٢٩٪ فقط في السنوات الأربعين التالية. وينبغي

أن يؤدي هذا إلى تراجع مقابل في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك الإجمالي. ويشهد العديد من الاقتصادات المتقدمة بالفعل انخفاضاً في عدد السكان في سن العمل—سوف ينخفض في أوروبا بأكثر من ٢٠٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٥، مع انخفاض مصاحب في نمو إجمالي الناتج المحلي.

أهمية نصيب الفرد من الناتج

لا تعتمد رفاهية الأفراد على النمو الإجمالي وإنما على نصيب الفرد من النمو. وتتنبأ نماذج النمو المعيارية بأن تباطؤ النمو السكاني يؤدي أيضاً إلى زيادة الناتج والأجر لكل عامل. والسؤال الأساسي هو ما إذا كان هذا الناتج الأعلى لكل عامل سوف يترجم إلى دخل أعلى للفرد. وهذا يتوقف، مع تقدم السكان في العمر، على مقدار تحييد الإنتاجية الأعلى للزيادة في عدد المعالين (كباراً وصغاراً) لكل عامل.

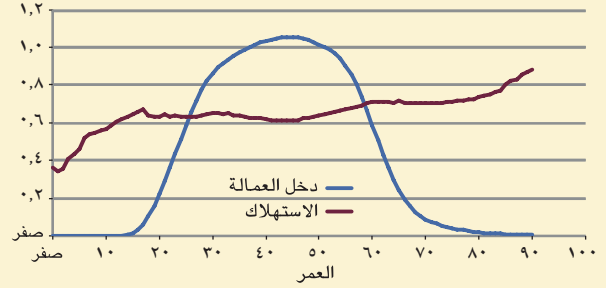
وللإجابة عن هذا السؤال، ننظر ملياً في كيفية اختلاف النشاط الاقتصادي بحسب العمر، بالاعتماد على حسابات الانتفاع الوطنية (national transfer accounts)، والتي تقيس كيف يقوم الأشخاص في مختلف الأعمار بإنتاج واستهلاك وإدخار الموارد (NTAccounts.org; Lee and Mason 2011; United Nations 2013).

يستهلك الأطفال أكثر مما ينتجون، والأمر نفسه ينطبق في المتوسط على كبار السن. ويتم تغطية الاستهلاك من جانب الأطفال وإلى حد ما من جانب كبار السن بواسطة البالغين في مستقبل العمر—البالغة أعمارهم من ٢٥ إلى ٥٩ سنة

مع تقدم السكان في السن في الدول الأكثر ثراءً، يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي، وتزيد تكاليف الإعالة، وتعاني الميزانيات الحكومية من الضغوط

الكسب والأكل

البالغون في مقتبل العمر، البالغة أعمارهم ما بين ٢٥ و٥٩، يكسبون أكثر مما يستهلكون، في حين يفعل الشباب وكبار السن العكس. (متوسط القيمة لكل فرد. مؤشر ١ = متوسط دخل العمالة البالغة أعمارهم ما بين ٣٠-٤٩)

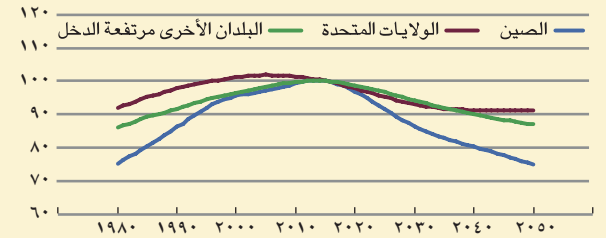


المصدر: Mason, Lee, and others (forthcoming).

ملحوظة: تغطي البيانات ٢٤ بلدا يصنفها البنك الدولي على أنها ذات دخل مرتفع. ويشمل الدخل من العمل الإيرادات والمزايا ودخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، وتقديرا لقيمة العمل الذي تقدمه العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر. ويستند الاستهلاك إلى نفقات الأسر المعيشية المحتسبة للأفراد بالإضافة إلى التحويلات العامة العينية التي يتلقاها الأفراد في كل عمر.

تقاسم الأعباء

عدد العاملين الذين يعولون مستهلكين (الشباب، والأشخاص في مقتبل العمر، وكبار السن) سوف ينخفض بين الآن وعام ٢٠٥٠. (نسبة الإعالة، ٢٠١٥ = ١٠٠)



المصدر: Mason, Lee, and others (forthcoming).

ملحوظة: البلدان الأخرى مرتفعة الدخل: ٢٤ بلدا يصنفها البنك الدولي على أنها ذات دخل مرتفع، باستثناء الولايات المتحدة. ونسبة الإعالة هي عدد العاملين مقسوما على مجموع عدد المستهلكين (أي الجميع).

وكلما انخفضت نسبة الإعالة، قل عدد العاملين المتاحين لتمويل المستهلكين، وبالتالي يجب إما تخفيض الاستهلاك أو زيادة العرض من العمل—على سبيل المثال، من خلال تأخير سن التقاعد. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٠ سوف تنخفض نسبة الإعالة بمقدار ٠,٢٦٪ سنويا في الولايات المتحدة، و٠,٤٠٪ في الأمم الأخرى ذات الدخل المرتفع، و٠,٨٢٪ في الصين (راجع الرسم البياني ٢). وهذا يعني أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ما لم يزد المعروض من العمل، يجب خفض الاستهلاك بنسبة ٢٥٪ في الصين، و٩٪ في الولايات المتحدة و١٣٪ في البلدان الأخرى مرتفعة الدخل. وسوف يلزم تعديل الأنماط العمرية للاستهلاك والكسب، كذلك الموضحة في الرسم البياني ١، لاستيعاب الحقائق الديمغرافية الجديدة.

دفع تكاليف استهلاك كبار السن

يدفع كبار السن تكاليف الاستهلاك بمجموعة متنوعة من الطرق. فبالإضافة إلى ما قد يكسبونه من الاستمرار في العمل، فإن المستهلكين من كبار السن يعتمدون جزئيا على أصولهم—بما في ذلك المزارع والأعمال التجارية، والسكن، والمدخرات والاستثمارات. ويأتي جزء آخر من الحكومة في شكل نقدي مثل معاشات التقاعد والتحويلات العامة العينية مثل الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. وتُدفع هذه التحويلات العامة من الضرائب، وفي الغالب تلك التي يدفعها السكان البالغون ممن هم في مقتبل العمر. وقد يأتي بعض الاستهلاك عن طريق صافي الدعم (الدعم المتلقى ناقصا الدعم الممنوح) المقدم من أفراد الأسرة الأصغر سنا. ويحصل كبار السن في شرق آسيا على دعم أكبر من عائلاتهم مقارنة بما يقدمونه. ولكن في الكثير من باقي آسيا (بما في ذلك اليابان وكوريا)، وأوروبا، والأمريكتين، يعطي كبار السن في المتوسط أكثر لأفراد الأسرة الأصغر سنا مقارنة بما يتلقونه.

تقدم أعمار السكان يلقي ضغوطا مالية على المجتمع ككل

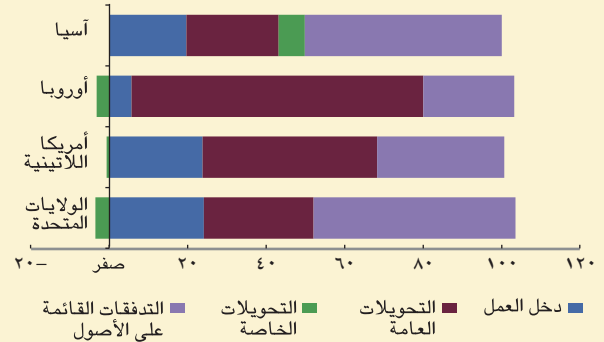
وبشكل عام، كلما ارتفعت نسبة الاستهلاك التي يدفعها كبار السن لأنفسهم، قلت التكلفة الواقعة على البالغين في مقتبل العمر كضرائب أعلى (راجع الرسم البياني ٣). وتعتبر أوروبا مثلا بارزا للاعتماد الشديد على تحويلات القطاع العام لدفع تكاليف استهلاك كبار السن. وعندما يساهم كبار السن قليلا في استهلاكهم الخاص—إما من خلال دخل الأصول أو مواصلة العمل—فهي صيغة لتكاليف باهظة مع تقدم السكان في العمر. والعكس صحيح في الولايات المتحدة، حيث يتقاعد الأشخاص بشكل عام في سن متقدم، ويعتمدون أكثر على أصولهم الخاصة في سن الشيخوخة. وتقع أمريكا اللاتينية بين الاثنين، وتشبه آسيا الولايات المتحدة.

وتمثل تحويلات القطاع العام لمعاشات التقاعد والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل مشكلة خاصة مع تقدم السكان في العمر، لأن هذه المدفوعات، حتى بعد طرح الجزء الممول من مدفوعات الضرائب التي يدفعها كبار السن، تستأثر بجزء كبير من الميزانيات العامة. وتشير التوقعات إلى أن هذه البرامج لن تكون مستدامة في العادة إلا في حالة زيادة الضرائب أو خفض المزايا أو كليهما.

وتمثل نسب الدعم المالي (fiscal support ratios) طريقة للنظر في المشكلة. ويتم إعداد هذه النسب على غرار نسب الإعالة، إلا أنها تربط دافعي الضرائب بالمستفيدين بدلا من ربط العمالة بالمستهلكين. وفي الولايات المتحدة، سوف تنخفض نسبة الدعم المالي بمقدار ١١٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٥٠ جراء شيخوخة السكان. وهذا يعني أنه

محافظة الشيخوخة

تختلف مصادر الدعم لاستهلاك كبار السن باختلاف المنطقة.
(نسبة الاستهلاك)



المصدر: حسابات الانتفاع الوطنية (national transfer accounts) www.ntaccounts.org
ملحوظة: آسيا= أستراليا، كمبوديا، الصين، الهند، اليابان، كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، مقاطعة تايوان الصينية، تايلند. أوروبا= النمسا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، أمريكا اللاتينية = البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، جامايكا، المكسيك، أوروغواي. ويشمل الدخل من العمل الإيرادات والمزايا ودخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، وتقدير لقيمة العمل الذي تقدمه العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر. والتحويلات العامة والخاصة هي تحويلات صافية (التحويلات المتلقاة ناقصا التحويلات المقدمة). وتعرّف التدفقات القائمة على الأصول بأنها الدخل من الأصول ناقصا مصروفات الفائدة ناقصا الادخار.

لتحقيق التوازن بين الإيرادات الضريبية والنققات في الموازنة العامة (الاتحادية، وموازنة الولاية، والموازنة المحلية معا) في عام ٢٠٥٠، يجب أن تكون الإيرادات الضرائب أعلى بنسبة ١١٪ أو النققات أقل بنسبة ١١٪، أو مزيج من الاثنين، لمجرد تعويض زيادة التكاليف من شيخوخة السكان. وبالنسبة للبلدان الأوروبية، فإن العدد المقابل يتراوح ما بين ١٤٪ و ٢٨٪، ويبلغ ٢٦٪ في حالة اليابان. وتشير هذه الأرقام إلى مجموع الميزانية الحكومية وليس إلى عنصر الرعاية الاجتماعية فقط. وتحاول بعض الحكومات تنفيذ المهمة الصعبة سياسيا المتمثلة في إعادة هيكلة برامج التحويلات العامة لديها لمعالجة هذه القضايا—على سبيل المثال عن طريق رفع سن التقاعد وربط مستوى المزايا على نحو أوثق مع توافر الإيرادات الضريبية.

مكاسب الإنتاجية

إذا ظل معدل الادخار الكلي ثابتا في حين تباطأ معدل نمو القوى العاملة، فإن نصيب الفرد من رأس المال (مثل الآلات، والطرق، ومعدات المكاتب العاملة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات) سيرتفع، مما يعزز الإنتاجية والأجور ويخفض أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، فإن الانخفاض السنوي في الإنتاجية البالغ ١٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٥٥ مقارنة بالفترة ١٩٧٥-٢٠١٥ ينطوي على زيادة كبيرة في رأس المال لكل عامل. وفي الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأخرى، فإن كبار السن هم مدخرون صافيون (Lee and Mason 2011) ويمتلكون أصولا أكثر من البالغين الأصغر سنا. ومن شأن الحياة الأطول وتراجع الخصوبة رفع معدلات الادخار، مما يعزز الادخار الخاص.

ولكن في بعض السيناريوهات قد لا يزيد نصيب العامل من رأس المال. فإذا اضطرت الحكومات بفعل شيخوخة السكان إلى زيادة الاقتراض لدفع المزايا، قد يؤدي ذلك إلى المزاحمة على الأموال الموجهة للاستثمار الرأسمالي الخاص. أو إذا بدأ نصيب العامل من رأس المال في الارتفاع ودفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض، قد يختار

البالغون تقليل الادخار، مما يحد في نهاية الأمر من الزيادة في رأس المال. والاحتمال الثالث هو أن أولئك الذين يملكون المال للاستثمار سوف يبحثون عن عوائد أعلى في أسواق رأس المال الأجنبي، وخاصة في المناطق النامية والاقتصادات الصاعدة، حيث يكون السكان أصغر سنا ومعدلات العائد قد تكون أعلى. وفي هذه الحالة، لن تستفيد العمالة المحلية من خلال ارتفاع الأجور وزيادة الإنتاجية على الرغم من أن العوائد على الاستثمارات الأجنبية سوف تزيد الدخل القومي.

تباطؤ طويل الأجل

وقد تختار الشركات خفض الاستثمار في الاقتصاد المحلي بشكل كبير، حتى مع تراجع أسعار الفائدة، إذا كانت ترى أن نمو الناتج والاستهلاك سوف يتباطأ استجابة لانخفاض عدد السكان والقوى العاملة، وربما تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا تفسره الزيادات في مدخلات رأس المال والعمل والذي يعكس عوامل أساسية مثل التكنولوجيا). وإذا أصبحت الشركات متشائمة، حتى ولو دفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة إلى مستويات سالبة، يمكن أن يظل الاقتصاد راكدا، مع ارتفاع معدلات البطالة لسنوات عديدة—وهي حالة يسميها البعض الركود المزمع (راجع "المستقبل البطيء" "Sluggish Future" وإلى أين يتجه النمو الاقتصادي؟" "Whither Economic Growth?" في هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية"). ويفسر بعض الاقتصاديين نمو الاقتصاد الياباني الثابت تقريبا في العقود الأخيرة وإخفاق أوروبا في التعافي من الأزمة المالية العالمية باستخدام هذه الكلمات (Teulings and Baldwin 2014).

ومع تقدم السكان في العمر ونموهم بشكل أبطأ، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي سوف يتباطأ بالتأكيد، ولكن التأثير على الأفراد—مقيسا بنصيب الفرد من الدخل والاستهلاك—قد يكون مختلفا تماما. فشيخوخة السكان سوف تعني زيادة إعالة كبار السن بقدر أن هؤلاء لن يعتمدوا في إعالة أنفسهم على أصولهم أو على عملهم. ولكنها قد تسبب أيضا في زيادة رأس المال لكل عامل وارتفاع الإنتاجية والأجور، لا سيما إذا كان الدين الحكومي لا يزاحم الاستثمار في رأس المال (Lee 2016). وما إذا كانت شيخوخة السكان جيدة أو سيئة للاقتصاد هو سؤال يستعصي على الإجابات البسيطة. وسوف يتوقف حجم المشكلة على حدة شيخوخة السكان، ومدى قدرة السياسة العامة على التكيف مع الحقائق الديمغرافية الجديدة. ■

رونالد لي هو أستاذ بكلية الدراسات العليا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وأندرو ميسون أستاذ الاقتصاد بجامعة هاواي، مانوا، وزميل أقدم في مركز الشرق والغرب.

المراجع:

Lee, Ronald. 2016. "Macroeconomics, Aging and Growth." In *Handbook of the Economics of Population Aging*, edited by John Piggott and Alan Woodland. Amsterdam: Elsevier, 59–118.

Lee, Ronald, and Andrew Mason. 2011. *Population Aging and the Generational Economy: A Global Perspective*. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar.

Mason, Andrew, Ronald Lee, and others. Forthcoming. "Support Ratios and Demographic Dividends: Estimates for the World." *United Nations Population Division Technical Report*, New York.

Teulings, Coen, and Richard Baldwin, eds. 2014. *Secular Stagnation: Facts, Causes and Cures*. VoxEU.org eBook, London: Centre for Economic Policy Research.

United Nations. 2013. *National Transfer Accounts Manual: Measuring and Analysing the Generational Economy*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.

عالق في شرك التباطؤ

غوستافو أدلر ورومان دوفال

لإنعاش الإنتاجية العالمية، علينا أن نبدأ بمعالجة موروثات الأزمة المالية

يبدو

أن التغير التكنولوجي يحدث بشكل أسرع من أي وقت مضى. فاحتمالية أن تصبح اختراعات مثل السيارات التي تعمل بدون سائق، والمحامي الآلي، والأعضاء البشرية المطبوعة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد أمراً اعتيادياً تشير إلى موجة جديدة من التقدم التكنولوجي. وينبغي لهذه التطورات أن ترفع مستوى معيشتنا من خلال السماح لنا بإنتاج المزيد من السلع والخدمات بقدر أقل من رأس المال وعدد أقل من ساعات العمل—بمعنى أن نكون أكثر إنتاجية. ولكن بإعادة صياغة ما قاله الحائز على جائزة نوبل روبرت سولو، يمكننا أن نشهد ذلك في كل مكان إلا في إحصاءات الإنتاجية.

والحقيقة المحيرة هي أن نصيب العامل في الناتج والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج—والتي تقيس الإنتاجية الإجمالية لكل من العمل ورأس المال وتعكس عناصر مثل التكنولوجيا—قد شهدا تباطؤاً حاداً على مدى العقد الماضي، وخاصة منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهذه الظاهرة واضحة في الاقتصادات المتقدمة، كذلك يبدو أنها تمتد إلى العديد من الاقتصادات النامية (راجع الرسم البياني ١).

وبطبيعة الحال، من الصعب قياس الإنتاجية في حد ذاتها، ولكن ليس هناك سبب وجيه للشك بأن خطأ القياس قد زاد على مدى العقد الماضي—وحتى لو كان قد زاد، فإنه لا يفسر الجزء الأكبر من التباطؤ كما تُظهر الدراسات الحديثة (دراسة 2016 Sverson).

وإذا استمر تباطؤ نمو الإنتاجية، فسوف يهدد بشكل خطير التقدم المحقق على صعيد رفع مستويات المعيشة العالمية، واستمرارية القدرة على تحمل الدين الخاص والعام، والجدوى من نظم الحماية الاجتماعية، وقدرة السياسات الاقتصادية على الاستجابة للصددمات المستقبلية. وليس من الحكمة الجلوس وانتظار الذكاء الاصطناعي وغير ذلك من التقنيات المتطورة أن تؤدي إلى إحياء الإنتاجية بحسب الفرضيات. ولكن لعلاج البلاء، يجب علينا أولاً تشخيص أسبابه الجذرية.

ندوب دائمة

ينبع نمو الإنتاجية من الابتكار التكنولوجي وانتشار التكنولوجيا، وليس هناك نقص في التفسيرات التي توضح أسباب تباطؤ أيهما أو كلاهما. فالبعض يلقي اللوم على تلاشي طفرة





النمو

على انخفاضات كبيرة ومستمرة في الناتج. ومثل هذه الضائكر في الناتج لا تعكس التراجع المستمر في التوظيف والاستثمار فحسب، ولكن أيضا الهبوط الدائم في الإنتاجية (راجع الرسم البياني ٢). ولم تكن الديناميكيات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية مختلفة.

والسؤال هو: كيف يمكن أن تؤدي صدمة مالية كبيرة—ومؤقتة على ما يبدو—إلى مثل هذه الآثار الكبيرة والمستمرة على الإنتاجية؟

ثمة الكثير الذي يمكن عزوه إلى التفاعل بين ضعف الميزانيات العمومية للشركات، جنباً إلى جنب مع تشديد شروط الائتمان، وضعف الطلب الكلي، وعدم اليقين الاقتصادي وعلى صعيد السياسات الذي يميز بيئة ما بعد الأزمة. وقد عملت هذه العوامل فيما يبدو على تغذية حلقة

مفرغة من ضعف الاستثمار، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والنمو الممكن. وقد ركزنا في المقام الأول على الاقتصادات المتقدمة، وعلى الرغم من أن بعض النتائج التي توصلنا إليها تنطبق على الاقتصادات النامية، فإن العوامل وراء تباطؤ الإنتاجية بها تتسم بأنها أقل وضوحاً وتستلزم مزيداً من البحوث.

وفي الاقتصادات المتقدمة، فإن الشركات التي كانت تتسم بميزانيات عمومية أضعف—بمعنى تلك التي تعاني من ارتفاع الديون أو القروض الكبيرة المستحقة—قبل الأزمة شهدت هبوطاً مفاجئاً بشكل أكبر في الإنتاجية مقارنة بنظيراتها ذات الميزانيات العمومية الأقوى (الرسم البياني ٣). ولم يكن هذا الخبر ساراً. فإن كان أداء هذه الشركات سيئاً قبل الأزمة، فإن تقليصها أو خروجها تماماً من السوق كان سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية—مما يسمح بحدوث ما يعرف بالآثر المطهر (cleansing effect) لفترات الركود. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فالشركات ذات الميزانيات العمومية الأضعف تمتعت بديناميات إنتاجية مماثلة للشركات التي اتسمت بضعف أقل حتى ٢٠٠٨، وهو ما يشير إلى أن الأداء البطيء المستمر للشركات الأكثر ضعفاً بعد ٢٠٠٨ كان ناتجاً عن صدمة الأزمة، وليس من الأداء الضعيف في حد ذاته.

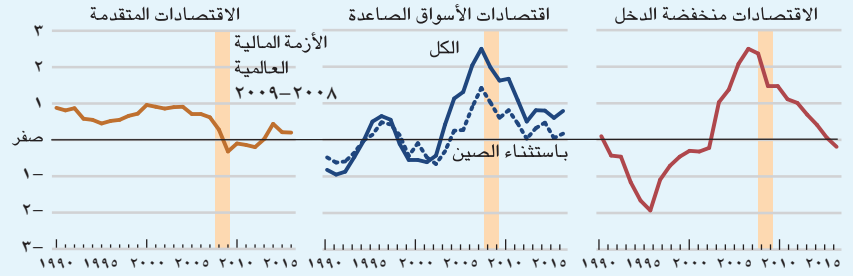
وتفاقت مواطن الضعف في الميزانية العمومية بفعل الأوضاع المالية متزايدة الصعوبة. وفي الواقع، فإن النقص الحاد في الائتمان الذي أعقب إخفاق بنك ليمان برادرز (Lehman Brothers)، وبعد ذلك أزمة منطقة اليورو، يميز الأزمة المالية العالمية عن فترات الركود السابقة. فاجتماع اثنين من العوامل أثر بشكل واضح على الإنتاجية—وخصوصاً في البلدان التي اشتدت فيها الأوضاع المالية عن غيرها. ففي هذه الاقتصادات، كان الفرق في الإنتاجية بعد الأزمة لافتاً بين الشركات التي دخلت الأزمة بقروض مستحقة كبيرة وتلك التي اتسمت بانخفاض احتياجات إعادة التمويل. وتشير عملية حسابية بسيطة إلى أن التفاعل بين ضعف الشركات قبل الأزمة وتشديد الائتمان قد يكون مسؤولاً، في المتوسط، عما يصل إلى ثلث التباطؤ الكلي في الإنتاجية بعد الأزمة في الشركات بالاقتصادات المتقدمة.

والسؤال هو: لماذا أدى نقص الائتمان إلى مثل هذه الأضرار الدائمة على إنتاجية الشركات القائمة؟ وتشير أدلتنا إلى أن شح السيولة المفاجئ وما اقترن به من صعوبة في تمويل رأس المال العامل ربما اضطر الشركات المعسرة إلى بيع الأصول بأسعار بخسة أو تسريح العمالة أو خفض الاستثمارات غير الملموسة أو الإفلاس،

الرسم البياني ١

تباطؤ النمو

شهد نمو الإنتاجية تباطؤاً حاداً في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، لا سيما منذ الأزمة المالية العالمية. (متوسط معدل نمو الإنتاجية لخمس سنوات، %).

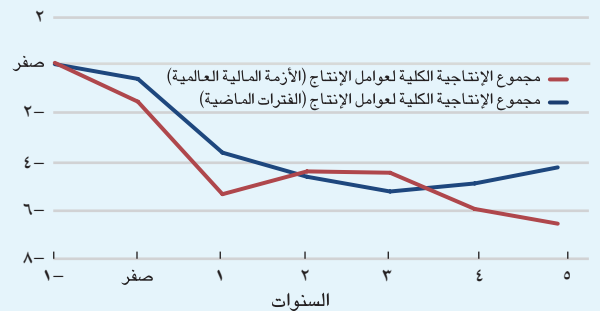


المصادر: جداول "بن" العالمية، الإصدار ٩،٠؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسطات المجموعات مرجحة باستخدام إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوى الشرائية).

الرسم البياني ٢

آثار دائمة

انخفاض الناتج خلال فترات الركود العميق، مثل الأزمة المالية العالمية، يعكس الهبوط طويل الأمد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. (استجابة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تجاه فترات الركود العميق، %).



المصادر: دراسة Blanchard, Cerutti, and Summers 2015؛ وجداول "بن" العالمية، الإصدار ٩،٠؛ و KLEMS؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الانحراف عن الاتجاه العام قبل الركود) في الاقتصادات المتقدمة، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي تلك النسبة من النمو الاقتصادي التي يفسرها تزايد مدخلات رأس المال والعمل.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (دراستي 2015 Fernald؛ Gordon 2016)؛ أو ركود الأنشطة التجارية وعدم كفاية إصلاحات سوق العمل والمنتجات (دراستي Andrews, Criscuolo, and Gal 2015؛ Cette, Fernald, and Mojon 2016)؛ أو صعود رأس المال القائم على معارف محددة وديناميكيات السوق التي مؤداها استثمار الفائز بكل شيء؛ أو المهارات غير المتوافقة والمعيبة؛ أو العوامل الديمغرافية مثل شيخوخة السكان؛ أو تباطؤ الاندماج التجاري العالمي (IMF 2016).

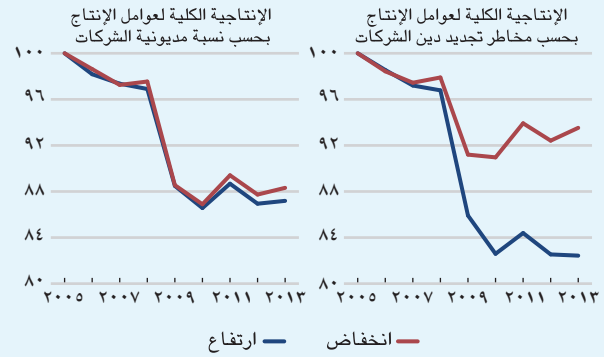
وأدى العديد من هذه العوامل دوراً مهماً ويمكن أن يظل عبئاً على الإنتاجية. ولكن تباطؤ الإنتاجية على نحو مفاجئ وكبير ومستمر في أعقاب الأزمة المالية العالمية يشير إلى أن هذه القوى بطيئة الحركة ليست العوامل المسؤولة الوحيدة أو حتى الرئيسية. فالأزمة نفسها هي عامل من الدرجة الأولى.

وخلافاً لحالات التباطؤ الاقتصادي النمطية، فإن فترات الركود العميق—التي ترتبط في كثير من الأحيان بالأزمات المالية—تنطوي

مسارات متباينة

شهدت الشركات التي كانت مثقلة بالديون أو بقروض كبيرة مستحقة قبل الأزمة هبوطاً أكبر في الإنتاجية مقارنة بتلك التي اتسمت بميزانيات أقوى.

(مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠٠٥=١٠٠)



المصدر: دراسة Duval, Hong, and Timmer, قيد الإصدار.

ملحوظة: ارتفاع/انخفاض نسبة المديونية وارتفاع/انخفاض مخاطر تجديد الدين يقابلان المئين ٧٥ والمئين ٢٥ من التوزيع المقارن على مستوى الشركات والبلدان لمخاطر المديونية وتجديد الدين في عينة كبيرة من الشركات في الاقتصادات المتقدمة. ويُقاس خطر تجديد الدين على أنه الدين الذي يستحق خلال عام في ٢٠٠٧، كنسبة من مجموع المبيعات. وتقاس نسبة المديونية كنسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

القول بأن هذه الظاهرة ساعدت أيضاً على تآكل مكاسب الإنتاجية عن طريق إبطاء اعتماد التكنولوجيات الجديدة، والتي غالباً ما تتجسد في رأس المال. وفي أواخر التسعينات والألفينات من القرن العشرين، على سبيل المثال، تجسد التغير التكنولوجي—مثل استخدام الإنترنت—في شكل أجهزة كمبيوتر جديدة وقوية بشكل متزايد. وتشير التقديرات إلى أن تراجع الاستثمار ربما خفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة بنحو ٠,٢ نقطة مئوية سنوياً في أعقاب الأزمة.

كما يبدو أن ارتفاع عدم اليقين على صعيد السياسات منذ بداية الأزمة قد أدى دوراً مهماً في خفض الاستثمار والإنتاجية في الاقتصادات المهمة. فارتفاع عدم اليقين يدفع الشركات، وخاصة تلك المعتمدة على التمويل الخارجي، ليس فقط إلى خفض الاستثمار ولكن أيضاً إلى تركيز استثماراتها على المشاريع الأقصر أجلاً والتي تنطوي على قدر أقل من المخاطر والعائد. ووفقاً للنتائج الجديدة التي توصل إليها صندوق النقد الدولي، أدى ارتفاع مستوى عدم اليقين إلى إضعاف الإنتاجية بشكل غير متناسب في الصناعات (كالتشييد والبناء مثلاً)، التي اعتمدت بشكل أكبر على التمويل الخارجي. وكان الاستثمار الأضعف في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً مساعداً. وربما أدى ارتفاع مستوى عدم اليقين بشكل عام إلى تفاقم تباطؤ الإنتاجية بعد الأزمة بنسبة تصل إلى ٠,٢٪ سنوياً في المتوسط في أوروبا، و٠,١٪ في اليابان، و٠,٠٧٪ في الولايات المتحدة.

القوى الهيكلية

ورغم أن آثار الأزمة ما انفكت تعرقل نمو الإنتاجية منذ أواخر الألفينات، ولكن القوى المعاكسة الأخر الأطول أجلاً كانت بالفعل مؤثرة.

وبعد فترة وجيزة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر التسعينات، شهد نمو الإنتاجية في القطاعات الأكثر اعتماداً على هذه التكنولوجيا تباطؤاً ملحوظاً، وخصوصاً في البلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. وقد أثر هذا أيضاً على الاقتصادات المتأخرة، والتي شكل فيها اعتماد التقنيات الرائدة محركاً مهماً للإنتاجية.

الضعف المستمر في الطلب والاستثمار هو أيضاً من السمات المميزة لحقبة ما بعد الأزمة.

كذلك يبدو أن شيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة قد أصبحت تدريجياً عبئاً على الإنتاجية. فمهارات العاملين تميل إلى الزيادة حتى سن معينة ثم تبدأ بعدها في الانخفاض—مع ما يصاحب ذلك من آثار على الابتكار والإنتاجية. ويشير تحليل العلاقة بين الهيكل العمري لقوة العمل والإنتاجية الإجمالية إلى أن تسارع وتيرة الشيخوخة خلال الألفينات ربما أدى إلى خفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من ٠,٢ نقطة مئوية سنوياً في المتوسط مقارنة بفترة التسعينات.

ويشكل تباطؤ التجارة العالمية عبئاً آخر طويل الأجل على الإنتاجية. فالتزايد السريع في تدفقات التجارة الدولية في أواخر التسعينات وأوائل الألفينات أدى إلى دعم نمو الإنتاجية من خلال تقوية الحوافز لدى الشركات المحلية وقدرتها على الإنتاج بكفاءة والابتكار واستخدام مدخلات أكثر أو أفضل. كما ساعد التعلم من

الأمر الذي كانت له آثار سلبية على الإنتاجية. وبعد انهيار بنك ليمان مباشرة، فإن الشركات التي كانت تعاني قبلاً من ضعف ميزانيتها العمومية استثمرت بشكل أقل كثيراً في الأصول غير الملموسة مقارنة بنظيراتها الأقل ضعفاً (دراسة Duval, Hong, and Timmer, قيد الإصدار). وبشكل أعم، فإن نقص فرص الحصول على الائتمان يدفع الشركات إلى تحويل إنفاقها الاستثماري نحو المشاريع الأقصر أجلاً والتي تنطوي على قدر أقل من المخاطر والعائد (دراسة Aghion and others 2012).

ويبدو أن تشديد شروط الائتمان لم يؤدي إلى تقويض نمو الإنتاجية داخل الشركات فحسب، بل أيضاً إلى الحد من قدرة الاقتصاد على تحويل رأس المال إلى المجالات التي يكون فيها أكثر إنتاجية. وفي الواقع، فإن سوء تخصيص رأس المال (المقيس بالتشتت في عائد رأس المال عبر الشركات والقطاعات) قد ارتفع في أعقاب الأزمة.

وعلى الرغم من أن أسباب تشديد شروط الائتمان خلال الأزمة غير مفهومة بشكل كامل بعد، إلا أنه ربما أدى دوراً عن طريق إعاقة نمو الشركات المقيدة مالياً مقارنة بنظيراتها الأقل تقييداً. وبقدر ما كان بعض الشركات في المجموعة الأولى يقدم عائدات محتملة قوية، بينما كان البعض في المجموعة الأخيرة يقدم عائدات محتملة ضعيفة، فإن أي فشل في إعادة تخصيص رأس المال يظهر على المستوى الكلي كزيادة في سوء توزيع الموارد وكنخفاض في الإنتاجية.

ومن المحتمل أيضاً قيام بعض البنوك بتجديد القروض بشكل روتيني—دون اشتراط سداد أصل الدين—للشركات الضعيفة (التي تسمى "الشركات الميتة الحية Zombie") لتأجيل الاعتراف بخسائر القروض المتعثرة والحاجة لزيادة رأس المال. وبقدر ما كانت هذه التجديدات الروتينية تفيد الشركات عالية الربحية والشركات التي لم تكن رابحة على حد سواء، فإنها ربما أضعفت العملية المعتادة المتمثلة في إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن هذه الأخيرة وتجاه الأولى، كما هو معتاد في اقتصاد السوق الذي يعمل بشكل جيد.

ويعد الضعف المستمر في الطلب والاستثمار من السمات المميزة لحقبة ما بعد الأزمة، وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن

ومن شأن السياسات الموجهة إلى تعزيز الطلب والاستثمار المحليين على المدى القصير—بما في ذلك من خلال عملية إصلاح الميزانية العمومية—أن تمهد الطريق للإصلاحات الهيكلية ذات المردود العالي في الأجل الطويل من حيث الإنتاجية. وإجمالاً، فإن اتباع نهج شامل هو الوسيلة الفضلى لكسر الحلقة المفرغة من تدني الناتج ونمو الإنتاجية.

والجدل حول مستقبل الإنتاجية لم يتم بعد حسمه. فقفزة جديدة في مجال الابتكار، مدفوعة بإنجازات كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيات الأخرى ذات الأغراض العامة، قد تكون قاب قوسين أو أدنى—أو قد لا تكون كذلك. ولكن دون بعض الابتكارات الرئيسية، فإن احتمالات العودة إلى وتيرة صحية من نمو الإنتاجية تبدو قاتمة ما لم نعالج موروثات الأزمة أولاً والتحديات الأطول أجلاً، مثل شيخوخة السكان، على الأقل تدريجياً. وإلا، فإن النمو قد يظل عالقاً لسنوات قادمة. ■

يشغل غوستافو أدلر وظيفة نائب رئيس إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي ورومان دوفال مستشار بإدارة البحوث.

يستند هذا المقال إلى مذكرة مناقشات خبراء الصندوق:
IMF Staff Discussion Note "Gone with the Headwinds: Global Productivity."

المراجع:

- Aghion, Philippe, and others. 2012. "Credit Constraints and the Cyclicity of R&D Investment: Evidence from France." *Journal of the European Economic Association* 10 (5): 1001–24.
- Andrews, Dan, Chiara Criscuolo, and Peter N. Gal. 2015. "Frontier Firms, Technology Diffusion and Public Policy: Micro Evidence from OECD Countries." *OECD Productivity Working Paper 2, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.*
- Blanchard, Olivier, Eugenio Cerutti, and Lawrence Summers. 2015. "Inflation and Activity—Two Explorations and their Monetary Policy Implications." *NBER Working Paper 21726, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.*
- Cette, Gilbert, John Fernald, and Benoît Mojon. 2016. "The Pre-Great Recession Slowdown in Productivity." *European Economic Review* (88): 3–20.
- Duval, Romain, Gee Hee Hong, and Yannick Timmer. Forthcoming. "Financial Frictions and The Great Productivity Slowdown." *IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.*
- Fernald, John G. 2015. "Productivity and Potential Output before, during, and after the Great Recession." In *NBER Macroeconomics Annual 2014, Volume 29, edited by Jonathan A. Parker and Michael Woodford. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1–51.*
- Gordon, Robert. 2016. *The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War. Princeton, NJ: Princeton University Press.*
- International Monetary Fund (IMF). 2015. "Private Investment: What's the Holdup?" *World Economic Outlook, Chapter 4, Washington, DC, April.*
- . 2016. "Global Trade: What's behind the Slowdown?" *World Economic Outlook, Chapter 2, Washington, DC, October.*
- Svyerson, Chad. 2016. "Challenges to Mismeasurement Explanations for the U.S. Productivity Slowdown." Unpublished.

الانفتاح على الأسواق الخارجية وكذلك قيام الاقتصادات بإعادة تخصيص الموارد نحو الأنشطة ذات الميزة النسبية الدولية على زيادة الإنتاجية. وتشير تقديراتنا، على سبيل المثال، إلى أن تزايد التجارة نتيجة الاندماج التجاري العالمي للصين فقط قد يكون مسؤولاً عما يصل إلى ١٠٪ من متوسط زيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصادات المتقدمة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٧.

غير أنه منذ عام ٢٠١٢ عجزت التجارة عن مواكبة إجمالي الناتج المحلي العالمي، الأمر الذي يعكس في المقام ضعف النشاط الاقتصادي، وبدرجة أقل تراجع جهود تحرير التجارة ونضوج سلاسل التوريد العالمية، مما ساهم في تباطؤ الإنتاجية (IMF 2015). ومع نضوج الاندماج التجاري العالمي، قد يعني ذلك مكاسب إنتاجية أقل في المستقبل—وبطبيعة الحال، فإن القيود التجارية الصريحة الجديدة سوف تعني انحسار مكاسب الإنتاجية السابقة.

وتتمثل الرياح العالمية المعاكسة الأخرى في انخفاض مستوى التحصيل التعليمي الذي قدم إسهاماً مهماً لنمو إنتاجية العمل الكلية في العقود الماضية. وربما ساهم هذا التباطؤ بنحو ٣،٠ نقطة مئوية في تراجع نمو إنتاجية العمل السنوية منذ مطلع القرن.

معالجة الإنتاجية

ومن أجل التصدي لهذه القضايا طويلة الأجل، يتعين على واضعي السياسات السعي إلى تعزيز الإصلاحات الهيكلية، وتقوية الابتكار والتعليم، والاستمرار في جني المكاسب من انفتاح التجارة والهجرة، مع ضمان تقاسم هذه الفوائد على نطاق واسع داخل البلدان أيضاً. ولكن نظراً لأن قسماً كبيراً من التباطؤ يعكس ندوب الأزمة المالية العالمية، فإن إنعاش نمو الإنتاجية—ودوره الرئيسي في تعزيز مستويات المعيشة—يتطلب العمل الموجه إلى موروثات الأزمة، وخاصة في أوروبا القارية.

• **تعزيز الطلب في المجالات التي يظل فيها ضعيفاً، وخاصة الاستثمار**—من خلال مشاريع استثمارية عامة مختارة بعناية وإزالة العقبات أمام الاستثمار الخاص—لدعم تراكم رأس المال واعتماد تكنولوجيات جديدة والمساعدة في الحد من الهبوط الحاد في الاستثمار والإنتاجية.

• **مساعدة الشركات في إعادة هيكلة الدين وتقوية الميزانيات العمومية للبنوك**، وذلك بهدف تيسير حصولها على الائتمان وتحفيز الاستثمار في رأس المال المادي وغير المادي. وسوف تستفيد الإنتاجية الإجمالية كذلك—وخاصة في أوروبا، حيث تسير عملية إصلاح الميزانية العمومية بوتيرة أبطأ مقارنة بالولايات المتحدة، ومن المحتمل أن تشكل عبئاً مستمراً على نمو الإنتاجية. كذلك سوف سيعمل تيسير إعادة هيكلة الشركات وتعزيز الرقابة المصرفية على تحسين تخصيص رأس المال عبر الشركات.

• **إعطاء إشارات واضحة بشأن السياسة الاقتصادية مستقبلًا**، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المالية العامة والتنظيمية والتجارية. وهذا من شأنه دعم الاستثمار وتحواله في اتجاه المخاطر والعوائد الأعلى.

ويمكن للسياسات الرامية إلى معالجة موروثات الأزمة والقضايا الأطول أجلاً أن تدعم بعضها البعض. فزيادة النمو الممكن في المستقبل—على سبيل المثال—من خلال الحوافز الضريبية للبحوث والتنمية أو الإنفاق على البنية التحتية أو سياسات الهجرة والتجارة—سوف يعزز توقعات الطلب وعوائد الاستثمار مستقبلاً. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تساعد في دعم الاستثمار والابتكار التكنولوجي في الوقت الراهن.

العمل بالشكل الصحيح



رود دي موج

يمكن أن تساعد
ابتكارات المالية
العامة المصممة
بشكل جيد على
حفز الابتكار
وبالتالي النمو في
نهاية المطاف

يدور

نقاش واسع حول الطريقة التي يمكن بها للبلدان أن تزيد فرص نموها الاقتصادي في السنوات المقبلة. وسيظل الكثير يعتمد على نمو الإنتاجية، المدفوع بالابتكار.

وكما وضعت اختراعات مثل الكهرباء ومحركات الاحتراق الداخلي في أواخر القرن التاسع عشر الأساس لزيادة النمو في منتصف القرن العشرين، فإن من شأن الاختراعات من قبيل الطباعة ثلاثية الأبعاد والسيارات ذاتية القيادة والذكاء الاصطناعي أن تمهد الطريق للنمو خلال العقود المقبلة. ويرى بعض المراقبين من أمثال إريك براينجولفسن وأندرو مكافي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن هناك طفرة نمو كبيرة في الأفق، في حين أن هناك آخرين أقل تفاؤلاً، مثل روبرت غوردن من جامعة نورث وسترن.

ومهما كانت وجهة نظرك بشأن المستقبل، فهناك مسألة واحدة واضحة وهي أهمية السياسات. وعادة ما تنتهج الحكومات مجموعة متنوعة من السياسات لتهيئة بيئة مريحة بالابتكار — من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة، وتنظيم سوق العمل، وقوانين الإفلاس الفعالة. وتؤدي السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق دوراً كبيراً في حفز الابتكار والنمو — شريطة أن تكون مصممة بشكل جيد.

الإلهام والجهد والحوافز

يساعد البحث والتطوير على دفع الابتكار. وتؤدي الحكومات دوراً مهماً في تمويل التعليم العالي والبحوث الأساسية في الجامعات والمختبرات العامة، مما يساعد على النهوض بالابتكار في الشركات الخاصة. غير أن سياسات المالية العامة يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً مباشراً في تشجيع الابتكار في الشركات.

وعادة ما لا تستثمر الشركات الخاصة بما فيه الكفاية في البحث والتطوير، وهو ما يرجع جزئياً إلى عدم وجود الحوافز الكافية. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تعود بالنفع على الاقتصاد الأوسع نطاقاً إضافة إلى ما يمكن أن تتحصل عليه الشركة نفسها. وقد تلجأ شركات أخرى إلى تقليد التكنولوجيا في المنتجات الجديدة، التي كثيراً ما تكون مصدر إلهام لابتكارات لاحقة. ونتيجة لذلك، فالباحث من شركة واحدة عادة ما يعود بالنفع في نهاية المطاف للآخرين. غير أن الشركات الخاصة

لا تهتم بإعطاء أي شيء دون مقابل، وبالتالي فإنها لن تنفق ما يكفي على البحث والتطوير. ويمكن التغلب على مشكلة نقص الاستثمار هذه عن طريق توفير حوافز مالية، مثل الخصومات الضريبية والدعم المباشر، التي تخفض تكلفة الابتكار وتشجع الشركات على زيادة الاستثمار. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الحوافز المالية يجب أن تخفّض تكاليف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركات بنحو ٥٠٪ لمراعاة المنافع غير المباشرة التي سيحققها الآخرون.

وخلال العقد الماضي، زاد الدعم المالي المقدم لأغراض البحث والتطوير في القطاع الخاص في معظم البلدان. ومع ذلك لا تزال الاختلافات كبيرة، ولا يزال الدعم المقدم أقل عموماً من الحد الأدنى المرغوب والبالغ ٥٠٪. وإذا أقدمت الاقتصادات المتقدمة على زيادة دعمها في شكل خصومات ضريبية أو حوافز أخرى لبلوغ هذا المستوى المستهدف، فإن التقديرات تشير إلى أن البحث والتطوير سيزيد بنسبة ٤٠٪ تقريباً. ومن شأن هذا التوسع أن يزيد إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات بنسبة تصل من ٥٪ إلى ٨٪ على المدى البعيد.

إلا أن حجم حوافز المالية العامة ليس وحده ما يهم، حيث إن التصميم والتنفيذ بشكل جيد مهمان أيضاً. وهناك تفاوت كبير بين البلدان في هذا الصدد. ففي أستراليا وكوريا، على سبيل المثال، تخفض الخصومات الضريبية السخية بالفعل تكلفة الاستثمارات الإضافية في البحث والتطوير بنحو ٥٠٪ — مقتربة بذلك من المستوى النظري المثالي. وتقدم ألمانيا دعماً موجهاً لتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات الخاصة. وتمنح بلدان أخرى تخفيفاً ضريبياً على أجور الباحثين. وتشير الدراسات إلى نجاح معظم هذه الحوافز المالية عندما نُفذت بشكل فعال.

ولكن، لا تتسم جميع سياسات المالية العامة بنفس القدر من الفعالية في حفز الابتكار. ولنأخذ، على سبيل المثال، ما يطلق عليه اسم نظم ضرائب براءات الاختراع التي طبقتها كثير من البلدان الأوروبية في الفترة الأخيرة. وتقلل هذه البرامج بشكل كبير العبء الضريبي للشركات والمستحق على الدخل المتحقق من الابتكار (مثلاً من براءات الاختراع)، ولكنها لم تنجح. وعلى الرغم من أنها تكافئ النجاح، فإنها لا تؤدي إلى خفض تكلفة التجارب، مما يؤدي

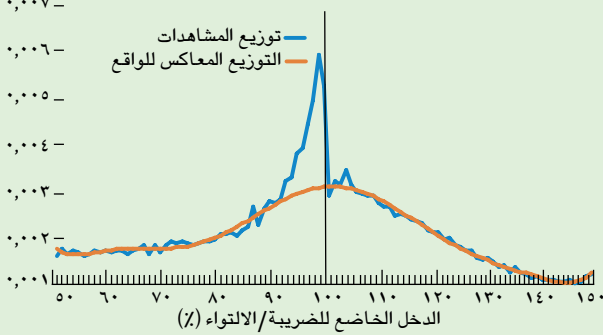


النمو

توقف التنمية

أدت الحوافز الضريبية التي منحتها كوستاريكا للشركات الصغيرة إلى أن تظل الكثير من هذه الشركات صغيرة للاستفادة من المعدل الضريبي المنخفض.

(حصص الشركات والدخول الخاضعة لضرائب مختلفة)



المصدر: دراسة Brockmeyer A., and M. Hernandez. 2016. "Taxation, Information, and Withholding: Theory and Evidence from Costa Rica." Policy Research Working Paper 7600, World Bank, Washington, DC

ملحوظة: يشير الالتواء إلى مستوى الدخل عند حد الإعفاء بالنسبة لدافعي الضرائب العاملين لسابغ السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٣. والقيمة التي تبلغ ١٠٠ على المحور الأفقي تعني أن الدخل الخاضع للضريبة يساوي حد الإعفاء. والمعدل الضريبي فوق حد الإعفاء نسبيته ١٠٪.

ضريبية خاصة للشركات الصغيرة — على سبيل المثال، عن طريق فرض معدل ضريبي منخفض على دخلها. وعلى الرغم من النوايا الحسنة، فإن هذه الحوافز ليست فعالة من حيث التكاليف. وهي تميل في الواقع إلى إعاقة نمو الإنتاجية عن طريق تثبيط الشركات عن التوسع وخسارة الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الصغيرة. وتتجلى مصيدة الشركات الصغيرة هذه في البيانات المتعلقة بكوستاريكا والتي تظهر تجمع الشركات الصغيرة في محاولة لإبقاء دخلها أقل بقليل من حد الإعفاء للحصول على معاملة تفضيلية (راجع الرسم البياني).

لا تتسم جميع سياسات المالية العامة بنفس القدر من الفعالية في حفز الابتكار.

ولتشجيع ريادة الأعمال، ينبغي أن توجه الحكومات دعم المالية العامة إلى الشركات الجديدة وليس الشركات الصغيرة. فقد عمدت بلدان مثل شيلي وفرنسا، على سبيل المثال، إلى وضع مبادرات فعالة على مستوى السياسات لدعم الشركات المبتدئة الابتكارية. وتكون هذه الحوافز مؤقتة بحكم التعريف. فيمنح الدعم للشركة المبتدئة عندما لا تولد دخلاً كبيراً. وجدير بالذكر أن كثيراً من الشركات الجديدة تتكبد خسائر في مراحلها المبكرة ولا تستفيد من التخفيف البسيط للضرائب المفروضة على الدخل. كما تعتبر القواعد السخية لتعويض الخسائر بالغة الأهمية لأصحاب الأعمال الحرة الذين تواجه مشروعاتهم الناشئة احتمال الفشل إلى حد كبير.

وفي حين لا يدري أحد حقا ماذا سيحدث لنمو الإنتاجية على المدى الطويل، يظل أمر واحد أكيدا وهو أن حوافز المالية العامة الملائمة للبحث والتطوير والأعمال الحرة مهمة لتعزيز وتيرة الابتكار. وفي نهاية المطاف، ستكون الحوافز المصممة والمنفذة بشكل جيد على المستوى الجزئي بالغة الأهمية في استمرار النمو على المستوى الكلي. ■

روود دي موج هو رئيس شعبة السياسات الضريبية في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى طبعة إبريل ٢٠١٦ من «تقرير الراصد المالي» الصادر عن الصندوق.

في كثير من الأحيان إلى الفشل. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المعرفة يزدهر من خلال التجربة والخطأ. ففي بعض البلدان، يبدو أن نظم ضرائب براءات الاختراع لم تحدث أي أثر ملموس على البحث والتطوير، في حين أحدثت أثرا في بلدان أخرى مثل هولندا. وأفادت إحدى الدراسات بأن البحث والتطوير زاد بما قيمته ٥٦ سنتا مقابل كل يورو أنفقته الحكومة الهولندية على نظام ضرائب براءات الاختراع. غير أن دراسة أخرى خلصت إلى أن خطة الخصومات الضريبية الهولندية حققت أثرا قدره ١,٧٧ يورو لكل يورو تم إنفاقه. وبعبارة أخرى، يمكن حفز الابتكار بشكل كبير عن طريق تحويل الأموال من نظام ضرائب براءات الاختراع سيء التصميم إلى نظام الخصومات الضريبية المصمم بشكل جيد.

أصدق أشكال المدح

يمثل تقليد التكنولوجيا من الخارج مكونا آخر من مكونات الابتكار، لا سيما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتنشأ عمليات نقل التكنولوجيا هذه على نحو متزايد في الشركات متعددة الجنسيات التي تنشر ما تحققه من تطور في جميع أنحاء العالم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تحقق تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة مكاسب كبيرة في الإنتاجية لاقتصاد ما إذا ما تعرّفَت الشركات المحلية على التكنولوجيات الجديدة أو نقلت ممارسات إدارية وتنظيمية جديدة. ولزيادة الإنتاجية، تحاول كثير من الحكومات بالتالي اجتذاب الاستثمار الأجنبي، بوسائل بما في ذلك من خلال السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق.

غير أن بعض هذه السياسات يتسم بقدر كبير من عدم الفعالية والكفاءة. فعلى سبيل المثال، تقدم بلدان كثيرة حوافز ضريبية سخية للمستثمرين متعددي الجنسيات، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الإعفاءات الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة. إلا أن المستثمرين أفادوا، في سياق دراسة استقصائية، بأنه لم يكن لهذه الحوافز سوى تأثير محدود نسبيا على اختيارهم لموقع الاستثمار — وهو رأي تدعمه الأدلة التجريبية.

وما يهم حقا هو وجود مؤسسات قوية ونظام قانوني يمكن التنبؤ به. كما أن الشركات المحلية لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي إلا في حالة وجود قاعدة قوية لرأس المال البشري في البلد — بعبارة أخرى فالناس بوسعهم استيعاب المعرفة المستوردة. وهناك ارتباط إيجابي كبير بين مكاسب الإنتاجية المحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات رأس المال البشري، التي تقيس قدرة البلدان على تنمية وتطوير ونشر المواهب من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم، سيكون من الأفضل للحكومات أن توجه الإيرادات المنفقة حاليا على الحوافز الضريبية سيئة التصميم نحو التعليم. وقد فهمت الصين ذلك جيدا عندما ألغت العديد من الحوافز الضريبية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تدريجي في عام ٢٠٠٨ كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا للضرائب المفروضة على دخل الشركات، وضخت بدلا من ذلك الأموال في مجالي التعليم والبحث من أجل بناء قاعدة قوية من رأس المال البشري تستطيع استيعاب المعرفة الأجنبية.

إلغاء الضرائب المفروضة على «النجاح»

ينشأ كثير من الابتكارات الجوهرية من الأعمال الحرة الجديدة التي ليس لها أي اهتمام بالتكنولوجيات القائمة. وبالتالي، تعتمد وتيرة الابتكار اعتمادا بالغ الأهمية على عملية كفاءة تنطوي على الدخل في مشاريع الأعمال الحرة ونموها والخروج منها — وهي عملية تعوقها الإجراءات البيروقراطية والقيود المالية والعوائق الضريبية.

وتشير الأدلة بالفعل إلى أن ارتفاع الضرائب على دخل الشركات يمثل عيبا على ريادة الأعمال الحرة وبالتالي كبح نمو الإنتاجية. وتحاول الحكومات في بعض البلدان تعويض هذا التشوه الضريبي بتوفير حوافز

إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي

ربما حان الوقت لابتكار مقياس جديد
للفاهية الاقتصادية ذي أوجه قصور أقل



دايان كويل

قصير المدى. وقد برهنت السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو على صحة المقولة الشهيرة للمهندس الفكري لتلك السياسات، جون ماينارد كينز، إذ قال: «على المدى البعيد، سنموت جميعاً».

وبعد سبعين عاماً، أصبح هذا المدى البعيد وشيكاً. فأى مقياس عام لاستمرارية النمو الاقتصادي، وبالتالي الرفاهية الاقتصادية على المدى الطويل، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأصول الاقتصادية فضلاً على التدفقات المحسوبة في إجمالي الناتج المحلي: الحاجة إلى صيانة البنية التحتية أو تسجيل انخفاض قيمتها مع تدهور حالة الجسور وظهور حفر في الطرق. وينبغي لأي ميزانية عمومية وطنية حقيقية أن ترصد الخصوم المالية المستقبلية، مثل معاشات التقاعد الخاصة بالدولة. كما ينبغي أن تشمل أيضاً الزيادات في رأس المال البشري التي تتحقق مع حصول عدد أكبر من الناس على مستوى تعليمي أرقى واكتسابهم مهارات أفضل. ويتعين حساب الرفاهية الاقتصادية على أساس صافٍ باستبعاد التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول القومية.

عمل قطاع الأسر

من أوجه النقد الموجهة منذ أمد بعيد للاعتماد على إجمالي الناتج المحلي باعتباره مقياس النجاح الاقتصادي هو استبعاده للعمل غير مدفوع الأجر داخل الأسر المعيشية. ويجب أن يكون هناك تعريف مقبول لما يشكل جزءاً من الاقتصاد ويمكن قياسه وما هو ليس كذلك. ويطلق الاقتصاديون على ذلك اسم «حدود الإنتاج». وينطوي ما يندرج ضمن هذه الحدود وما يخرج عنها حتماً على أحكام تقديرية. وقد تمحور أحد النقاشات المبكرة حول ما إذا كان ينبغي إدراج الإنفاق الحكومي — على أساس أنه استهلاك جماعي — أو استبعاده — على أساس أن الحكومة تدفع مقابل أشياء مثل الطرق والأمن التي تشكل مدخلات في الاقتصاد (شأنها شأن النفقات التجارية) وليس سلعا استهلاكية أو استثمارية. وتتناول أحد النقاشات الرئيسية الأخرى كيفية تعريف السلع والخدمات المنتجة — وفي كثير من الأحيان المستهلكة أيضاً — داخل الأسر المعيشية. فأدرجت السلع المنتجة داخل المنزل مثل الأغذية، نظراً لسهولة بيع وشراء هذه السلع في الأسواق في كثير من البلدان، خلافاً للخدمات التي توفر داخل المنزل مثل أعمال التنظيف ورعاية الأطفال. وبما لا يثير الاستغراب، دائماً ما ندد الباحثون في مجال الشؤون النسوية بأن العمل الذي تقوم به المرأة أساساً لا يقدر بأي قيمة بالفعل. ووافق كثير من الاقتصاديين على ذلك من حيث المبدأ، ولكن يرجع هذا الاختلاف جزئياً لأسباب عملية حيث إن إجراء مسح لخدمات الأسر المعيشية مهمة شاقة، وقلما يتم شراء هذه الخدمات في الأسواق.

وقد تغير هذا الوضع بالطبع تغيراً هائلاً في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، عندما اتخذت القرارات المتعلقة بحدود الإنتاج. ومع زيادة عمل النساء مقابل أجر، نمت أسواق خدمات مثل التنظيف ورعاية الأطفال، وأصبح بإمكان الأسر المعيشية أن تبدل بين تأدية هذه الخدمات وشراؤها، وكثيراً ما تقوم بذلك بالفعل. ولا يوجد أي سبب منطقي يدعو إلى عدم معاملة عمل الأسر المعيشية مثل أي عمل آخر.

وأدى تطور الاقتصاد الرقمي إلى إحياء هذا النقاش القديم مرة أخرى، حيث بدأ يغير طريقة عمل كثير من الناس. ويعامل المختصون بالحسابات القومية الحكومة والشركات التجارية باعتبارهما الجزء المنتج من الاقتصاد بينما يعاملون قطاع الأسر المعيشية باعتباره قطاعاً غير منتج، ولكن الحدود التي كانت واضحة نسبياً من قبل بين العمل والمنزل بدأت في التلاشي. وبدأ عدد أكبر فأكثر من الأشخاص العمل لحسابهم الخاص أو كموظفين مستقلين

هي أهمية النمو الاقتصادي؟ يجيب الاقتصاديون على هذا السؤال بأن النمو الاقتصادي يقيس مكوناً مهماً من مكونات التقدم الاجتماعي — ألا وهو الرفاهية الاقتصادية. أو مدى استفادة أفراد المجتمع من طريقة استخدام الموارد وتخصيصها. ولعل نظرة إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد على المدى الطويل تحكي لنا حكاية الابتكار والإفلات من فخ مalthus المتمثل في تحسن مستويات المعيشة الذي يقيد حتماً النمو السكاني.

ويكتسي نمو إجمالي الناتج المحلي أهمية كبيرة كذلك. فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر الوظائف والدخل اللذين يمثلان في حد ذاتهما عاملين حيويين لمستوى معيشة السكان وترتكز عليهما قدرتهم على تحقيق نوعية الحياة التي يقدرونها (راجع دراسة Sen 1999).

غير أن إجمالي الناتج المحلي ليس كياناً طبيعياً، على الرغم من أنه أصبح الآن اختصاراً شائعاً يستعمل في الحياة اليومية للإشارة إلى الأداء الاقتصادي. كما أنه لا يمكن قياسه بأي طريقة دقيقة، على عكس الظواهر التي تحدث في العالم المادي. وعندما يتوقف الاقتصاديون وخبراء الإحصاء للتفكير فيه، فإنهم يعلمون أنه معيار غير تام لقياس الرفاهية الاقتصادية وينطوي على أوجه قصور معروفة جيداً. ولعل الرواد الأوائل في مجال المحاسبة القومية، من أمثال سايمون كورنتس وكولين كلارك، كانوا سيفضلون قياس الرفاهية الاقتصادية. ولكن أصبح إجمالي الناتج المحلي هو السائد نظراً لأن الطلاب في وقت الحرب استلزموا مقياساً للنشاط الإجمالي. وبالتالي تعرض مفهوم إجمالي الناتج المحلي منذ بداياته الأولى للانتقاد. غير أن الكلام عن الخروج بمقياس أفضل للرفاهية أمر، وتحقيقه أمر آخر.

مقياس قصير المدى

يقيس إجمالي الناتج المحلي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية — أي تلك التي يشتريها المستخدم النهائي — التي يتم إنتاجها واستهلاكها في بلد ما في فترة زمنية معينة. وتتمثل حدود إجمالي الناتج المحلي كمقياس للرفاهية الاقتصادية في أنه يسجل المعاملات النقدية إلى حد كبير بأسعارها السوقية. ولا يشمل هذا المقياس، مثلاً، المؤثرات الخارجية البيئية من قبيل التلوث أو الضرر الذي يلحق بالأنواع، نظراً لعدم وجود من يدفع ثمنها. كما أن هذا المقياس لا يتضمن التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول، مثل استنفاد الموارد أو فقدان التنوع البيولوجي: لا يستبعد إجمالي الناتج المحلي هذه التغيرات من صافي تدفق المعاملات خلال الفترة التي يغطيها.

وأصبح السعر البيئي للنمو الاقتصادي أكثر وضوحاً — وأعلى. فالسحابة الدخانية فوق بيجين ونيودلهي، وأثر التلوث على الصحة العامة والإنتاجية في أي مدينة كبرى، والتكاليف الناجمة عن تزايد وتيرة الفيضانات التي لا تزال البلدان غير مستعدة لمواجهةها على النحو الملائم، إنما توضح الفجوة بين نمو إجمالي الناتج المحلي والرفاهية الاقتصادية. ولهذا السبب يعمل الاقتصاديون وخبراء الإحصاء على استحداث تقديرات لرأس المال الطبيعي ومعدل خسارته (World Bank 2016). وعندما ينجزون ذلك، سيتضح أن نمو إجمالي الناتج المحلي القابل للاستمرار (الذي يمكن الأجيال القادمة من الحفاظ على نفس مستوى استهلاك الجيل الحالي على الأقل) أقل من نمو إجمالي الناتج المحلي المسجل خلال سنوات عديدة. غير أن إدراج هذه القياسات الجديدة في نقاش السياسات السائدة وانعكاسها في الخيارات السياسية، يمثل مسألة أخرى.

وبالفعل، يغفل إجمالي الناتج المحلي الأصول الرأسمالية بكل أنواعها، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري؛ فهو في جوهره معيار

الارتقاء إلى مستوى القياس المطلوب

يمثل إجمالي الناتج المحلي القيمة النقدية للناتج الكلي للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة.

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يبدو مباشراً، فإن اشتقاق إجمالي الناتج المحلي ليس كذلك. أولاً، تكون عملية جمع البيانات معقدة للغاية. فهناك ملايين المنتجين والمنتجات والخدمات والأسعار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن محاولة فهم حجم التغير في إجمالي الناتج المحلي، المقاس بالسعر الجاري للدولار (أو أي عملات وطنية أخرى)، الذي يشكل تغيراً حقيقياً في كمية السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين وحجم التغير فيه الذي يرجع إلى تغير في الأسعار يضيف طبقة أخرى من التعقيدات. ولنقل مثلاً إن سعر الأحذية ارتفع بنسبة ٥٪ عما كان عليه منذ عام سابق، وإن إجمالي الناتج المحلي سجل زيادة نسبتها ٥٪ في قيمة ناتج الأحذية، ستكون الزيادة الاسمية في مكون الأحذية من إجمالي الناتج المحلي زيادة وهمية، ترجع إلى التضخم. فقد ظل الناتج الفعلي للأحذية ثابتاً. ولتحديد حجم التغير في إجمالي الناتج المحلي، من سنة إلى سنة مثلاً، الذي يعكس بقدر أكبر الناتج النهائي (الحجم) وحجم التغير الذي يعكس ارتفاع الأسعار (التضخم)، يستخدم خبراء الاقتصاد أسلوباً يطلق عليه اسم الخفض.

وإجمالي الناتج المحلي مقياس للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما، والمستهلكة من قبل الأشخاص أو الشركات التجارية. وتُستبعد السلع والخدمات الوسيطة من إجمالي الناتج المحلي لأنها تُستخدم لإنتاج سلع أو خدمات أخرى. فالسيارة سلعة نهائية. أما الصلب والبلاستيك والزجاج، على سبيل المثال، المستخدم في صناعتها فهي منتجات (أو مدخلات) وسيطة.

ثلاثة مقاييس

هناك ثلاث طرق لقياس إجمالي الناتج المحلي. ووفقاً لمنهج الإنفاق، يتم جمع القيمة السوقية لكل ما ينفقه المستهلكون والشركات التجارية والحكومة على المنتجات النهائية وتضاف إليه الصادرات وتطرح منه الواردات. أما في منهج الإنتاج، فيتم جمع قيمة كل ما يُنتج، أي الناتج الإجمالي، ثم تطرح منه قيمة المنتجات الوسيطة للحصول على الناتج الصافي. ويجمع منهج الدخل كل ما يحققه الأفراد والشركات من دخل — أساساً الأجور والأرباح والريع وإيرادات الفائدة.

من خلال المنصات الرقمية. وتتسم ساعات عملهم بالمرونة، ويمكن أن يتداخل العمل مع أنشطة أخرى. كما يستعملون في كثير من الأحيان الأصول الخاصة بالأسرة في تأدية عمل مدفوع الأجر، بدءاً من الحواسيب والهواتف الذكية إلى منازلهم وسياراتهم. ويساهم كثير من الناس في عمل رقمي مجاني مثل إعداد برمجيات مفتوحة المصدر يمكن أن تحل محل نظيراتها المتداولة في السوق، ومن الواضح أنها ذات قيمة اقتصادية كبيرة برغم توفيرها بالمجان. وتؤكد هذه المستجدات الحاجة إلى فهم إحصائي أفضل بكثير لأنشطة الأسر المعيشية، ومع ذلك لا يقوم إلا عدد قليل من البلدان بجمع أي بيانات مناسبة عن أصول الأسر المعيشية.

التكنولوجيا دائمة التطور

إن تلاشي الحدود بين المنزل والعمل ليس الوسيلة الوحيدة التي تؤدي بها التكنولوجيا إلى صعوبة حساب إجمالي الناتج المحلي. ويدعي الكثير في قطاع التكنولوجيا أن إحصاءات إجمالي الناتج المحلي التقليدية تقدر أهمية الثورة الرقمية بأقل من قيمتها. ولم تتباطأ وتيرة الابتكار في مجالات مثل الاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية والمواد والطاقة الخضراء—ما يجعل من النمو الباهت وضعف أداء الإنتاجية في كثير من الاقتصادات المتقدمة أمراً محيراً. وعلى سبيل المثال، تسمح تكنولوجيا الضغط للشبكات اللاسلكية بنقل حجم أكبر من البيانات بسرعة أكبر من أي وقت مضى وبجودة

ومن الناحية النظرية، تتوصل مناهج القياس الثلاثة إلى نفس القيمة لإجمالي الناتج المحلي. ولكن بسبب الصعوبات التي تواجه عملية جمع البيانات المصرية، فإن المناهج الثلاثة لا تعطي نفس القيمة أبداً. وفي كثير من البلدان، يستند إجمالي الناتج المحلي الرسمي إلى منهج الإنتاج نظراً لأن البيانات المصرية المستمدة من المنتجين تتسم بقدر أكبر من الشمول والدقة.

آثار الأسعار

بالنظر إلى جمع أسعار السلع والخدمات بالقيمة الجارية للدولار، فإن ما يُطلق عليه إجمالي الناتج المحلي الاسمي يتأثر بالتغيرات في الأسعار ولا يعكس بالضرورة ما إذا كان حجم تلك السلع والخدمات قد زاد وبأي مقدار — وهو ما يهم معظم الأشخاص والشركات. ولمعرفة انعكاسات التضخم على أسعار السلع والخدمات، ينشئ الاقتصاديون مقياساً إحصائياً يطلق عليه اسم المؤشر، الذي يرصد التغيرات في سعر سلعة ما أو خدمة ما بين سنة أساس والسنة الجارية. ويطبق هذا المؤشر على الأسعار لاستبعاد مكون التضخم (أو الخفض) في الأسعار الجارية.

ورجوعاً إلى مثال الأحذية، ففي حالة ارتفاع القيمة الاسمية للأحذية بنسبة ١٠٪ خلال سنة واحدة، فإن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لتلك السنة سيعكس زيادة نسبتها ١٠٪ في ناتج الأحذية. وإذا ارتفع سعر الأحذية بنسبة ٨٪، فمن شأن تطبيق المخفض على مكون سعر الأحذية من إجمالي الناتج المحلي أن يحول هذه الزيادة الاسمية البالغة ١٠٪ إلى زيادة حقيقية نسبتها ٢٪ (وباللغة الإحصائية نقول زاد حجم الأحذية المنتجة بنسبة ٢٪). وتنطوي المخفضات على صعوبات خاصة بها. فكلما زادت دقة المخفض، كلما زادت دقة حساب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ولكن هناك عقبة كبيرة وهي أنه كلما زادت دقة المخفض، كلما زادت المعلومات المطلوبة عن الأسعار، وتعد عملية جمع بيانات الأسعار عملية مكلفة.

يستند هذا الإطار جزئياً إلى *Measure Up: A Better Way to Calculate GDP* (مذكورة مناقشات خبراء الصندوق رقم 17/02) والتي أعدها توماس إلكسندر، وكلوديا دجيوبك، وماركو ماريني، وإريك ميترو، ومايكل ستانغر.

عالية، وبدأت أسعار ابتكارات من قبيل الطاقة الشمسية ومتواليات الجينوم البشري تنخفض بسرعة. فهل يمكن أن تكون الإحصاءات غير قادرة على التكيف بشكل سليم لمراعاة التحسنات في الجودة الناشئة عن التكنولوجيا وبالتالي تبالغ في تقدير حجم التضخم وتقدر الإنتاجية والنمو بأقل من قيمتهما الحقيقية؟

وفي الممارسة العملية، تنطوي الأرقام الرسمية على قدر طفيف للغاية من التعديل في الجودة لحساب مؤشرات الأسعار «الهيدونية» — أي تلك التي تراعي التحسينات التي تطرأ على الجودة. وخلص الباحثون الذين حاولوا توسيع نطاق التعديل الهيدوني ليشمل طائفة أوسع من الأسعار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة إلى أن ذلك لا يحدث اختلافاً كبيراً في صورة النمو البطيء للإنتاجية، وهو ما يرجع في جزء منه إلى ضعف الصناعات التحويلية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة (دراسة 2016 Byrne, Fernald, and Reinsdorf).

غير أن هذا البحث لم يمتد ليشمل الطائفة الأوسع من السلع والخدمات المتأثرة بالتحويل الرقمي، ولا تزال هناك بعض المسائل المفاهيمية التي يتعين تسويتها. وعلى سبيل المثال، هل تعتبر خدمة البث الموسيقي مكافئة للتبث الرقمي أو شراء الأسطوانات المدمجة، أم هي سلعة جديدة؟ وبعبارة أخرى، هل يشتري المستهلك صيغة محددة أم أنه يشتري إمكانية الاستماع إلى الموسيقى فقط؟ وإذا كان يشتري الصيغة المحددة، فالوضع المثالي إذن هو أن يكون هناك مؤشر لأسعار الموسيقى معدل حسب الجودة.

ومن حيث المبدأ، تحسب مؤشرات الأسعار ما يجب على الأشخاص دفعه للحصول على نفس مستوى «المنفعة» أو الرضاء من جميع مشترياتهم، إلا أن وضع هذه الحسابات موضع التنفيذ العملي ليس عملية مباشرة.

أوجه القصور في إجمالي الناتج المحلي أصبحت واضحة للغاية في عجزها عن مراعاة عدم المساواة.

وبالفعل، يدعي الاقتصاديون أنه من المستحيل رصد جميع منافع الابتكار للرفاهية الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي، الذي يقيس المعاملات بسعر السوق؛ وستكون هناك دائما بعض المنفعة التي تتجاوز ذلك السعر، والتي يطلق عليها اسم «فائض المستهلك». ولا تختلف السلع الرقمية عن موجات الابتكار السابقة في هذا الصدد. وعلى الذين يستخدمون نمو إجمالي الناتج المحلي لقياس الأداء الاقتصادي أن يضعوا في اعتبارهم أنه لم يكن أبدا مقياسا كاملا للرفاهية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن المنفعة التي تعود على المستهلك من دواء جديد مهم دائما ما ستتجاوز بكثير سعر السوق في نهاية المطاف. وفي حين أن هذه الحجة صحيحة، فإنها تقلل من إمكانية الفصل الواضح بين الرفاهية وإجمالي الناتج المحلي الآن، نظرا لتأثير التكنولوجيا الرقمية على نماذج الأعمال وسلوك المستهلكين.

عدم المساواة مسألة مهمة

أصبحت أوجه القصور في إجمالي الناتج المحلي المتمثلة في عجزه عن رصد عدم المساواة واضحة للغاية في الآونة الأخيرة. وتتجاهل عملية تجميع فرادى الدخل أو النفقات للوصول إلى إجمالي الناتج المحلي مسألة توزيع الدخل، كما أن مساواة نمو إجمالي الناتج المحلي بتحسين الرفاهية الاقتصادية تفترض عدم وجود أي سبب يدعو إلى تغيير النظام الحالي للتوزيع. وعندما لم يتغير توزيع الدخل تغيرا كبيرا — حتى منتصف الثمانينات في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — لم يكن تجاهل هذه المسألة يهمل كثيرا. غير أنه بفضل كتاب توماس بيكيتي الأكثر رواجاً «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» (*Capital in the Twenty-First Century*)، وأيضا بفضل الحركات الشعبية التي بدأت تظهر في عدد من البلدان، لم يعد أحد يتجاهل مسائل التوزيع.

ومن الممكن تعديل إجمالي الناتج المحلي لمراعاة جوانب التوزيع وسائر الجوانب غير السوقية من الرفاهية الاقتصادية. وقد بدأ الاقتصاديون يناقشون (مرة أخرى) تعديلات بعينها. ويقترح ديل جونسون من جامعة هارفارد جمع معلومات التوزيع المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية مع الحسابات القومية (دراسة Jorgenson، قيد الإصدار). واقترح تشارلز جونز وبيتر كلينو مقياسا واحدا يضم الاستهلاك والراحة والاستجمام ومعدل الوفيات وعدم المساواة؛ وتظهر حساباتهما أن هذا المنهج يسد جزءا كبيرا من الفجوة الظاهرة في مستويات المعيشة بين الولايات المتحدة وسائر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عندما يتم تقييم ذلك على أساس إجمالي الناتج المحلي للفرد (دراسة Jones and Klenow 2016).

وتعالج هذه المقاييس، التي توسع نطاق منهج الحسابات القومية الموحدة على نحو يراعي عدم المساواة على الأقل، بعض التحديات المتعلقة بقياس إجمالي الناتج المحلي، وليس التحديات كلها. وبدأ النقاش يتزايد حول أفضل السبل لقياس الرفاهية الاقتصادية وذلك لعدة أسباب. فلا تزال الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ وما

تبعها من آثار تلقي بظلال بعيدة المدى. وعلى الرغم من أن عدم المساواة بدأ ينحسر في بعض البلدان، فقد أدى تباطؤ النمو وارتفاع أعباء الديون وارتفاع معدلات البطالة في بعض الحالات إلى فتور التعافي وتنامي مشاعر السخط حيال السياسات الاقتصادية التي تعتمد أساليب العمل التقليدية. وفي الوقت نفسه، من الصعب تجاهل الأدلة على التكلفة البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي السابق. وتضيف الثورة الرقمية والنقاش الدائر حول الصلات بين التكنولوجيا ونمو الإنتاجية — والتكنولوجيا والوظائف المستقبلية — جانبا مختلفا خفيا.

والإعراب عن عدم الرضا عن المقاييس الحالية أسهل من التوصل إلى توافق حول المقياس الذي ينبغي أن يحل محل إجمالي الناتج المحلي. وقد أوصت لجنة شتيفيلش-سن-فيتوسي التاريخية التي شكلت في عام ٢٠٠٩ بنشر «لوحة بيانات» عن مقاييس الرفاهية الاقتصادية، دافعة بأنه من غير المعقول اختزال أبعادها المتعددة في رقم واحد. ويدعي آخرون أن وجود مؤشر واحد ضروري لاستقطاب الاهتمام في وسائط الإعلام وفي النقاش السياسي. ويحدد إجمالي الناتج المحلي من خلال عملية توافق دولية تتسم بالبطء وتحظى بقدر قليل من الاهتمام إلى حد ما، وبالتالي من الصعب تخيل التوقف عن استخدام المقياس الحالي بصورة سلسة ما لم يتمكن الباحثون الاقتصاديون من الخروج بمنهج قوي من الناحيتين النظرية والعملية على غرار إجمالي الناتج المحلي، الذي يعد أفضل مقياس معروف في إطار نظام الحسابات القومية.

وقد يحدث ذلك. وأصبحت المسألة مدرجة الآن على جدول أعمال بحوث الاقتصاديين لأول مرة منذ أربعينات وخمسينات القرن الماضي. ففي المملكة المتحدة، أنشأ مكتب الإحصاءات القومية مركز بحوث جديد معني بالإحصاءات الاقتصادية، وبدأ العمل في فبراير ٢٠١٧. ويكتسى النقاش بشأن هذه المسألة أهمية بالغة، نظرا للاعتقاد السائد الذي يفيد بأن التقدم الاقتصادي في الآونة الأخيرة — كما يقاس بإجمالي الناتج المحلي — لم يرق إلى المستوى المطلوب. وتجري الحوارات العامة بشأن السياسة الاقتصادية إلى حد بعيد بناء على نمو إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم فإن تراجع مكانة إجمالي الناتج المحلي كمقياس معقول للرفاهية الاقتصادية مسألة جديدة بالفعل. ■

دايان كويل أستاذة الاقتصاد بجامعة مانشستر، ومؤلفة كتاب: "GDP: A Brief but Affectionate History".

المراجع:

- Byrne, David M., John G. Fernald, and Marshall B. Reinsdorf. 2016. "Does the United States Have a Productivity Problem or a Measurement Problem?" BPEA Conference Draft, Brookings Institution, Washington, DC.
- Coyle, Diane. 2015. "Modernising Economic Statistics: Why It Matters." National Institute Economic Review 234 (November): F4-F8.
- . Forthcoming. "The Political Economy of National Statistics." In National Wealth, edited by K. Hamilton and C. Hepburn. Oxford: Oxford University Press. Working paper version available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2850061
- Jones, Charles I., and Peter J. Klenow. 2016. "Beyond GDP? Welfare across Countries and Time." American Economic Review 106 (9): 2426-57.
- Jorgenson, Dale. Forthcoming. "Within and Beyond the GDP: Progress in Economic Measurement." Journal of Economic Literature.
- Sen, Amartya. 1999. Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press.
- Stiglitz, Joseph E., Amartya Sen, and Jean-Paul Fitoussi. 2009. Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. Paris.
- World Bank. 2016. "Natural Capital Accounting." Brief, Washington, DC.

آنا تيريشينا

مساعد مدير إنتاج
موسكو، روسيا

هل يمكن للمال أن يشتري السعادة؟

الناس حول العالم
يتبادلون أفكارهم
حول ما الذي
يثير هذا الشعور
المراوغ

أن الدخل الأعلى يعجز عن زيادة السعادة بأكثر من مستوى معين. ووفقا للحائزين على جائزة نوبل أنغوس ديتون ودانييل كانيمان، تبلغ هذه العتبة في حالة الولايات المتحدة ٧٥ ألف دولار—وإن كان هذا الرقم في بعض البلدان قد يكون أقل أو أعلى. والسؤال هو: هل يمكن أن يشتري المال السعادة؟ على سبيل التسلية، طرحت مجلة التمويل والتنمية هذا السؤال على مقطع عرضي من الناس في خمسة بلدان، وماذا سيفعلون لو حصلوا فجأة على مبلغ كبير من المال.

ما يقيس الاقتصاديون عادة نجاح بلادهم على أساس إجمالي الناتج المحلي. لكن إجمالي الناتج المحلي لا يقيس دائما الرفاهة بدقة. وقد اكتشف الاقتصادي ريتشارد إيسترلين في السبعينات من القرن العشرين أن حتى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لا يضمن بالضرورة السعادة للسكان. وبينما الأغنياء أكثر سعادة بصفة عامة من الفقراء في بلد ما، فقد وجد إيسترلين أن البلدان الأكثر ثراء ليست دائما أسعد من البلدان الأفقر. وبالنسبة للأفراد، يعتقد البعض



جاسبريت ستي

مستشار مالي مستقل، نيودلهي، الهند

”هل يمكن للمال أن يشتري السعادة؟ من المؤكد أنه لا يجعل المرء حزينا. فإن جاءني المال، سأكون سعيدا. لو كان لدي مال، كنت سأشتري سيارة أكبر، ومنزلا أكبر، وأوفر تعليما أفضل لطفلي وعطلة أفضل لعائلتي. أعتقد أن الاقتصاد أفضل بكثير هذه الأيام. وأرى أنني أستثمر الآن أكثر مما فعل والدي، على الرغم من أنهما كانا يعملان بجد أكثر.“



النمو

هل يمكن للمال أن يشتري السعادة؟ من المؤكد أنه لا يجعل المرء حزيناً. فإذا جاءني المال، سأكون سعيداً



بات وال

متقاعد، لندن، المملكة المتحدة

”لا يمكن للمال أن يشتري السعادة. فإنه لا يحل مشاكلك. الأمر كله يكمن بداخلك، أليس كذلك؟ أمشي أميالا كل يوم في جميع أنحاء لندن وكلها مجانية، وأنا سعيد بذلك حقاً. ولو كان لدي بعض المال الإضافي، كنت سأسدد رهون أبنائي العقارية. في مثل عمري، لست بحاجة إلى أي شيء.“



هايمي أوسبينا

طبيب، بوغوتا، كولومبيا

”نعم، يمكن للمال أن يشتري السعادة. فهناك شعور في هذا البلد أنه إذا كان لديك مشاكل وفي الوقت نفسه لديك بعض الموارد، فإن ذلك يفيد. فمعظم المشاكل في هذا البلد والعالم يتم حلها بالمال. فإذا كان لدى المال الكافي، كنت سأشتري منزلاً يطل على البحر.“



آدم حسن

صاحب مهنة حرة، أبوجا، نيجيريا

”أعتقد أن المال يمكن أن يشتري السعادة، والسبب كالاتي. فالمال، كما يقولون، هو أي بند مقبول بشكل عام كثمن للبضائع والخدمات. وهذا يعني أنه إذا كان عليك دفع رسوم مدرسية فإنك بحاجة إلى المال. وإذا كنت تحتاج إلى منزل تعيش فيه، فإنك بحاجة إلى المال. وإذا كنت ترغب في شراء طعام، فإنك بحاجة إلى المال. ولذا، إذا كنت لا تملك المال للحصول على هذه الأشياء، فلن تكون هناك سعادة.“

فإذا كنت أنعم بالمال، كنت سأحصل على منزل، وسيارة جيدة جداً، وزوجة. الآن، لا بد أن أدفع ضعف ما كنت أدفعه من قبل كثمن للسلع والخدمات. وهذا يؤثر حقاً على حياتي اليومية؟“



بليسنغ أديسا

خريجة متدربة، أبوجا، نيجيريا

”لا أعتقد أن المال يمكن أن يشتري السعادة. أفضل الأشياء في الحياة مجانية، مثل الهواء الذي نتنفسه، والأصدقاء، والعائلة. المال ليس السعادة. وإذا جاءني مبلغ كبير من المال، فسوف أدخره وأفكر في الاستثمار. لست متأكدة من أنني سوف أشتري أشياء فقط؟“



ناتاليا بالبيردينا

ممرضة متقاعدة، موسكو، روسيا

”أعتقد أن الشر يكمن في المال. فالمال لا يشتري السعادة. وطالما هناك سعادة في الأسرة، والجميع على وفاق، والأقارب والمقربون بصحة جيدة، بالنسبة لي هذه هي السعادة. عندما يكون لدي المزيد من المال أحاول أن أخذ أحفادي لرؤية أماكن مثل موسكو أو سانت بطرسبورغ أو كازان أو أبخازيا. بالطبع، أتمنى لو كان معاشي أكبر، وأبنائي يحصلون على مرتبات أعلى، وأسعار المرافق أقل، والأسعار في المحال التجارية أقل. اعتدت على شراء السلامي الجيد كثيرا، والآن أشتريه عندما أقبض معاشي وأستمتع بمذاقه ثم أنتظر حتى مرتب الشهر التالي؟“

محمد عدنان

ميكانيكي سيارات، نيو دلهي، الهند

”المال لا يمكن أن يشتري السعادة. فالسعادة التي تشتري بالمال هي سعادة مؤقتة فقط، مثل الخروج لتناول العشاء أو حضور حفل زفاف. السعادة الحقيقية التي تشعر بها في أعماق قلبك لا توجد إلا من خلال أشخاص آخرين. إذا كان لدى بعض المال الإضافي، كنت سأوفر تعليما أفضل لأبنائي الاثنين وربما أوسع نطاق عملي. أو كنت سأشتري منزلا أفضل ثم أملؤه بكافة الأشياء المادية التي أصبحت الآن من الضروريات.“





ريتشارد ويكس

بائع بالأسواق، لندن، المملكة المتحدة

”رأيت أشخاصا لديهم ثروة لا توصف. لم يبدو سعداء بالنسبة لي. ولكن ما هي السعادة؟ كما تعلمون، في نهاية المطاف، ما دمت تحافظ على صحتك ويمكنك القيام، وتنظيف أسنانك، وارتداء ملابسك في الصباح، والتحدث مع بعضكم البعض، فإنك أغنى شخص في العالم. إذا كان لدي بعض المال الإضافي، أود أن أحصل على قطعة أرض صغيرة أحتفظ فيها بخيول عند الباب الخلفي وأذهب لركوب الخيل في السادسة كل صباح قبل أن أبدأ يومي؟“



أرسيني ياتستشكو

طالب دراسات عليا في التصميم الجرافيكي
موسكو، روسيا

”المال يستطيع شراء أي شيء. إذا كان لديك ما يكفي من المال، يمكنك أن تجعل نفسك سعيدا. يمكن أن تتغير الأسرة، ويمكن أن يتغير الناس، لكن المال لن يتغير. لو كان لدي مال، كنت سأنفقه على رحلة ما. كنت أذهب إلى باريس أو برلين. لست قلقا جدا بشأن الاقتصاد. نحن الروس نعرف أنه يمكننا التغلب على أي أزمة—لقد عشنا أوقاتا صعبة من قبل.“

ميغيل هوسويه مولانو

أمين مكتبة، بوغوتا، كولومبيا

”يمكن أن يكون لديك الكثير من المال، ولكن إذا لم يكن لديك السعادة في قلبك، فلن تكون قادرا على مشاركتها. إذا وجدت نفسي فجأة لدي الكثير من المال، سوف أستثمره وأحاول مساعدة الناس، لأن ذلك هو السبيل لأن أصبح سعيدا. وسوف أساعد النازحين في بلادنا، والأمهات العازبات، والأطفال الذين تعرضوا للعنف والحرب. وسوف أساعد الناس في محاولة تحقيق نوع مختلف من السعادة. سعادة ليست لها علاقة بالأشياء المادية.“



قام بإعداد التقرير/ التصوير مؤسسة "Feature Story News": من أبوجا، كوني بايز؛ ومن بوغوتا، فرناندو راموس؛ ومن نيودلهي، كشيديج ناغار؛ ومن لندن، ناتالي باول؛ ومن موسكو، أندريه خارشينكو.

المستقبل البطيء

برادفورد دي لونج



برادفورد دي لونج هو أستاذ اقتصاد بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

تقرأ هذه المقالة
بسبب الانخفاض
المطرد والطويل في
أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية
على جميع أنواع الاستثمارات
الآمنة، مثل سندات الخزنة
الأمريكية. وقد أسفر هذا الانخفاض
حسب وصف الاقتصادي ألفين
هانسن عندما رأى وضعاً مماثلاً
في عام ١٩٢٨، أن عالم نرى فيه
« حالات تعافي مريضة ... تموت
في طفولتها وحالات كساد تغذي
بعضها البعض وتترك حالة من
البطالة الصعبة التي يبدو أنها لن
تتحرك... » وبعبارة أخرى، عالم من
الكساد طويل الأجل. ويعتقد كينيث

روغوف الأستاذ بجامعة هارفارد أنها مرحلة انتقالية — لن يتكلم أحد
عن الكساد طويل الأجل بعد تسع سنوات. وربما يحدث ذلك، ولكن ميزان
الاتجاهات يميل إلى الجانب الآخر. فلا تتوقع الأسواق المالية أن تنتهي هذه
المشكلة لجيل على الأقل.

وهناك ثمانية عوامل معززة لهذا الانخفاض طويل الأجل في أسعار
الفائدة الآمنة ولا تزال تدفعه:

١- زيادة عدم المساواة في الدخل، الذي يؤدي إلى ادخار
أكثر من اللازم لأن الأغنياء لا يستطيعون التفكير في شيء آخر يقومون
به بأموالهم؛

٢- الركود التكنولوجي والديمقراطي الذي يقلل العائد على
الاستثمار ويدفع الإنفاق الاستثماري المرغوب إلى مستويات منخفضة
جداً؛

٣- الجهات الفاعلة غير السوقية التي لا يكون طلبها القوي
على أصول سائلة وآمنة مدفوعاً بتقييمات لمخاطر السوق، ولكن
بعوامل اقتصادية؛

٤- انهيار القدرة على تحمل المخاطر حيث يجد القطاع
المالي المتصدع نفسه في حالة استئدانة مفرطة ويفشل في حشد
الادخارات، وبالتالي يخلق فجوة كبيرة بين العائد على الاستثمارات
التي تنطوي على مخاطر والعائد على الدين الحكومي الآمن؛

٥- التضخم الفعلي والمتوقع المنخفض جداً، الذي يعني
أنه حتى سعر الفائدة الاسمي الآمن الصفري يكون مرتفعاً جداً لتحقيق
التوازن بين الاستثمار المطلوب والادخار المخطط له لتحقيق العمالة
الكاملة؛

٦- الطلب المحدود على السلع الاستثمارية مقترناً
بانخفاضات سريعة في أسعار تلك السلع، مما يضع ضغطاً
خافضاً على احتمالية ربحية قطاع السلع الاستثمارية؛

٧- فشل السوق في اقتصاد المعلومات — وهو ما يعني
أن الأسواق لا تستطيع أن تكافئ بالشكل السليم الذين يستثمرون في
التكنولوجيات الجديدة، حتى عندما يكون العائد الاجتماعي لهذه
التكنولوجيات ضخماً — مما يخفض العائد على الاستثمار الخاص
ويدفع الإنفاق الاستثماري المرغوب إلى مستويات منخفضة جداً؛

٨- زيادة العقبات المدفوعة بالتكنولوجيا والسعي للكسب
الريعي أمام المنافسة، مما يجعل الاستثمار غير مربح للداخلين الجدد
في السوق ويسمح للقائمين بالفعل في السوق من الاستحواذ عليها.

والنتيجة هي أنه باقتراب أسعار الفائدة من الصفر، لم يوسع
البنوك المركزية العمل بسهولة وفعالية للحفاظ على العمالة الكاملة
عن طريق خفض أسعار الفائدة في حالات الركود. وعادة ما تعمل
البنوك المركزية — وبقوة — عن طريق شراء وبيع السندات مقابل
النقد لتشجيع الإنفاق الاستثماري بأن تعمل على زيادة قيمة الأصول
في المستقبل وتشجيع الإنفاق الاستهلاكي عن طريق زيادة الشعور
بالغنى بين الناس. ولكن عندما لا يكون هناك إلا مجال قليل لخفض
أسعار الفائدة، لا يكون أمام البنوك المركزية إلا استخدام أدوات جديدة
وغير مؤكدة وأضعف بكثير لمحاولة توجيه الاقتصاد.

وتوضح سندات الخزنة الأمريكية حجم الانخفاض في أسعار
الفائدة الآمنة منذ عام ١٩٩٠. فقد انخفض سعر الفائدة السنوي قصير
الأجل من ٤٪ إلى ١,٢٪ بالقيمة الحقيقية (المعدلة لمراعاة التضخم)
ومن ٨٪ إلى ٠,٥٪ بالقيمة الاسمية، وحدثت أسعار الفائدة طويلة الأجل
حذوها إلى أدنى.

علينا أن نطبق سياسات مالية عامة مناسبة تتيح الاستثمار التوسعي.

والاستجابة الطبيعية لهذا الكساد طويل الأجل هي أن تطبق
الحكومات سياسات (مالية عامة) توسعية على الضرائب والإنفاق.
فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ومن المتوقع أن تظل منخفضة،
تصبح جميع أنواع الاستثمارات الحكومية — من الجسور إلى البحوث
الأساسية — جذابة للغاية من حيث العائد والتكلفة، وينبغي أن تزيد
مستويات الدين الحكومي للاستفادة من انخفاض تكلفة الاقتراض
وتوفير للمستثمرين وسائل الادخار الآمنة (السندات الحكومية) التي
يقدرها قيمتها. ويدعي لورنس صامرز الأستاذ بجامعة هارفارد
أن أسعار الفائدة منخفضة لدرجة أن عدم قدرة البنوك المركزية
على تطبيق سياسات نقدية فعالة أصبحت حالة مزمنة. ويقول إنه لا
توجد علامات تفيد بأننا سنخرج من هذا الوضع لمدة جيل، وبالتالي
علينا أن نطبق سياسات المالية العامة المناسبة التي تتيح الاستثمار
التوسعي الذي يتردد القطاع الخاص في القيام به.

ولا يستوعب نقاد فرضية الكساد طويل الأجل لصامرز فكرتها
الأساسية. ويبدو أن كل واحد يركز على عامل واحد من العوامل
الثمانية التي تدفع الانخفاض في أسعار الفائدة ثم يقول إن هذا
العامل سينتهي قريباً أو أنه مفيد لغرض ما معاكس.

ومنذ بداية القرن، فقدت اقتصادات شمال الأطلسي عقداً من الزمن
مما كنا نعتقد أنه نمو اقتصادي عادي، سببه الرئيسي هو الكساد طويل
الأجل. ومن المرجح ألا نتوقف عن الكلام عن الكساد طويل الأجل بعد
تسع سنوات إلا إذا اتخذنا إجراء بشأنه. ■



السياسات هي المشكلة

جون تايلور



جون تايلور أستاذ اقتصاد ماري وروبرت ريموند في جامعة ستانفورد.

خضع

الكساد طويل الأجل لكثير من النقاش منذ عام ٢٠١٣ عندما اقترح لورنس سامرز فرضية «أن الاقتصاد بهيكلة الحالي لا يستطيع تحقيق نمو مرض وأوضاع مالية مستقرة في نفس الوقت».

ومتحدثاً في مؤتمر عقد في الفترة الأخيرة، افترض سامرز أن الاقتصاد تقيد خلال العقد والنصف الماضي «بزيادة كبيرة في الميل إلى الادخار وانخفاض كبير في الميل إلى الإنفاق والاستثمار»، مما أبقى

على انخفاض أسعار الفائدة التوازنية وعلى انخفاض النمو الاقتصادي.

ولا يجادل الكثير في أن الاقتصاد نما ببطء في السنوات الأخيرة، وخاصة إذا وضعت الأزمة المالية في الاعتبار. ولكن يثير الكساد طويل الأجل كتفسير لهذه الظاهرة عدداً من أوجه عدم الاتساق والشكوك.

فقد كانت أسعار الفائدة الأساسية المنخفضة التي وضعتها السلطات النقدية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قبل الأزمة المالية مرتبطة بطفرة تتسم بارتفاع التضخم وانخفاض البطالة — وليس بسبب ركود الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة خلال الركود طويل الأجل. فالأدلة تشير إلى عكس الرأي الذي يفيد بأن سعر الفائدة الحقيقي التوازني — أي سعر الفائدة الحقيقي المطلوب للحفاظ على ناتج الاقتصاد مساوياً للناتج الممكن — كان منخفضاً قبل الأزمة. كما أن لجوء البنوك المركزية إلى تطبيق أسعار فائدة أساسية منخفضة منذ الأزمة يثير شكوك حول فكرة أن سعر الفائدة الحقيقي التوازني كان بالصدفة منخفضاً. وبالفعل، زادت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الشهور الأخيرة مع زيادة التوقعات باستبدال السياسة النقدية.

ولعدد من السنوات ترجع إلى الأزمة المالية، رأيت أنا وآخرون سبباً أكثر قبولاً للنمو الاقتصادي الضعيف — وهو تحول السياسة الاقتصادية الحكومية في الفترة الأخيرة. ويمكن النظر إلى نمو الإنتاجية (ناتج كل ساعة عمل) الذي يدفع النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع نمو العمالة. فنمو الإنتاجية منخفض للغاية الآن — وكان في الواقع سالباً خلال الأربعة أرباع الماضية. ولا يوجد في ذلك ما هو طويل الأجل. وبالفعل، فقد كانت هناك حالات تآرجح ضخمة في الإنتاجية في الماضي: الركود في السبعينات والتعافي في الثمانينات والتسعينات والتراجعات الحالي.

وتتعلق هذه التحولات بشكل وثيق بالتغيرات في السياسة الاقتصادية — أساساً جانب العرض أو السياسات الهيكلية: بعبارة أخرى، تلك التي ترفع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد وقدرته على الإنتاج. فخلال الثمانينات والتسعينات، ثبت نجاح الإصلاح الضريبي، والإصلاح التنظيمي، والإصلاح النقدي، وإصلاح الميزانية في حفز نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة. وفي المقابل، ارتبط ركود السبعينات والسنوات الأخيرة بالابتعاد عن مبادئ الإصلاح الضريبي، مثل انخفاض المعدلات الضريبية الحدية بقاعدة واسعة وبزيادة القواعد التنظيمية، فضلاً على السياسات المالية والنقدية غير المنظمة. وخلال السنوات الخمسين الماضية، تأرجحت السياسة الهيكلية والأداء الاقتصادي جنباً إلى جنب في دورة ملحوظة للسياسات والأداء.

ولرؤية الإمكانيات الكبيرة للتغير في السياسات الآن، يمكن أن ننظر إلى أحدث تآرجح في نمو الإنتاجية: في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، نمت الإنتاجية بنسبة ٠,٤٪ فقط في السنة مقارنة بنسبة ٣٪ من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥.

ولكن ما سبب التباطؤ في الفترة الأخيرة؟ وتشير محاسبة النمو إلى عدم كفاية الاستثمار — وبما يثير الدهشة، انخفض رأس المال لكل عامل بنسبة ٠,٢٪ في السنة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ مقارنة بزيادة نسبتها ١,٢٪ في السنة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ — وإلى انخفاض في تطبيق الأفكار الجديدة أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي لم تكن تبلغ إلا ٠,٦٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ مقارنة بنسبة ١,٨٪ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

نمو الإنتاجية منخفض للغاية الآن — وكان في الواقع سالباً — ولكن لا يوجد في ذلك ما هو طويل الأجل.

ولعكس هذا الاتجاه، وجني منافع عملية حفز كبيرة للنمو، تحتاج الولايات المتحدة إلى جرعة إضافية من الإصلاح الهيكلي — بما في ذلك إصلاح تنظيمي وضريبي ونقدي وإصلاح في الميزانية — لتوفير حوافز لزيادة الاستثمار الرأسمالي وتطبيق أفكار جديدة في الممارسة العملية. ويمكن أن تساعد هذه الإصلاحات أيضاً في زيادة المشاركة في القوى العاملة وبالتالي زيادة العمالة، ومواصلة حفز النمو الاقتصادي.

وبينما يقف الرأي الذي يفيد بأن السياسات هي المشكلة ضد رأي الركود طويل الأجل، يشير الحوار الجاري إلى الحاجة إلى مزيد من العمل التجريبي. فقد أثارت الانتخابات الأمريكية الأخيرة احتمال إجراء إصلاح ضريبي أو تنظيمي أو نقدي وربما أيضاً إصلاح في الميزانية، وبالتالي هناك أمل في تآرجح مقنع آخر في دورة السياسات والأداء يتعين إضافته إلى قاعدة البيانات التجريبية. ■

نحو نمو شامل للجميع

ينبغي أن تتقاسم الأسواق الصاعدة ثمار نموها على نحو أكثر إنصافاً

تاو زانغ

فاقت

الأسواق الصاعدة إلى تحقيقه لتدخل في شريحة البلدان مرتفعة الدخل. وأصبح تناول هذه المسائل اليوم بالغ الأهمية في ضوء التوقعات بأوضاع اقتصادية عالمية أقل إيجابية.

هناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم

على مدار السنوات القليلة الماضية، حققت الأسواق الصاعدة تقدماً في حفز النمو الشامل للجميع — ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الظروف العالمية المواتية، مثل انخفاض أسعار الفائدة وتعافي التجارة الدولية. وبلغ متوسط النمو في هذه البلدان حوالي ٤٪ سنوياً منذ مطلع الألفينات، وهو ما يمثل أكثر من نصف النمو العالمي. وتراجع عدم المساواة في الدخل، حيث انخفض معدل جيني — وهو المؤشر الأشهر لقياس عدم المساواة — إلى نحو ٤٠،٠ من ٤٥،٠. (يتراوح معامل جيني بين صفر، عندما يحصل الجميع على نفس الدخل، و١، عندما يحصل فرد واحد على الدخل كله). كما انخفض الفقر، وارتفعت العمالة، وتحسنت إمكانية الحصول على الخدمات المالية وخدمات الرعاية الصحية.

ولكن قد يواجه الحفاظ على هذا التقدم بعض التحديات. وكبداية علينا ألا نشعر بالرضا مما حققناه. فلا يزال عدم المساواة في الدخل مرتفعاً في كثير من الأسواق الصاعدة، ولا يزال كثير من الناس يعيشون في فقر مدقع. والأهم من ذلك، تواجه هذه البلدان مشهداً اقتصادياً عالمياً جديداً تتزايد فيه أوجه عدم اليقين. ومع سعي الأسواق الصاعدة إلى بلوغ نفس مستوى التنمية الذي وصلت إليه الاقتصادات المتقدمة — وهي عملية تستلزم مراعاة رأس المال وزيادة الإنتاجية — فمن المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات.

وأرى خمسة مجالات ذات أولوية يمكن التركيز عليها في سياق المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات لدعم سلطات البلدان المعنية في التغلب على هذه التحديات.

الإنتاجية: يقول المثل «عندما يعلو المد ترتفع كل السفن». ومن شأن زيادة الإنتاجية (الناتج لكل ساعة

معدلات النمو في بلدان الأسواق الصاعدة مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. فانخفض الفقر؛ وتحسنت مستويات المعيشة. ولكن مع هذا التوسع السريع تأتي مخاطر اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في تلك البلدان. وتظهر الاستطلاعات البحثية التي أجراها مركز بيو للبحوث أن معظم الناس يشعرون بالتفاؤل بشأن المستقبل في أسواق صاعدة مثل الهند ونيجيريا وغيرها من البلدان التي بدأت تتقدم نحو بلوغ وضع الاقتصادات المتقدمة. بيد أن علينا ضمان أن يظل النمو شاملاً للجميع في هذه الاقتصادات حتى يكون لهذا التفاؤل ما يبرره.

وبمصطلح النمو الشامل للجميع، أنا أقصد تقاسم أكثر إنصافاً للمنافع المتأتية من زيادة الرخاء، ووظائف برواتب مجزية، وتوفير فرص عمل وتعليم متساوية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات المالية وتوفيرها. ومقارنة بالاقتصادات المتقدمة، تشهد الاقتصادات الصاعدة درجة أكبر من تفاوت الدخل وارتفاع مستوى الفقر وتأخراً في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتمويل.

فنحن نحتاج إلى جعل النمو شاملاً للجميع ليس فقط لأن ذلك هو الصواب من الناحية الأخلاقية، بل أيضاً لأهميته الحاسمة في تحقيق نمو قوي قابل للاستمرار. وقد أوضحت البحوث التي أجريت داخل صندوق النقد الدولي وخارجه أن ارتفاع مستوى عدم المساواة يميل إلى خفض وتيرة النمو واستمراره، وأنه ينبغي ألا يخشى صانعو السياسات من اعتماد تدابير تكفل تقاسم الرخاء، بما في ذلك تدابير إعادة توزيع الثروة.

ومن ثم، سيكون من المهم أن يكفل صانعو السياسات تقاسم منافع النمو على نحو منصف. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤدي إلى مخاطر تزايد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكبح الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وتآكل الدعم المخصص للإصلاحات الهيكلية — وهو ما من شأنه أن يعوق النمو المستمر الذي تحتاج



تاو زانغ هو نائب المدير العام في صندوق النقد الدولي.



النمو

الهيكلية في حوارنا مع البلدان الأعضاء (راجع مقال «عالق» في شرك التباطؤ» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وهذا يعني عدم فهم الإصلاحات التي تسهم في تعزيز النمو فحسب، بل أيضا معرفة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة الأجل لتلك الإصلاحات.

- أما بالنسبة إلى عدم المساواة، فهناك العديد من الأمثلة. ففي بوليفيا، نحن نعمل مع الحكومة لمعرفة أفضل طريقة لمواجهة زيادة عدم المساواة الذي سينجم على الأرجح عن انهيار أسعار السلع الأولية. وفي بلدان مثل كولومبيا، فإننا نسعي إلى معالجة ما يطلق عليه الاقتصاديون «ازدواجية» سوق العمل — أي وضع يكون فيه لبعض العمال وظائف مجزية تتمتع بالحماية بينما يعمل آخرون في وظائف غير مجزية لا تتمتع بالحماية وقليلة المزايا.

من شأن تطبيق سياسات أفضل لإعادة التوزيع أن يعزز الإنصاف دون تقويض الكفاءة

- وبالنسبة إلى تعزيز المساواة في الحصول على فرص العمل، فقد أشرنا السلطات اليابانية وسلطات المملكة العربية السعودية في مناقشات صريحة بشأن مشاركة المرأة في القوى العاملة. وعلى وجه التحديد، أبرز تحليلنا لأوجه التفاوت في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية التدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق التوازن بين الجنسين من خلال تطبيق ممارسات للعمل عن بُعد على نطاق واسع وتشجيع توظيف النساء في أعمال التجزئة التي تستهدف زبائن من النساء.
- وبالنسبة إلى الشمول المالي، يمثل مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، الذي أطلقناه في ٢٠٠٩، مصدرا رئيسيا للبيانات المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية حول العالم. وقد ساعدنا ذلك على معرفة، مثلا، أن حسابات الإيداع في البنوك التجارية بالهند شهدت نموا بمقدار نصف مليار على مدار السنوات الخمس الماضية، وذلك بفضل جهود الحكومة الرامية إلى منح أولوية لمسألة الشمول المالي.
- وبالنسبة إلى شبكات الأمان وسياسات إعادة التوزيع، فإننا نواصل حماية الإنفاق الاجتماعي عند تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق، إذ عادة ما يشعر الفقراء بآثار الأزمات الاقتصادية والمالية على نحو أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، على مدار البرنامج الاقتصادي لباكستان في إطار تسهيل الصندوق الممدد — الذي يقدم مساعدة إلى البلدان التي تواجه مشكلات خطيرة في ميزان المدفوعات — أضيف أكثر من مليون ونصف مستفيد إلى «برنامج بنانير لدعم الدخل»، وهو برنامج راسخ للتحويلات النقدية، ورفعت مبالغ الإعاشة بأكثر من ٥٠٪. كما تساعد البلدان على تطبيق نظم ضريبية تعمل على تحسين التوازن بين الإنصاف والكفاءة.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن نعمل جاهدين لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، التي يمكن أن تتيح للبلدان توجيه مواردها المحدودة نحو تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل.

وبوضع جميع هذه العناصر سويا، أود أن أقول إن الوقت قد حان لأن تجعل الأسواق الصاعدة النمو الشامل للجميع ركيزة أساسية من استراتيجياتها الإنمائية. فمن شأن ذلك ألا يساعد فقط في تحقيق النمو القوي القابل للاستمرار الذي تحتاج إليه هذه البلدان لرفع مستويات المعيشة، بل أنه سيساعد أيضا على تقوية دعائم الاقتصاد العالمي. ■

عمل) أن تساعد في زيادة الدخل والثروة على نطاق واسع بما يلزم للحد من عدم المساواة والفقير. ولن يكون من السهل تحقيق هذا الهدف. وسيكون على البلدان أن تشجع المنافسة في أسواق المنتجات والتجارة، وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمول مشروعات البنية التحتية، وتحسن بيئات مزاولة الأعمال. وتأتي هذه الإصلاحات ضمن أهم بنود جدول أعمال صانعي السياسات في بلدان مثل البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا.

التعليم والرعاية الصحية: من شأن تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية أن يعزز إمكانية توظيف العاملين ويساعد في كسر الحلقة المفرغة من الفقر ونقص التعليم. وفي بعض الحالات، ستكون هناك حاجة إلى زيادة الإنفاق — فكر في برامج مثل برنامج «حقيبة الأسرة» (Bolsa Familia) في البرازيل، الذي يوفر تحويلات نقدية للأسر منخفضة الدخل لتشجيع الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أو برنامج «الفرص» (Oportunidades) في المكسيك، الذي يوفر إعانات لتحسين أداء المدارس وتحقيق مواءمة أفضل بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل.

الحصول على فرص العمل: من شأن ضمان تساوي الفرص بين النساء والرجال أن يساعد في حفز النمو والحد من عدم المساواة. ففي كثير من البلدان، تواجه النساء صعوبة أكبر في الحصول على فرصة عمل. وعلى سبيل المثال، لا يتجاوز عدد النساء العاملات في كل من مصر والأردن والمغرب ربع أعدادهن تقريبا. وتشمل الأسباب قواعد العمل التنظيمية الجامدة والتباين الشديد في مستويات التحصيل التعليمي. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تخفض الحكومات الحواجز التي تعوق التعيين وأن توفر لهم الحماية في الوقت ذاته، وأن ترفع القيود المفروضة على حركة العمالة، وتلغي الأحكام الضريبية التي تميز ضد أصحاب الدخل الثانوي في الأسرة.

الشمول المالي: من شأن زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية أن تساعد في تحسين سبل كسب العيش والحد من الفقر وتعزيز النمو. ويمكن أن يتحقق ذلك، مثلا، عن طريق تيسير الوصول إلى ماكينات الصرف الآلي وتشجيع الحصول على الخدمات المالية، لا سيما في صفوف الأسر المعيشية منخفضة الدخل، وتطبيق برامج للإلزام بالأمور المالية، وتعزيز الصيرفة المتنقلة (راجع مقال «نحو تغطية أوسع» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتستخدم هذه التدابير على نحو واسع في كل من الهند وبيرو. إلا أن جهود الشمول المالي ينبغي أن تكون مصحوبة بتعزيز عمليتي الإشراف والتنظيم من أجل تجنب عدم الاستقرار المالي الذي قد ينجم عن توسع الائتمان.

شبكات الأمان وسياسات إعادة التوزيع: يؤدي النمو السريع وتحسن الإنتاجية حتما إلى ظهور أطراف رابحة وأخرى خاسرة، وستتوقف الشركات الأقل قدرة على المنافسة عن مزاولة نشاطها وسيفقد العاملون وظائفهم. وسيكون من المهم أن تطبق الحكومات تدابير لتيسير هذا الانتقال، بما في ذلك الارتقاء بالمهارات، وتنظيم برامج تدريبية، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي جيدة الاستهداف. وبوجه أعم، من شأن تطبيق سياسات أفضل لإعادة التوزيع أن يعزز الإنصاف دون تقويض الكفاءة. وتشمل الأمثلة على هذه السياسات إحلال الدعم العام للأسعار بتحويلات نقدية للفقراء، والحد من الثغرات الضريبية التي تفيد الأغنياء، وإقامة نظم ضريبية ذات طابع تصاعدي (بما في ذلك توسيع الوعاء الضريبي للدخل الشخصي في بعض الحالات)، ومكافحة التهرب الضريبي.

زيادة المشاركة

لقد كثفنا جهودنا في الآونة الأخيرة في كثير من هذه المجالات — وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى أهمية ذلك لتحقيق رسالة الصندوق المتمثلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- بالنسبة إلى الإنتاجية، فإننا نخصص موارد أكثر لفهم مصادر الإنتاجية والنمو طويل الأجل وندمج تحليل الإصلاحات

قوة البنات

السياسات التي تساعد على إدماج المرأة في القوى العاملة تعود بالنفع على الجميع

إن

المساواة بين الرجال والنساء مهمة لأسباب أخلاقية واقتصادية. فإذا لم يستطع نصف سكان العالم بلوغ كامل إمكاناتهم، فسوف يعاني الاقتصاد العالمي ككل. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حدث خلال العقود الأخيرة، فلا يزال عدم المساواة بين الجنسين مستمرا في القوى العاملة. ولا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من الرجال بسبب عوامل عديدة، بما فيها فجوات الأجور، وعدم المساواة في سبل الحصول على الفرص، والتفاوتات في مجالي الصحة والتعليم، والعقبات القانونية. وتؤدي المساواة في سبل الحصول على الوظائف والفرص الاقتصادية إلى منافع لجميع الناس—وليس النساء فقط. وعلى سبيل

المثال، يمكن للبلدان التي تواجه تقلص القوى العاملة بسبب شيخوخة السكان أن توسع حجم قوة عملها عن طريق إدراج النساء. غير أنه في معظم البلدان تكون هناك عقبة قانونية واحدة على الأقل تمنع النساء من إيجاد عمل. وبالإضافة إلى إصلاح المؤسسات والقواعد التنظيمية والقوانين التي تشجع على التمييز ضد المرأة، فيمكن للحكومات أن تنفذ السياسات المراعية للأسرة مثل سياسات الإجازة الوالدية ورعاية الطفل مقبولة السعر. ومن شأن الاستثمارات الإضافية في البنية التحتية والصحة والتعليم أن تساعد النساء على الانضمام إلى القوى العاملة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة.

هناك تفاوتات إقليمية كبيرة من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة

على الصعيد العالمي،
تشكل النساء ٤٠٪ من
القوى العاملة



في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا،
تبلغ النسبة
٢١٪



في إفريقيا جنوب
الصحراء، تبلغ النسبة
٦٣٪



تقريبا

٩٠٪ من البلدان
لديها
قيد قانوني
واحد على الأقل
قائم على نوع الجنس

يقيس مؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين عدم المساواة في الفرص والنواتج، ويرتبط المؤشر ارتباطا وثيقا بعدم المساواة الكلي في الدخل.



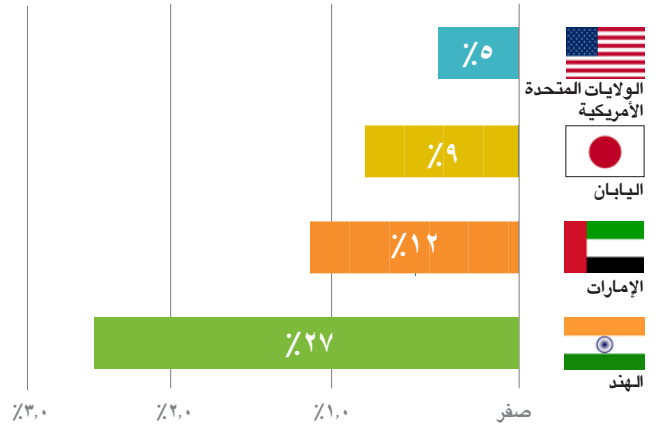
يؤدي خفض عدم
المساواة بمقدار
٠,١ وفقا لمؤشر
عدم المساواة بين
الجنسين إلى زيادة النمو
الاقتصادي بنسبة ٨٪



تبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين ما يقرب من ١٦٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يؤدي خفض الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة في القوى العاملة بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥ إلى احتمال خلق ١٠ مليون وظيفة للنساء

ما سيكون مقدار الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لبلد ما إذا زادت مشاركة المرأة في القوى العاملة لتقابل نسبة مشاركة الرجال؟



أدت سياسات المالية العامة التي تدعم زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى:



من إعداد ماريا يوفانوفيتش. تستند النصوص والرسوم البيانية إلى بحوث صندوق النقد الدولي الجارية بشأن المساواة بين الجنسين، والمتاحة على الموقع التالي imf.org/gender، وبالاستناد إلى معرفة وبيانات المؤسسات الأخرى.

في منتصف الطريق



الرنمينبي يواصل الصعود ولكنه
لن يكون العملة المسيطرة

إسوار براساد

الأمريكي نفسه ثبت أنها دعاوى مبالغ فيها. ولكن الأمر نفسه يرجح أن ينطبق على السيناريوهات المتشائمة التي تتوقع هبوط حاد في قيمة الرنمينبي وأهميته مع خروج رؤوس الأموال من الصين. ويرجح أن الحقيقة تكمن في مكان ما بين هذين السيناريوهين المتناقضين. ففي الأجل الطويل، سيتوقف وضع الرنمينبي كعملة رئيسية في النظام المالي العالمي بدرجة كبيرة على التغييرات الاقتصادية التي ستجرها الصين نفسها بغرض دعم عملتها. وقد يكون تحول الاقتصاد المحلي في الواقع أحد الأهداف غير المعلنة وراء الجهود الحثيثة التي بذلتها الصين لتعزيز وضع عملتها.

حجم الاقتصاد مهم ولكنه ليس العامل الوحيد

يعتبر الاقتصاد الصيني في الوقت الحالي ثاني أكبر اقتصادات العالم (استناداً إلى أسعار الصرف السوقية). وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين ١١ تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، لتحل الصين بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة التي يبلغ إجمالي ناتجها المحلي السنوي ١٩

نوفمبر عام ٢٠١٥، صدر إعلان عن صندوق النقد الدولي كانت له دلالة كبيرة في التاريخ المالي الدولي. فقد قرر الصندوق اعتبار الرنمينبي الصيني إحدى عملات الاحتياطي العالمي. وتمت إضافة الرنمينبي إلى سلة العملات المختارة (التي كانت تتضمن في السابق الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني)، التي تشكل حقوق السحب الخاصة وهي وحدة العملة الاعتبارية للصندوق. وكان يبدو أن الرنمينبي على وشك التأثير على العالم وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي.

ولكن طرأت تغييرات كثيرة منذ هذا الوقت. فقد تراجعت قيمة الرنمينبي مقابل الدولار وتشهد الصين في الوقت الحالي موجة مفاجئة من التدفقات الرأسمالية الخارجة تعكس جزئياً فقدان الثقة في الاقتصاد والعملة. ولم يحول الإدراج الفعلي للرنمينبي في سلة عملات حقوق السحب الخاصة منذ أكتوبر ٢٠١٦ دون تراجع الثقة فيه. فالآراء التي تنبأت بأن ارتفاع قيمة الرنمينبي أمر لا مفر منه ليكون في مصاف العملات المسيطرة، وربما حتى ينافس الدولار

تريليون دولار أمريكي. كذلك تعتبر الصين أحد الأطراف الفاعلة المهمة في التجارة الدولية، حيث تستحوذ على ١٣٪ من التجارة العالمية في السلع. ولكن تأثير الصين على الاقتصاد العالمي أكبر كثيرا إذا ما تم قياسه من جوانب أخرى. فالصين تحتفظ بحوالي ٣٠٪ من احتياطات النقد الأجنبي العالمية ويبلغ نصيبها في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الثلث منذ الأزمة المالية.

ورغم القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، فإن الوضع الدولي لعملتها، الرمينبي، لا يتناسب مع وضعها الاقتصادي. فمن بين عملات الاقتصادات الستة الكبرى على مستوى العالم، لم ينظر إلى الرمينبي كأحد العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي سوى الآن فقط. أما العملات الأخرى، الدولار واليورو (الذي يستخدمه اقتصادان من الاقتصادات الستة الكبرى — ألمانيا وفرنسا) والين والجنيه الإسترليني، فجميعها لها دور مؤثر بالفعل في النظام المالي العالمي، ولكن بدرجات مختلفة.

سياسة فريدة

اتخذت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة عددا من الخطوات بهدف صعود الرمينبي إلى مجموعة العملات الرئيسية من خلال زيادة تداوله على المستوى الدولي. غير أن استخدام الرمينبي في الأسواق العالمية مقيد نظرا لأن الحكومة الصينية تبدو غير مستعدة لتطبيق سعر صرف يخضع تماما لقوى السوق وحساب رأسمالي منفتح يسمح بانتقال التدفقات الرأسمالية بحرية عبر الحدود. وقد يعكس ذلك تحفظ الصين على الخضوع لسيطرة القوى السوقية وحذرهما من مخاطر التحرير الاقتصادي السريع.

لذلك فقط طبقت الصين سياسة فريدة لتعزيز وضع الرمينبي مع محاولة تحرير التدفقات الرأسمالية وسعر الصرف تدريجيا. ونظرا لحجم الاقتصاد الصيني الضخم وتزايد حصته في إجمالي الناتج المحلي العالمي والتجارة العالمية، فسرعان ما اكتسبت هذه الخطوات التي اتخذتها الحكومة زخما كبيرا.

وفي منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الحكومة في إزالة القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة ولكن بشكل تدريجي يخضع للرقابة. واستمرت هذه العملية حتى بعد وقوع الأزمة المالية العالمية. فعلى سبيل المثال، وضعت الحكومة عددا من النظم للسماح للأجانب بالاستثمار في أسواق الأسهم والسندات الصينية. وفي الوقت نفسه، توجد قنوات عديدة في الوقت الحالي تتيح للأسر والشركات والمؤسسات الصينية توظيف جزء من استثماراتها في الأسواق الأجنبية. ولكن لا تزال الحكومة مستمرة في إحكام الرقابة على كل من هذه القنوات.

وقد شجعت الصين توافر الرمينبي خارج حدودها، بما في ذلك إصدار تراخيص إلى ١٥ مركز متاجرة خارجي لإجراء تعاملات بين الرمينبي والعملات الأخرى. كذلك أنشأت الحكومة نظام المدفوعات الدولية عبر الحدود بغرض تيسير إجراء المعاملات التجارية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية باستخدام الرمينبي بدلا من العملات الشائعة كالدولار واليورو.

وقد أدت هذه التدابير إلى زيادة تداول الرمينبي على المستوى الدولي، أي زيادة استخدامه في تقويم وتسوية المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود — كأداة دولية للتبادل. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، كان الرمينبي هو العملة المستخدمة في تقويم وتسوية حوالي ثلث حجم التجارة الدولية للصين، وفي إجراء حوالي ٢٪ من المدفوعات عبر الحدود وهي نسبة قليلة ولكنها ساهمت في صعود الرمينبي ليصبح إحدى عملات الدفع الست الكبرى على مستوى العالم.

غير أن تقدم العملة توقف لاحقا عندما شهدت الصين نموا متباطئا، ودورة انتعاش وكساد حادة في أسواق الأسهم، ومخاوف بشأن تزايد الديون وعدم الاستقرار المالي. وخلال العام الماضي، انعكس مسار تقدم الرمينبي كإحدى أدوات التبادل الدولية. إذ تشير جميع المؤشرات الكمية لاستخدام عملة الرمينبي في التمويل الدولي إلى بوادر تراجع حاد، كما توقفت جميع الخطوات المتخذة نحو تحرير التدفقات الرأسمالية.

ولكن من المهم أيضا أن نضع في الاعتبار الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية. فرغم القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الصين والخارجة منها، بدأ الرمينبي في اكتساب دور أكبر في الأسواق المالية الدولية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولكنه لا يزال محدودا. وكان مسار تقدم الرمينبي في هذا الاتجاه مبهما في البداية، ولكن هذه التطورات لا تزال في مرحلة وليدة وينبغي ألا نعطيها أكبر من حجمها. ولكن الطريق ستكون صعبة وذاخرة بالمنعطفات.

عملة الاحتياطي

ومن الجوانب الأخرى لدور العملة في النظام المالي الدولي هو وضعها كعملة احتياطي تحتفظ بها البنوك المركزية على سبيل التحوط من أزمات ميزان المدفوعات. وغالبا ما يعتبر هذا الوضع أمرا إيجابيا وسلبيا في الوقت نفسه — فالاقتصاد الذي تعتبر عملته عملة احتياطي يمكنه الاقتراض بتكلفة أقل من المستثمرين الأجانب من خلال إصدار دين مقوم بعملته، ولكن زيادة الطلب على العمل قد يصعب معها في بعض الأحيان إدارة قيمة العملة. وقد حاولت ألمانيا واليابان بالفعل في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي مقاومة إسباغ هذا الوضع على عملتيهما نظرا لأنهما لم ترغبا في زيادة الطلب وما ينتج عنها من ارتفاع في قيمة العملة يؤدي إلى تقويض قطاع التصدير.

وقد يبدو هذا الأمر سابقا لأوانه نظرا لأن الصين لا تطبق سعر صرف مرن أو حساب رأسمالي منفتح — وكانت تلك شروطا مسبقة لإدراج عملة أي اقتصاد ضمن عملات الاحتياطي. ورغم أن صندوق النقد الدولي قد أسبغ على الرمينبي وضع عملة الاحتياطي لأسباب عملية، فإن وضع العملة يتوقف بالدرجة الأكبر على نظرة المشاركين بالأسواق المالية فيها. ففي جميع الأحوال، يجب أن يكون المستثمرون الأجانب قادرين على امتلاك أدوات مالية مقومة بهذه العملة والمتاجرة فيها بسهولة بدون وجود معوقات شديدة على التدفقات المالية عبر الحدود. كذلك يجب أن يكون المستثمرون واثقين بدرجة معقولة في أن قيمة العملة لن تخضع لسيطرة حكومة لا تضع القوى السوقية في اعتبارها. وكما هو الحال في العديد من الأمور الاقتصادية الأخرى، يبدو أن الصين قد خرجت كعادتها عن النسق التقليدي.

فقد أصبح الرمينبي بالفعل إحدى عملات الاحتياطي رغم أن الصين لا تستوفي بعض الشروط المسبقة التي كانت تعتبر أساسية في السابق، وهو أمر استثنائي. إذ يبدو أن حجم الاقتصاد الصيني الضخم وقوة روابطه التجارية والمالية مع الاقتصادات الأخرى في جميع أرجاء العالم تغلبا على أوجه القصور الأخرى.

ويقوم العديد من البنوك المركزية حول العالم تدريجيا في الوقت الحالي بشراء قدر محدود على الأقل من الأصول المقومة بالرمينبي كجزء من محفظة الاحتياطات الأجنبية. وتتضمن القائمة مجموعة من البلدان المتنوعة جغرافيا واقتصاديا، مثل أستراليا والنمسا وشيلي واليابان وكوريا وماليزيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن حوالي ٢٪ من احتياطات النقد الأجنبي العالمية محتفظ بها في صورة أصول مالية مقومة بالرمينبي. وقد وقع ٣٥ بنكا مركزيا

عنصر ضروري لا اعتبار أي عملة كملاد آمن. فأى بلد يسعى إلى جعل عملته ملاداً آمناً يجب أن يكون لديه إطار مؤسسي سليم — بما في ذلك قضاء مستقل وحكومة منفتحة ومستقلة ومؤسسات عامة قوية (لا سيما بنك مركزي يتمتع بالمصداقية). وهذه العناصر عادة ما كانت تعتبر ضرورية لاكتساب ثقة المستثمرين الأجانب، سواء مستثمري القطاع الخاص أو المستثمرين الرسميين، بما في ذلك البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية. فالمستثمرون الأجانب يرغبون عادة في التأكد من أنه ستم معاملتهم معاملة عادلة وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها وليس على حسب أهواء الحكومة. كذلك عادة ما يفضل المستثمرون استقلال المؤسسات مثل البنك المركزي عن تدخل الحكومة — وهو أمر مهم للحفاظ على مصداقية العملة وقيمتها.

صعود الرنمينبي إلى القمة سيؤدي إلى تغير النظام المالي الدولي



ويسعى قادة الصين إلى اتخاذ تدابير بغرض تحرير النظام المالي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية سوقية محدودة، ولكنه سعي بطيء وفاتر دون شك. ولكنهم عارضوا بوضوح تنفيذ أي إصلاحات سياسية أو قانونية أو مؤسسية. فالحكومة الصينية اجتثت حرية التعبير وسيادة القانون واستقلال المؤسسات الرئيسية عن التدخل الحكومي. وإيجازاً لما سبق، فإن الرنمينبي، وإن كان يتمتع بالإمكانات اللازمة ليكون عملة احتياطي قوية، لن ينظر إليه كملاد آمن دون تنفيذ إصلاحات عميقة في الهيكل المؤسسي والسياسي للصين. ولكن يبدو أن هذه الإصلاحات بعيدة المنال في حالة الصين. لذلك فإن فكرة منافسة الرنمينبي للدولار الأمريكي على مركز عملة الاحتياطي العالمي هي فكرة مستبعدة تماماً.

المخاطر المستقبلية

يعتمد صعود الرنمينبي نحو العالمية اعتماداً كبيراً على تزايد القوة الاقتصادية والمالية للصين. فحدوث تباطؤ حاد في النمو، أو انهيار النظام المالي على أسوأ الفروض، قد يؤديان إلى الانحراف عن هذا المسار وعرقلة صعود الرنمينبي. وفي الواقع، فإن بعض السياسات المرتبطة بتعزيز الوضع الدولي للرنمينبي — بما في ذلك افتتاح الحساب الجاري والسماح للقوى السوقية بتحديد سعر الصرف بمزيد من الحرية — من شأنها هي نفسها تعريض الاستقرار الاقتصادي والمالي للصين إلى عدد من المخاطر إذا لم تدار هذه التغيرات السياسية بكفاءة.

وقد ساعدت سياسة حسان طروادة بشكل غير مباشر في دعم عدد محدود من إصلاحات القطاع المالي وتحرير الحساب الرأسمالي. فعلى سبيل المثال، استلزم الوفاء بالشروط والمواعيد النهائية التي حددها صندوق النقد الدولي تمهيداً للنظر في إدراج الرنمينبي في سلة عملات حقوق السحب الخاصة قيام الصين في عام ٢٠١٥ بتحرير أسعار الفائدة على الودائع المصرفية، وإزالة بعض القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية، والحد من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، من حيث المبدأ على الأقل.

غير أن هذه التغيرات لم تصاحبها إصلاحات في الاقتصاد الحقيقي. فعندما يتعلق الأمر بالشركات المملوكة للدولة والإصلاحات الضرورية في حوكمة الشركات والحاجة الماسة إلى إلغاء الحوافز التي

تقريباً حول العالم ترتيبات مبادلة عملة محلية ثنائية مع البنك المركزي الصيني. وتتيح هذه الترتيبات للبنوك المركزية الحصول على سيولة بالرنمينبي لحماية عملياتها أو للحفاظ على استقرار مستوى الواردات في حالة توقف التدفقات الرأسمالية الأجنبية الداخلة.

ورغم أن الرنمينبي نجح في الوصول إلى وضع عملة الاحتياطي، فإن تقدمه في هذا الصدد سيكون محدوداً نظراً لأن الأسواق المالية الصينية غير متطورة بالدرجة الكافية. وعادة ما يسعى المستثمرون الرسميون الأجانب، مثل البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية، إلى الاستثمار في سندات دين ذات دخل ثابت عالية السيولة وأمنة نسبياً، حتى وإن كان العائد عليها منخفضاً نسبياً. ورغم ضخامة أسواق سندات دين الحكومة والشركات في الصين، فلا يزال حجم التداول فيها محدوداً، كما أن الأطر التنظيمية التي تحكمها لا تزال ضعيفة.

ولذلك، فإن تعزيز الأسواق المالية أمر مهم للتنمية الاقتصادية في الصين ودعم دور الرنمينبي في المعاملات الدولية.

حسان طروادة

ويمكن القول بالفعل أن الصين حاولت استغلال صعود عملتها كوسيلة للوقوف أمام معارضة الإصلاحات المحلية. فالعديد من الإصلاحات اللازمة لتعزيز الدور الدولي للعملة ستفيد الصين في نهاية المطاف بغض النظر عما سيحدث مع عملتها. فعلى سبيل المثال، سوف تتيح زيادة مرونة سعر الصرف تنفيذ سياسة نقدية أكثر استقلالية يمكنها تحقيق أهداف محلية دون الاضطرار إلى تطبيق سعر صرف محدد. وبالمثل، سيسهم توسيع نطاق النظام المالي وتعزيز القواعد المنظمة له في تحسين آلية توجيه المدخرات المحلية الضخمة للصين نحو استثمارات أكثر إنتاجية قادرة على تحقيق نمو أكثر استقراراً في مستويات الناتج ومعدلات التوظيف.

غير أن العديد من هذه الإصلاحات عادة ما واجهت معارضة شديدة من المجموعات القوية ذات المصلحة التي تخسر من أي تغييرات تطرأ على النظام الحالي. فعلى سبيل المثال، عارض المصدرون الصينيون لفترة طويلة تحكم القوى السوقية في تحديد سعر الصرف مخافة أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر العملة بما يحد من قدرة صادراتهم على المنافسة في الأسواق الأجنبية. كذلك قاومت البنوك الكبرى المملوكة للدولة تحديد أسعار فائدة الودائع على أساس تنافسي (مقابل الأسعار الثابتة التي تحددها الحكومة)، لأن ذلك سيسمح للبنوك الصغيرة منافسة البنوك الكبيرة على ورائع الأسر والشركات من خلال تقديم أسعار فائدة أفضل. وقاوم عدد من مسؤولي الحكومة بعض الإصلاحات الاقتصادية التي قد تنشأ عنها مخاطر في الأجل القصير مفضلين بذلك الاستقرار وإحكام الرقابة عن مواجهة التقلبات الكامنة في القوى السوقية. وبالترويج لهذه الإصلاحات كأمر ضروري لتعزيز وضع العملة، لجأ المسؤولون المناصرون للإصلاحات إلى استراتيجية حسان طروادة لتنفيذ تدابير التحرير الاقتصادي المنشودة التي كانت ستتم عرقلتها لولا ذلك.

الفرق بين عملة الاحتياطي وعملة الملاذ الآمن

ظهر مفهوم جديد منذ الأزمة المالية العالمية وذاع صيته في قطاع التمويل الدولي، وهو مفهوم عملة «الملاذ الآمن». وهذه العملة ليست مجرد عملة احتياطي، ولكنها عملة يلجأ إليها المستثمرون بحثاً عن الأمان وقت حدوث اضطرابات عالمية وليس لتنويع أصولهم أو لتحقيق عائد أعلى.

وربما يزداد الاقتصاد الصيني قوة في الوقت الحالي، ولكن استحوذ على ثقة المستثمرين الأجانب من عدمه لا يزال مسألة معلقة. وهذه الثقة

الأخرى المعتمدة على السوق، فقد يصبح الرمينبي في يوم من الأيام عملة احتياطية مهمة وقد يشكل في نهاية المطاف حوالي ١٠٪ من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية. (لأغراض المقارنة، يشكل الدولار الأمريكي واليورو في الوقت الحالي ٦٤٪ و ٢١٪، على الترتيب، من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية).

وبينما حقق الرمينبي تقدما ملحوظا في فترة قصيرة نسبيا، فإنه ليس من المؤكد أنه سيواصل نفس المسار المبهر الذي اتبعه في السنوات القليلة الماضية. وقد لا تتحقق إمكاناته إلا إذا نفذت الحكومة الصينية مجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

غير أنه لكي يصبح الرمينبي عملة ملاذ آمن، فسيحتاج إلى الصين البدء في إصلاحات أكثر عمقا في هيكلها المؤسسي بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير في المؤسسات السياسية والقانونية والعامية. غير أن هذه التغييرات مستبعدة تماما في الوقت الحالي.

وسوف يؤدي صعود الرمينبي إلى العالمية إلى تغيير أسواق التمويل الدولي، وإلى تغيير الصين نفسها في جوانب عديدة. وخلال السنوات القليلة القادمة، ستكون الأهمية المتنامية للرمينبي في أسواق التمويل الدولي بمثابة عنصر مساعد للإصلاحات المحلية وربما ساهمت في تعزيز استقرار النظام المالي الدولي.

وسوف يواصل الرمينبي صعوده، ولكننا لا نتوقع أن يصبح العملة المسيطرة على الاقتصاد العالمي. ■

إسوار براساد أستاذ في كلية دايسون بجامعة كورنيل وأستاذ بمعهد بروكينغز، ويستند هذا المقال إلى كتابه الجديد بعنوان "Gaining Currency: The Rise of the Renminbi"

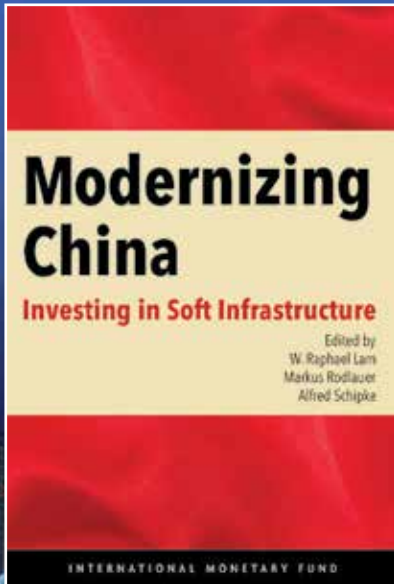
تشجع المصارف على إقراض الشركات الحكومية، فإن الطريق لا تزال طويلة. فالقروض المقدمة إلى الشركات المملوكة للدولة، وهي شركات غير مربحة تتسم بعدم الكفاءة ولكنها لا تزال تقوم باستثمارات ضخمة، لا تزال مضمونة ضمنيا من الحكومة وتحظى بتأييد قوي.

لذلك فإن الصين تواجه صعوبات نتيجة تنفيذ مجموعة عشوائية وغير متوازنة من الإصلاحات. فإصلاحات الأسواق المالية المحدودة والانفتاح الطفيف في الحساب الرأسمالي لم تدعمهما إصلاحات في مجالات أخرى، مما أدى إلى مزيد من التقلبات بدلا من الاستفادة من المنافع المتحققة من الأسواق ذات الكفاءة.

وقد أدت المخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي وزيادة التقلبات في أسواق الأسهم المحلية إلى ارتفاع حاد في التدفقات الرأسمالية الخارجة خلال العامين الماضيين. ونشأت عن ذلك ضغوط خافضة لقيمة العملة، وفي ظل محاولات البنك المركزي مواصلة إدارة قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي خسرت الصين ما قيمته تريليون دولار أمريكي تقريبا من احتياطيات النقد الأجنبي (مقارنة بمستوى الذروة عندما بلغت الاحتياطيات حوالي ٤ تريليونات دولار أمريكي في يونيو ٢٠١٤). وهكذا، فإنه من الواضح وجود ارتباط وثيق بين وضع الاقتصاد الصيني ووضع الرمينبي.

نهاية المطاف

وبالرغم من الخطى المتقطعة التي أحرزها الرمينبي على المسار المتوقع له، فإنه في طريقه إلى أن يصبح إحدى عملات الاحتياطي الرئيسية، بالرغم من أن هذه العملية ستستغرق سنوات عديدة ولن تسير بمعدل متسق. فإذا تمكنت الصين من اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك تنفيذ إصلاحات ملائمة في القطاع المالي إلى جانب الإصلاحات



السياسات الداعمة للأسواق التي تعمل بكفاءة والإدارة الاقتصادية — أو ما يعرف باسم «البنية التحتية المرنة» — تقوم بدور رئيسي في التحول الاقتصادي في الصين. ويستكشف هذا الكتاب طبيعة الاقتصاد المتغير في الصين ويعرض مقترحات بالسبل الكفيلة بتعزيز أطر السياسات.

(... مادة أساسية للقراء لتفهم التحديات التي تواجه الصين...)

— ديفيد دولار، زميل أول في معهد بروكينغز

\$38. English. ©2017. 288pp. Paperback.
ISBN 2-994-51353-1-978. Stock #MCISIEA

يمكنك الآن طلب نسخة من الكتاب عبر الموقع التالي bookstore.imf.org/fd317

صندوق النقد الدولي



نحو تغطية أوسع

رجل خارج كشك ماكينة صراف آلي في نيودلهي، الهند.

أدolfo باراهاس ومارتين تشيهوك وراتنا ساهاي

وبعبارة أخرى، يمكن للأشخاص الذين لديهم نفاذ محدود للخدمات المالية أو لا يستطيعون الحصول عليها مطلقاً أن يكونوا أفضل حالاً إذا توافرت لهم هذه الخدمات. ويمكن قول نفس الشيء عن المجتمع. فمزايا الخدمات المالية يمكن أن تنتقل الكثيرين من برائن الفقر، وأن تحد من عدم المساواة، وأن تشجع العمل الحر والاستثمار. وعلاوة على ذلك، إذا ما أدى النفاذ الأوسع للخدمات المالية إلى إتاحة الائتمان للأفراد من ذوي المواهب الريادية الذين كانوا مستبعدين سابقاً، فإنه قد يساعد على تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. فتعزيز الإشراف المالي، كما يطلق على عملية توسيع الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، أصبح شعار العديد من البنوك المركزية ووزارات المالية، لا سيما في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة. وتوجد فيما يقرب من ٦٠ بلداً استراتيجيات وطنية وحتى أهداف كمية صريحة للإشراف المالي.

جوانب متعددة

إن مفهوم الإشراف المالي له عدة أبعاد، ولكن العنصر الرئيسي هو الوصول إلى الخدمات المالية مثل البنوك والتأمين بتكلفة معقولة—لا سيما في الحالات الأشد فقراً—والاستخدام الفعال والمسؤول لهذه الخدمات.

العديد من الأسر المعيشية وأصحاب المشاريع الصغيرة—في اقتصادات البلدان النامية والصاعدة بصفة رئيسية—أن نقص فرص الحصول على الخدمات المالية يمنعهم من الادخار للأيام العصيبة أو اقتراض الأموال لتوسيع أعمالهم أو شراء منزل أو ثلاجة أو غيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة. ويمكن لمعاملاتهم المالية، سواء للأغراض الشخصية أو التجارية، أن تكون مكلفة وخطيرة في بعض الأحيان لأنها دائماً ما تنطوي على نقدية. ومع القدرة المحدودة على الادخار أو شراء التأمين، يكون وضعهم المالي عرضة لمخاطر حالات المرض الممتدة أو الكوارث الطبيعية.

ويمكن أن تتحسن حياة عدد كبير من الناس، بما في ذلك الكثير من الفقراء في الاقتصادات المتقدمة، إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى نظام مالي رسمي آمن وبأسعار معقولة واستخدموه، ولم يضطروا مثلاً إلى الاعتماد على الأسرة الممتدة للحصول على أموال طارئة. وبالمثل، سوف تزيد مدخراتهم إذا كان بإمكانهم إيداع أي أموال يمكنهم مراكمتها في حساب مصرفي يدر فوائد بدلاً من الاضطرار إلى إخفاء المال في منازلهم، وإذا تعلموا كيفية تقييم وشراء المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين وحتى شركات الأوراق المالية.

عندما يكون لدى
المزيد من الناس
والشركات إمكانية
الوصول للخدمات
المالية، يمكن
للمجتمع كله أن
يستفيد

ويعتمد الباحثون وصناع القرار بصفة رئيسية على مؤشرات مستقاة من ثلاثة مصادر عالمية لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وتأثيرها على الناس والشركات والاقتصاد:

• **مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية** لصندوق النقد الدولي، والذي يستند إلى البيانات التي جمعتها البنوك المركزية سنويا منذ عام ٢٠٠٤ من مقدمي الخدمات المالية في ١٨٩ بلدا: ويظهر المسح توسعا كبيرا في الإشراف المالي على مدى العقد الماضي. فعالميا، زاد عدد الحسابات المصرفية لكل ١٠٠٠ من البالغين من ١٨٠ إلى ٦٥٤ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤، في حين زاد عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من البالغين من ١١ إلى ١٦. وهناك اختلافات كبيرة عبر البلدان والمناطق. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٤، كان هناك ١٠٨١ حسابا لكل ١٠٠٠ من البالغين في البلدان ذات الدخل المرتفع، وذلك مقابل ٨٨ في البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة، تراوحت فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من البالغين بين ٩٧٨ في أوروبا وآسيا الوسطى و١٥٨ في إفريقيا جنوب الصحراء.

• **قاعدة بيانات مؤشر الاشتغال المالي العالمي للبنك الدولي (Global Findex)** التي يتم إعادها كل ثلاث سنوات من مسح عالمي لإمكانية حصول الأفراد على الخدمات المالية واستخدامها: وقد بدأت في عام ٢٠١١، وعلى الرغم من إجراء مسحين فقط حتى الآن، فإن مؤشراتنا التي تزيد على ١٠٠—والمصنفة حسب العمر والنوع ومستوى الدخل—توفر تفاصيل غنية. وتشير تقديرات مؤشر الاشتغال المالي إلى أنه في عام ٢٠١٤ كان ٢ مليار من البالغين، أو ما يقرب من ٤٠٪ من السكان البالغين في جميع أنحاء العالم، لا يتعاملون مع البنوك، بمعنى أنه ليس لديهم حساب مع مؤسسة مالية رسمية. ويختلف المستوى من أقل من ١٠٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى ٨٦٪ في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويظهر المسح أيضا فرصا لزيادة استخدام الخدمات المالية من جانب المتعاملين مع مؤسسة مصرفية. ويستخدم ثلاثة أرباع أصحاب الحسابات فقط حسابهم للادخار، أو إجراء ثلاثة سحب شهريا على الأقل، أو لسداد أو تلقي مدفوعات إلكترونية. كذلك يظهر المسح أنه على الرغم من زيادة إمكانية الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية الرسمية من جانب النساء فإن مستوى الإشراف المالي للنساء يقل بنسبة ٧٪ تقريبا عن الرجال.

• **مسح المشاريع** الذي يجريه البنك الدولي والذي يجمع بشكل غير منتظم بيانات عن استخدام الشركات للخدمات المالية منذ عام ٢٠٠٢: في عام ٢٠١٤، أفاد ٣٦٪ من الشركات في جميع أنحاء العالم أن نقص فرص الحصول على التمويل كان عائقا كبيرا أمام توسعها مقابل ٣٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع و٤٢٪ في البلدان ذات الدخل المنخفض. وبين الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة، أفاد ٢١٪ من الشركات في منطقة شرق آسيا والباسيفيكي بشعورها بأنها مقيدة، مقابل ٣٧٪ في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

آثار الإشراف المالي

لقد كان واضحا لفترة أن الإشراف المالي جيد للأفراد والشركات—وهو ما يسميه الاقتصاديون المستوى الجزئي:

• يستفيد الفقراء من خدمات الدفع الأساسية، مثل الحسابات الجارية وحسابات الادخار، وكذلك من خدمات التأمين. وتبين التجارب الميدانية أن تزويد الأفراد بإمكانية الوصول إلى حسابات الادخار من شأنه زيادة كل من الادخار والدخل والاستهلاك والإنتاجية وتمكين المرأة والاستثمار في الأعمال التجارية والاستثمار في الرعاية الصحية الوقائية.

• تحسين فرص الحصول على الائتمان وغير ذلك من أنواع التمويل يساعد أيضا الشركات، خاصة الصغيرة والجديدة، والتي تواجه في الغالب

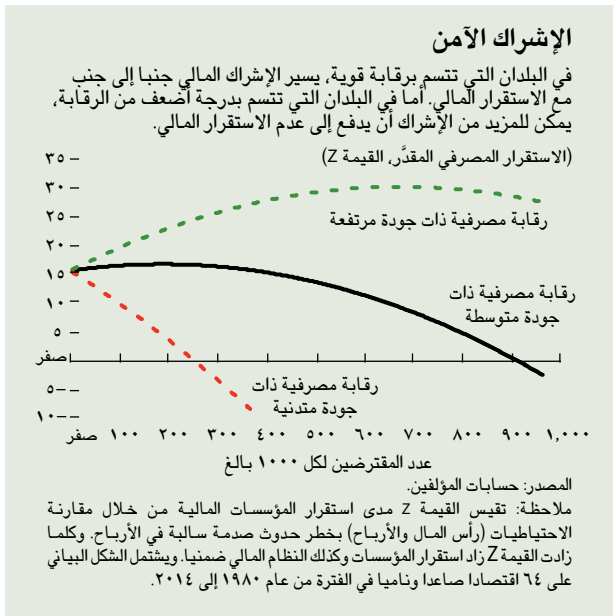
صعوبات في الحصول على الائتمان المصرفي بسبب افتقارها لسمعة راسخة أو سجل أداء سابق أو ضمانات. وترتبط إمكانية حصولها على الائتمان بالابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. ولكن شكلا واحدا من أشكال الإقراض الذي حظي بكثير من الاهتمام حقق نجاحا مختلطا، وهو ما يُعرف بالقرروض الصغيرة.

ومصادر البيانات الجديدة تجعل الآن من الممكن إثبات أن الإشراف المالي يؤثر على الاقتصاد بأكمله—وهو ما يسمى بالمستوى الكلي. فالإشراف المالي لم يكن محط اهتمام معظم خبراء الاقتصاد الكلي حتى أوائل الألفينات، عندما تحولت المشاكل التي نشأت في جزء كبير منها في الولايات المتحدة بسبب النمو في الرهون العقارية عالية المخاطر (التي منحت في معظمها للفقراء وأولئك الذين لديهم تصنيفات ائتمانية سيئة الذين كانوا مستبعدين بشكل كبير) إلى الانهيار المالي العالمي عام ٢٠٠٨.

وباستخدام البيانات المعنية بإمكانية الحصول على واستخدام الخدمات المالية في أكثر من ١٠٠ بلد، قدمت دراسة (Sahay and others 2015) بعض الشواهد عن الآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن الإشراف المالي:

• **زيادة فرص حصول الشركات والأفراد على الخدمات المالية** تؤدي إلى فوائد جمة للنمو الاقتصادي. فبلد يتسم بمستوى وسيط من العمق المالي—المبلغ المالي الكلي الذي يمكن للمؤسسات المالية تعينته—يمكن أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي به على المدى الطويل بنسبة تتراوح من ٣ إلى ٥ نقاط مئوية من خلال تعزيز إمكانية وصول الأشخاص إلى ماكينات الصراف الآلي أو حصول الشركات على الائتمان. علاوة على ذلك، فإن القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار تنمو بسرعة أكبر في البلدان التي تتسم بقدر أكبر كمن الإشراف المالي. ومع ذلك، تتناقص الفوائد الحدية للنمو مع تزايد الإشراف والعمق المالي. ويمكن للمستويات المرتفعة للغاية من الإشراف المالي أن تضر بالنمو من خلال تشجيع سلوكيات مثل الإقراض غير المسؤول من جانب المؤسسات المالية التي تقدم قروضا دون النظر في المخاطر بالعناية الواجبة.

• **لكن المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، والتي يمكن أن تؤدي إلى انتكاس النمو الاقتصادي في البلاد بمقدار عدة سنوات، تزيد عندما يتوسع الائتمان دون رقابة مناسبة.** وفي البلدان التي تعاني من ضعف الرقابة، ثمة مفاضلة صارخة بين الإشراف والاستقرار: فاحتياطات (رأس المال) التي ينبغي على البنوك أن تحتفظ بها للوقاية من الصدمات المعاكسة يُسمح لها بالتآكل، مما يرجع بصفة رئيسية للإخفاق في إيلاء الاهتمام اللازم للزيادة



تعزز فرص الحصول على الائتمان—الأمر الذي يمكن أن يساعد في تفسير السبب الذي يجعل سلوفينيا لديها نفاذ أعلى للائتمان مقارنة بمنغوليا (الذي يبلغ فيها مستوى المنافسة المصرفية أقل نصف نظيره في سلوفينيا). لكن المنافسة لا يمكن أن تفسر الفروق الكبيرة بين سلوفينيا ونيبال وأوكرانيا. كذلك وجد Love and Martínez Pería أن جودة المعلومات المالية وتوافرها عن المقترضين المحتملين من العوامل المؤثرة. وبمقارنة هذه البلدان الأربعة، نجد أن سلوفينيا تتسم بأعلى مستوى من معلومات الائتمان، ويوجد بها مكتب ائتمان يغطي كافة السكان البالغين في البلاد.

من شأن الجمهور الأكثر إماما بالأمور المالية أن يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي الشامل

وتُظهر بحوث أخرى أن إنشاء سجلات للضمانات المنقولة، مثل المركبات—وهي في الغالب الأنواع الوحيدة من الأصول التي يملكها العديد من المقترضين المحتملين في الاقتصادات النامية—يساعد على زيادة فرص حصول الشركات على التمويل.

ويمكن لانتشار التكنولوجيا أن يعزز أيضا الإشراف. وأحد الطرق هو الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتي توفر فيها الهواتف النقالة الاتصال الوحيد بين العميل والمؤسسة المالية. ويستخدم ٢٪ فقط من البالغين في العالم الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، ولكن استخدامها أخذ في التوسع سريعا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويحصل نحو ٢٠٪ من البالغين في كينيا وتنزانيا وأوغندا على الخدمات المالية من خلال الهواتف النقالة. ويبحث صناع القرار في بيرو في كيفية زيادة الإشراف باستخدام منصات الدفع بواسطة الهاتف النقال. ولا تزال حسابات الهاتف النقال تُستخدم للمعاملات في الغالب؛ ومن غير الواضح ما إذا كانت تشجع على الادخار والاقتراض والتأمين.

وكعبداً عام، من الأفضل أن تهدف جهود الإشراف إلى معالجة إخفاقات السوق والحكومة الأساسية التي تحول دون انضمام الأشخاص إلى النظام المالي. على سبيل المثال، عندما يؤدي الروتين إلى جعل فتح الحسابات مكلفا للغاية، يمكن لصانعي السياسات اتخاذ خطوات لتسهيل فتح الحسابات. ولأن الاستقرار المالي الشامل يمكن أن يقوض بفعل الزيادة العامة في الائتمان المصرفي أو بوضع أهداف للنمو الائتماني السريع، ينبغي على واضعي السياسات النظر في تطبيق سياسات أخرى تهدف إلى مساعدة الفقراء، مثل التحويلات المباشرة والموجهة للمحتاجين. ومن المرجح أن السياسات التي تجعل الإشراف المالي مجديا من الناحية الاقتصادية للبنوك وغيرها من المؤسسات—وليس البرامج التي تُوجّه الإقراض لقطاعات بعينها—سوف تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية. ■

أدولفو باراهاس هو اقتصادي أول بمعهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات. ومارتين تشيهوك مستشار، وراتنا ساهاي نائب المدير، وكلاهما في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Love, Inessa, and María Soledad Martínez Pería. 2012. "How Bank Competition Affects Firms' Access to Finance." Policy Research Working Paper 6163, World Bank, Washington, DC.

Sahay, Ratna, and others. 2015. "Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?" IMF Staff Discussion Note 15/17, International Monetary Fund, Washington, DC.

السريعة في القروض التي لا تسدد في الوقت المحدد. ولكن يسير الإشراف المالي جنباً إلى جنب مع الاستقرار المالي في البلدان التي تتسم برقابة قوية؛ فزيادة فرص الحصول على الائتمان تقترن بارتفاع احتياطات استيعاب خسائر البنوك (راجع الرسم البياني). علاوة على ذلك، يمكن للجهود المبذولة لتحسين سداد القروض أن تتعارض أيضا مع الإشراف. وعلى سبيل المثال، فإن فرض قيود على النسبة التي يجوز للمقترضين دفعها من دخلهم للحد من المخاطر على الاستقرار المالي والاقتصادي الناجمة عن دورات انتعاش وكساد المساكن—كما فعلت كل من أستراليا وهونغ كونغ والمملكة المتحدة—سوف يحد أيضا من إمكانية الحصول على الائتمان.

• زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بخلاف الائتمان مثل حسابات الدفع والادخار لا تضر بالاستقرار المالي—على سبيل المثال عن طريق ماكينات الصراف الآلي، وفروع البنوك، والهواتف الذكية. كما أن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التأمين لا تضر بالاستقرار المالي، وإن كانت البحوث عن التأمين محدودة.

• زيادة حصة النساء الذين لديهم حسابات مصرفية تساعد على تعزيز النمو دون المساس بالاستقرار المالي، وذلك في جزء منه من خلال تعزيز التنوع في قاعدة المودعين.

زيادة الوعي بالمسائل المالية

توضح الأبحاث الأخيرة أن وعي الأفراد والشركات بالمسائل المالية هو عنصر أساسي من عناصر نجاح الإشراف المالي. ففي الاقتصادات المتقدمة، والتي يتمتع فيها الكثير من السكان بإمكانية الحصول على الخدمات المالية، ينبغي أن ينصب التركيز على توعية العملاء المحتملين باتخاذ قرارات مالية سليمة؛ أما في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة، ينبغي أن يكون الهدف من تعزيز التوعية بالمسائل المالية هو زيادة الوعي بالخدمات المتاحة والقدرة على استخدامها.

ومن شأن الجمهور الأكثر إماما بالنواحي المالية أن يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي الشامل. ففي هولندا، على سبيل المثال، قام برنامج شامل لمحو الأمية المالية على مستوى البلاد، يشمل الحكومة والقطاع الخاص ومجموعات المستهلكين والمؤسسات التعليمية، بإجراء مشاريع لتعليم أطفال المدارس الابتدائية كيفية التعامل مع المال، ورفع مستوى الوعي بالتقاعد بين كبار السن. وفي باكستان، هناك برنامج يدعمه البنك المركزي والقطاع الخاص يُعرف الجمهور بالمفاهيم المالية الأساسية مثل وضع الميزانيات، والادخار، والاستثمار، وإدارة الديون، والمنتجات المالية، والخدمات المصرفية غير المقدمة في فروع مصرفية. والمشاريع المدرسية في الهند والبرازيل تستخدم الأسرة والشبكات الاجتماعية لنشر جهود التوعية بين فئات أخرى بخلاف الطلاب.

وعموما، فإن الإشراف المالي يزيد مع العمق المالي. على سبيل المثال، هناك علاقة موجبة بين متغير بديل للعمق المالي—وهو حجم الائتمان—ومقياس للإشراف المالي، وهي نسبة الشركات التي لديها قروض. (وبطبيعة الحال، فإن الوصول غير المحدود إلى الائتمان ليس مستصوبا، ولكن النسبة المئوية للشركات التي لديها قروض توضح العلاقة الموجبة الكلية بين الإشراف والعمق المالي). غير أن العلاقة بالعمق المالي ليست سوى جزء من القصة. فالبلدان التي يتشابه فيها العمق المالي يمكن أن تتسم بمستويات مختلفة جدا من الإشراف. على سبيل المثال، في منغوليا ونيبال وسلوفينيا وأوكرانيا يبلغ ائتمان القطاع الخاص نحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، فإن حصة الشركات التي لديها قروض مختلفة—نحو ٦٥٪ في سلوفينيا و٥٠٪ في منغوليا، و٣٥٪ في نيبال، و١٨٪ في أوكرانيا.

وهذا يشير إلى أن هناك عوامل أخرى مؤثرة. فعلى سبيل المثال، وجد Love and Martínez Pería (2012) أن زيادة المنافسة في القطاع المصرفي



في المساواة نثق

لعبة المخادعين المعروفة باسم «الثلاث صدفات» (الثلاث أكواب) تمارس في شوارع لندن، بالمملكة المتحدة

إريك غولد وأليكسندر هايزن

**عدم المساواة في
الولايات المتحدة
وأوروبا تُضعف
الثقة بين الناس —
ويمكن أن تعوق
النمو الاقتصادي**

ويتناول بحثنا ما إذا كان الاتجاه النزولي في الثقة ورأس المال الاجتماعي هو استجابة لزيادة عدم المساواة في الدخل.

الصمغ الاجتماعي

والثقة هي عنصر أساسي من عناصر رأس المال الاجتماعي «يساعد المشاركين على العمل معا بشكل أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المشتركة» (دراسة Putnam 1995). وفي بيانات المسوح، تُقاس الثقة من خلال ما يسمى بالثقة المعممة — مدى وثوق الشخص في أناس غير محددین بخلاف الأصدقاء أو العائلة. وعادة ما يقاس هذا من خلال سؤال مثل «بصفة عامة، هل يمكنك القول إن معظم الأشخاص يمكن الوثوق بهم أم أنك لا يمكن أن تكون مبالغا في الحذر عند التعامل مع الآخرين؟»

«ثق» — هي عبارة شائعة غالبا ما تثير الريبة. فالثقة سلعة غير متوفرة في الأونة الأخيرة، في الولايات المتحدة وحول العالم، الأمر الذي له تداعيات خطيرة محتملة. لنأخذ مثلا خدعة الثلاث ورقات (three-card monte) أو لعبة الاحتيال (shell game) التي تُلعَب في الشوارع حول العالم. فمعظم الناس لا يرغبون في المشاركة لأنهم لا يتقنون في نزاهة اللعبة أو الشخص الذي يلعبها. وبالمثل، فعندما يُنظر إلى الأنشطة الاقتصادية والسياسية التقليدية على أنها غير عادلة أو أن عناصرها الفاعلة غير جديرة بالثقة، فإن الأشخاص يريدون مزيدا من الطمأنينة قبل المشاركة. ويعد ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية هو أحد الأسباب التي تجعل الأشخاص أقل ميلا لاعتبار النشاط الاقتصادي والسياسي نزيها.

وفي الواقع، تشير عدة دراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الثقة المعممة وعدم المساواة الاقتصادية. على سبيل المثال، تُظهر بيانات مستقاة من المسح الاجتماعي العام للولايات المتحدة أن الثقة تقل في الدول التي يزيد فيها عدم المساواة (على سبيل المثال، دراستي Alesina and La Ferrara 2002؛ و Rothstein and Uslaner 2005). ويشير مسح القيم العالمية إلى زيادة الثقة في المجتمعات الأكثر مساواة (على سبيل المثال، دراسة Zak and Knack 2001). ولا تعني هذه الارتباطات بالضرورة أن الاختلافات في الثقة بين المناطق أو البلدان سببها الفروق في عدم المساواة. فكل من الثقة وانعدام المساواة قد يكون نتيجة لعامل ثالث. ومع ذلك، فإن إثبات العلاقة السببية أمر بالغ الأهمية بسبب اختلاف تداعيات السياسات بشكل واسع. فإذا كانت العلاقة سببية، فإن التدابير الحكومية التي تسعى للحد من عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن يكون هو الحل — كرفع الحد الأدنى للأجور أو زيادة تصاعدية الضرائب أو تعزيز دعم الدخل العام للفقراء. ولكن، إذا كان الارتباط بين عدم المساواة والثقة مدفوعا بعامل ثالث، فإن مثل هذه التدابير قد لا تفعل الكثير لاستعادة الثقة. وهنا تتسم الشواهد المنهجية بشأن العلاقة السببية بين عدم المساواة والثقة بالحدودية إلى حد ما.

في الولايات المتحدة يؤدي عدم المساواة واسع النطاق إلى خفض ثقة الناس في بعضهم البعض بشكل كبير

ويتناول بحثنا بالدراسة ما إذا كان الاتجاه النزولي في الثقة ورأس المال الاجتماعي هو استجابة للفجوات المتزايدة في الدخل. ويستخدم التحليل بيانات من المسح الوطني للانتخابات الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة والمسح الاجتماعي الأوروبي في حالة أوروبا. وتحليلنا في حالة الولايات المتحدة يستغل الاختلافات بين كافة الدول وعلى مر الزمن (١٩٨٠-٢٠١٠)، في حين يستخدم في حالة أوروبا التباين بين البلدان الأوروبية وعلى مر الزمن (٢٠٠٢-٢٠١٢). وتُظهر النتائج أدلة واضحة على أنه في الولايات المتحدة يؤدي عدم المساواة واسع النطاق إلى خفض ثقة الناس في بعضهم البعض بشكل كبير. فبالنسبة للولايات المتحدة تشير النتائج إلى أن الزيادة في عدم المساواة تفسر ٤٤٪ من الانخفاض المُشاهد في الثقة. وكانت النتائج مماثلة نوعيا في حالة الثقة في الحكومة. «غير أن النتائج تكشف أيضا أن المصادر المختلفة لعدم المساواة مسؤولة عن فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير عدم المساواة على الثقة ورأس المال الاجتماعي.

ويؤدي عدم المساواة داخل المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية، كما يحدها التعليم والعمر والنشاط الاقتصادي، إلى إضعاف الثقة ورأس المال الاجتماعي، وذلك خلافا لعدم المساواة بين مجموعات التعليم. وتنخفض الثقة عندما يرى الأشخاص فجوة متزايدة في الدخل بين أشخاص مثلهم من حيث العمر والتعليم ونوع العمل. ولكن لا تتأثر الثقة إذا كانت الفجوة تشمل أشخاصا قاموا بخيارات تعليمية ومهنية مختلفة. وأحد التفسيرات هو أن عدم المساواة التي تنبع من

وخلال السنوات الأربعين الماضية، تراجعت الثقة المعممة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ. فمنذ أوائل سبعينات القرن العشرين، انخفضت نسبة أولئك الذين يجيبون بأن معظم الناس يمكن الوثوق بهم من نحو ٥٠٪ إلى ٣٣٪ (راجع الرسم البياني). علاوة على ذلك، تميل التغييرات في التركيبة السكانية في الولايات المتحدة إلى إخفاء الحجم الحقيقي للانخفاض. وعند التعويض عن التغييرات في التركيبة الديمغرافية للولايات المتحدة، يظهر الانخفاض في الثقة المعممة بشكل أكثر وضوحا، وهو ما يرجع أساسا إلى أن السكان أصبحوا أكثر تعليما، والأشخاص الأكثر تعليما يميلون إلى الوثوق بشكل أكبر. وتتخذ الثقة في الحكومة اتجاهها نزوليا مائلا. وقد تهدد هذه الاتجاهات العامة فعالية السياسة العامة وتحد من التأييد الشعبي للأحزاب السياسية الرئيسية. وتتسم الشواهد المتعلقة بالاتجاهات العامة في رأس المال الاجتماعي في الاقتصادات المتقدمة الأخرى بالحدودية ولا تكشف عن أنماط متسقة. ولكن تشير الروايات المتناقضة ونتائج الانتخابات في الآونة الأخيرة إلى اختتام الاستياء في العديد من البلدان الأوروبية. وما إذا كان هذا يُترجم إلى درجة أقل من الثقة وتراجع في رأس المال الاجتماعي هو موضع تساؤل ولكن غالبا ما يُفترض صحته.

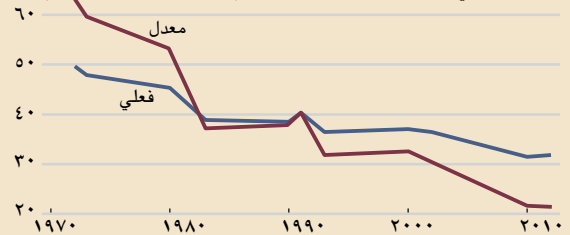
اللعب النزيه

وفي الوقت نفسه، ازداد التفاوت الاقتصادي في الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات المتقدمة. وعادة ما يعد ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية أحد الأسباب المهمة لتراجع الثقة وقد يجعل النتائج الاقتصادية أقل عدلا أو يُحدث شرخا بين المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية. وإذا كان التفاوت الاقتصادي ينبع من خلفية عائلية أو علاقات شخصية أو مجرد الحظ بدلا من الجدارة الفردية، فقد يبدو ذلك غير عادل بشكل خاص، وبالتالي يقوض الثقة في الآخرين والحكومة. وعندما يكون هذا هو الحال، يكون التفاوت مستعصيا بدرجة كبيرة والحراك الاجتماعي محدودا، مما يؤدي إلى ارتفاع عدم تكافؤ الفرص (دراسة Putnam 2015).

وتحدد النتائج الاقتصادية أيضا الوضع الاجتماعي-الاقتصادي. فإذا كان الوضع الاجتماعي-الاقتصادي يرتبط بقيم مشتركة تعزز الثقة، سوف يؤدي وجود فجوة شاسعة في الدخل إلى تآكل الشعور العام بالثقة عندما تتصادم قيم الشعوب — بعبارة أخرى، «الألفة تولد الثقة» (دراسة Coleman 1990). ووفقا لهذه الحجة، فإن النتائج غير المتساوية تدل على درجة من التقسيم الطبقي الاجتماعي في المجتمع.

تلاشي الثقة

تراجع نسبة المواطنين في الولايات المتحدة الذين يثقون في الآخرين باطراد منذ سبعينات القرن العشرين (نسبة السكان في سن العمل الذين أجابوا بأن معظم الأشخاص يمكن الوثوق بهم)



المصدر: General Social Survey, 1972-2012. ملاحظة: فعلي: النسبة الفعلية للسكان في سن العمل الذين أجابوا بأن معظم الأشخاص يمكن الوثوق بهم. معدل: النسبة المعدلة بالتركيبة السكانية، للسكان في سن العمل الذين أجابوا بأن معظم الأشخاص يمكن الوثوق بهم.

الاختلافات في قرارات رأس المال البشري والاستثمارات يسهل فهمها وتبدو عادلة. ومع ذلك، إذا كان الحظ أو العوامل غير المفسرة تدفع التفاوت في الدخل، فإن الأشخاص يفقدون الثقة في الآخرين وفي الحكومة.

وعلاوة على ذلك، فإن تأثير عدم المساواة على الثقة ورأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة مدفوع إلى حد كبير بتزايد الفوارق في الأجور في الجزء السفلي من توزيع الدخل. ومع ذلك، لا يبدو أن عدم المساواة يشجع زيادة الطلب على إعادة التوزيع. لذا، فإن السياسات التي تسعى إلى استعادة الثقة عن طريق الحد من تشتت الأجور في السوق قبل أن تؤخذ الضرائب والمزايا بعين الاعتبار—مثل السياسات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور أو التفاوض الجماعي—تبدو واعدة أكثر من إعادة التوزيع في شكل ضريبة دخل أكثر تصاعدياً أو زيادة الإنفاق الاجتماعي. وبعبارة أخرى، فإن وظيفة ذات جودة عالية مع كرامة وراتب لائق تعني أكثر من مجرد دخل جيد.

وقد وجدنا نتائج مماثلة في حالة البلدان الأوروبية، مما يشير إلى أن التأثير الضار لعدم المساواة على الثقة يمتد إلى أبعد من الولايات المتحدة إلى الاقتصادات المتقدمة ذات الأطر المؤسسية المختلفة. ومع ذلك، وعلى النقيض من الولايات المتحدة، يتسم تأثير عدم المساواة على الثقة في أوروبا بأنه أعم. فقد وجد أن عدم المساواة في أعلى وأسفل التوزيع يعمل على تآكل الثقة ورأس المال الاجتماعي. ولكن بخلاف الولايات المتحدة، يبدو أن عدم المساواة في أوروبا يزيد الطلب على السياسات الأكثر توجهاً نحو إعادة التوزيع في شكل سياسات ضريبية أكثر تصاعدياً أو مستوى أقوى من الحماية الاجتماعية.

من يهتم؟

إن تراجع الثقة ورأس المال الاجتماعي أمر مثير للقلق ليس فقط بسبب آثاره على التماسك الاجتماعي ولكن أيضاً بسبب آثاره الاقتصادية. فمجموعة كبيرة من مؤلفات الاقتصاد الثقافي تدل على أن الثقة عنصر أساسي في الأداء الاقتصادي الجيد.

وتسلط هذه المؤلفات الضوء على طريقتين رئيسيتين تؤثر الثقة من خلالهما على الاقتصاد. أولاً، تمهد الطريق أمام التفاعل الاقتصادي في المحيط الخاص عن طريق الاستعاضة عن تكاليف المعاملات، مثل الرسوم القانونية ورسوم التأمين، بوسائل أقل تكلفة وغير رسمية لوضع الاتفاقات وإدامتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الثقة تعني مشكلات وتكاليف أقل عندما يتعلق الأمر بمراقبة الموظفين وتحديد المكافآت المناسبة.

ثانياً، يمكن للثقة أن تعزز التعاون في المحيط العام عن طريق الحد من مشاكل العمل الجماعي المتعلقة بتوفير السلع العامة وتحسين الجودة الشاملة للمؤسسات العامة. فقد لا تكون الحكومات قادرة على حل التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الملحة في مجتمع تنعدم فيه الثقة وغير متسامح ومقسّم—وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات الدستورية والمعاهدات الدولية، والتي غالباً ما تتطلب دعماً شعبياً صحياً. ويقلل انعدام الثقة أيضاً من مصداقية السياسات العامة، مما يقوض من فعالية قدرتها على تغيير الحوافز الاقتصادية وتشكيل السلوك الاقتصادي للمواطنين والأعمال التجارية. وفي هذه الحالة، فإن عدم الثقة يحول دون تنفيذ السياسات على نحو فعال.

وهناك أيضاً أدلة تجريبية متزايدة بأن الثقة تعزز النمو الاقتصادي بشكل عام، وذلك عن طريق عوامل محرّكة معينة مثل التجارة الدولية والتنمية المالية والابتكار وريادة الأعمال وإنتاجية الشركات. وعلى سبيل المثال، فإن انعدام الثقة في النظام المالي قد يمنح الناس من

الاستثمار في سوق الأسهم. وبالمثل، قد تحجّم الشركات الحذرة عن الاستعانة بمصادر خارجية أو نقل الأنشطة إلى الخارج وبالتالي إضاعة فرص مربحة محتملة.

ونظراً لعدم المساواة المتزايدة في العديد من الاقتصادات المتقدمة ودور الثقة في الأداء الاقتصادي، تشير نتائجنا إلى أن هذا التفاوت المتزايد يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية بطريقة مهمة، وإن كانت غير مباشرة. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تكمل دراسات تجريبية حديثة أخرى توضح أن عدم المساواة يخفض النمو (دراسات Dabla-Ostry, Berg, and Norris and others 2015؛ و Cingano 2014؛ و Tsangarides 2014). وذلك من خلال تقديم أدلة على وجود قناة معينة لبعض الآثار السيئة لعدم المساواة على النمو.

وربما أدى ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة إلى تبيد الأمل في العمليات الاقتصادية والديناميات المجتمعية والممارسات السياسية التي تحقق نتائج عادلة. وقد تتمثل تداعيات ذلك في انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية، والاستقطاب الاجتماعي، والانسحاب من الحياة السياسية السائدة. ■

إريك غولد هو أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية وزميل أبحاث في مركز أبحاث السياسات الاقتصادية (Centre for Economic Policy Research)، وأليكسندر هايزن هو اقتصادي أول في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تستند هذه المقالة إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ برقم ١٦/١٧٦ بعنوان: "Growing Apart, Losing Trust? The Impact of Inequality on Social Capital". والمقالة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو البلدان الأعضاء فيها.

المراجع:

- Alesina A., and E. La Ferrara. 2002. "Who Trusts Others?" *Journal of Public Economics* 85: 207-34.
- Cingano, Federico. 2014. "Trends in Income Inequality and Its Impact on Economic Growth." *OECD Social, Employment and Migration Working Paper 163, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.*
- Coleman, James S. 1990. *Foundations of Social Theory.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Dabla-Norris, Era, Kalpana Kochhar, Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka, and Evridiki Tsounta. 2015. "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective." *IMF Staff Discussion Note 15/13, International Monetary Fund, Washington, DC.*
- Ostry, Jonathan D., Andrew Berg, and Charalambos G. Tsangarides. 2014. "Redistribution, Inequality, and Growth." *IMF Staff Discussion Note 14/02, International Monetary Fund, Washington, DC.*
- Putnam, R. D. 1995. "Tuning In, Tuning Out: The Strange Disappearance of Social Capital in America." *Political Science and Politics* 28 (4): 664-65.
- . 2015. *Our Kids: The American Dream in Crisis.* New York: Simon & Schuster.
- Rothstein, B., and E. M. Uslaner. 2005. "All for All: Equality, Corruption, and Social Trust." *World Politics* 58: 41-72.
- Zak, P. J., and S. Knack. 2001. "Trust and Growth." *Economic Journal* 111 (470): 291-321.

غابات للتنمو

تمثل الغابات أحد الأصول الأساسية لاستقرار المناخ: أظهرت البرازيل أن حمايتها تتوافق مع التنمية.

غابات الأطلسي، البرازيل

فرانسيس سيمور وجونا بوش

الغابات الاستوائية هي أماكن للعجب والجمال في المخيلة الشعبية، كما أنها غنية بالتنوع الثقافي والبيولوجي. وينظر مخطو التنمية إليها بشكل عملي أكبر كمصدر لإيرادات الأخشاب أو كمصرف أراضٍ للتوسع الزراعي. ولكن الشواهد التي تدعم رأيا ثالثا تنمو سريعا، وهذا الرأي هو أن الغابات الاستوائية توفر خدمات أساسية يرتكز عليها كل من استقرار المناخ العالمي وأهداف التنمية العالمية.

ولا يلزم بالضرورة أن تشكل حماية الغابات الاستوائية عبئا على التنمية ولا أن تكون مفاضلة صفرية المحصلة مع النمو والحد من الفقر. فقد أظهرت البرازيل أن العديد من الخطوات التي ترمي لحماية الغابات هي تدابير ممكنة وذات تكلفة معقولة «ولا ندم فيها» انسجاما مع النمو الأكثر إنصافا وشمولا. ومن شأن دفع أموال للاقتصادات النامية للإبقاء على الكربون، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للاحتراق العالمي، داخل الغابات أن يساعد على التغلب على الحوافز لإزالة الغابات كالمعتاد.

من المشكلة إلى الحل

ثمة تسليم متزايد بأن تغير المناخ يشكل تهديدا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية على المستوى العالمي، ولا سيما للأسر المعيشية والبلدان الفقيرة. فالتعرض لكارثة طبيعية كبرى واحدة كإعصار مثلا، والذي يتوقع أن يكون أكثر تواترا وقسوة على كوكب يزداد احترارا، يمكن أن يؤدي إلى إزاحة البلد المعني من مسار النمو الاقتصادي الخاص به لعدة عقود (دراسة Hsiang and Jina 2014).

وفي حين أن الجميع يعلم أن حرق الوقود الأحفوري يولد الانبعاثات التي تسبب تغير المناخ، إلا أن الدور الذي تلعبه إزالة الغابات ليس معلوما بنفس القدر، وحماية الغابات هو حل يتم الاستهانة به لهذه المشكلة. ففي كل مرة يتم فيها إزالة أو حرق مساحة من الغابات، يتم تحرير الكربون المخزن في جذوع الأشجار، والفروع، والأوراق إلى الغلاف الجوي. ويتجاوز مجموع مساهمة الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات ذلك الخاص بالاتحاد الأوروبي، ويقل فقط عن الصين والولايات المتحدة. ومن شأن وقف إزالة الغابات الاستوائية—والتي تجرد حاليا مساحة بحجم النمسا كل عام—أن يحد بدرجة كبيرة من الانبعاثات السنوية العالمية.

ونظرا لأن الغابات تستعيد الكربون عند نموها مرة أخرى، فيمكنها أيضا أن تخفف الانبعاثات من مصادر أخرى. وبعبارة أخرى، نظرا لأن الغابات تقنية طبيعية لاحتجاز الكربون وتخزينه، يمكنها أن تنتج انبعاثات سالبة صافية، والتي تعد ضرورية لبلوغ الهدف طويل الأجل لاتفاق باريس لعام ٢٠١٥ للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والمتمثل في تحقيق التوازن بين الانبعاثات وعمليات الإزالة. ومن شأن وقف إزالة الغابات الاستوائية والسماح للغابات النافعة بالتعافي أن يحقق تخفيضات تصل إلى ٣٠٪ من الانبعاثات الحالية (راجع الرسم البياني ١).

وكانت إمكانية أن تساهم الغابات في التخفيف أحد الأسباب التي جعلت اتفاق باريس يخصص المحافظة على الغابات باعتبارها فرصة مهمة

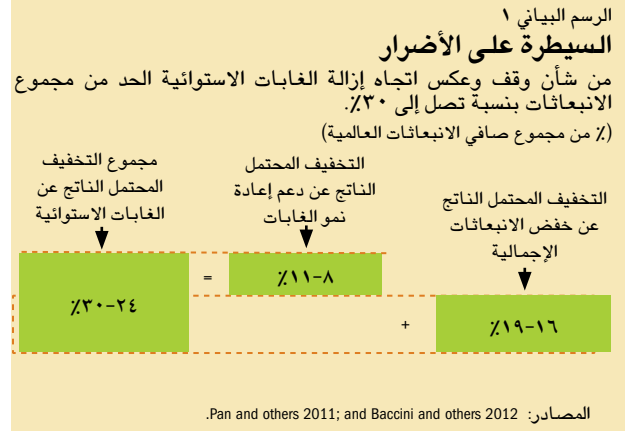
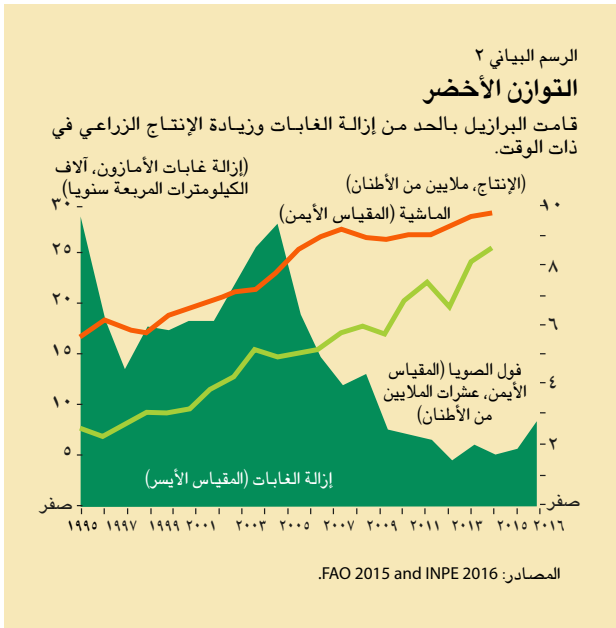
غير مرئية لصناع القرار الاقتصادي. وتعجز المسوح الإحصائية والحسابات القومية المعتادة عن رصد الدخل المعتمد على الغابات، وتُسند فعلياً لخدمات النظم الإيكولوجية القائمة على الغابات قيمة صفرية في التحليلات الاقتصادية. وتؤدي هذه المحاسبة الخاطئة إلى تحيز لصالح إزالة الغابات للاستخدامات الأخرى.

ولكن يبين التقييم الاقتصادي أن الخسائر الناجمة عن تدمير الغابات يمكن أن تكون كبيرة. فالحرائق الضخمة في إندونيسيا في عام ٢٠١٥، والتي أحرقت منطقة بحجم ولاية نيو جيرسي الأمريكية، هي مثال جيد. ويقدر البنك الدولي الخسائر الناجمة عن تلك الحرائق بمبلغ ١٦ مليار دولار، أي ضعف الإيرادات المحتملة من زراعة الأرض المحروقة بنخيل الزيت، والذي أدت زراعته إلى الكثير من إزالة الغابات (World Bank 2015). وقد ثبت أن تحديد ثمن خدمات الغابات يشكل تحدياً منهجياً كبيراً ولكن قياس قيمة الغابات لتخزين الكربون أمر ممكن ودقيق على نحو متزايد.

ممكن وميسور التكلفة

أوضحت البرازيل أنه من الممكن فصل نمو القطاع الزراعي عن فقدان الغابات. فعلى مدى عشر سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٤، خفضت البرازيل معدل إزالة الغابات في منطقة الأمازون بنحو ٨٠٪. واقترن هذا الانخفاض بزيادة إنتاج فول الصويا ولحم البقر، وهما من العوامل الرئيسية الدافعة لإزالة الغابات (راجع الرسم البياني ٢). ومن شأن إنجاز البرازيل تقويض التأكيد المتكرر من جانب أصحاب مصالح الأخشاب والصناعات الزراعية وحلفائهم من الحكومات بأن استغلال موارد الغابات وتحويلها إلى استخدامات أخرى ضروريان للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في المناطق الريفية.

والسؤال هو: كيف فعلت البرازيل ذلك؟ استجابة للدوائر المحلية والانتقادات الدولية الناتجة عن تدمير الغابات وانعدام القانون في منطقة الأمازون، حشدت البرازيل الإرادة السياسية لتنفيذ مجموعة من السياسات لكبح إزالة الغابات. وشملت هذه السياسات إنشاء مناطق محمية وأقاليم للسكان الأصليين، وعززت إنفاذ القانون ضد ممارسات قطع الأشجار وإزالة الغابات غير المشروعة، وشدت الائتمان



للتعاون الدولي. ويعتمد الاتفاق إطاراً لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+): توفر الدول الغنية تمويلاً قائماً على الأداء للاقتصادات النامية في مقابل خفض الانبعاثات القائمة على الغابات. ويمكن لمصادر الدخل هذه أن تعوض، على الأقل جزئياً، البلدان الغنية بالغابات عن الفوائد الضائعة من استغلالها.

وخلافاً لقطع الأشجار وتحويل الغابات إلى محاصيل موجهة للتصدير—والتي ترتبط بالفساد والنزاع والعنف في العديد من البلدان—فإن من شأن دفع أموال للبلدان الغنية بالغابات لحماية ناجحة للغابات أن يحسن إدارة الغابات. ويتطلب التمويل على أساس النتائج أن تقوم الحكومات برصد التقدم المحرز والإبلاغ به وفقاً لمؤشرات أداء متفق عليها، الأمر الذي يؤدي إلى إدارة للغابات تتسم بقدر أكبر من الشفافية والخضوع للمساءلة. علاوة على ذلك، فإن المدفوعات القائمة على النتائج تقلل من فرص الفساد.

مساهمات غير مرئية

تسير جهود الحد من إزالة الغابات جنباً إلى جنب مع النمو الشامل، وليس فقط من خلال حماية المناخ والحوكمة الرشيدة. فالمجتمعات في الغابات وحولها تجمع الأخشاب للوقود والفحم؛ والفواكه البرية والمكسرات والفطر والحشرات ولحوم الطرائد للأغذية؛ وتشكيلة واسعة من المواد النباتية للطب والزخرفة. وكشفت مسوح أجريت في ٢٤ بلداً أن منتجات الغابات بلغت ٢١٪ في المتوسط من دخل الأسرة المعيشية في هذه المجتمعات (دراسة Angelsen and others 2014).

لكن المساهمات الاقتصادية للغابات تذهب إلى ما هو أبعد من السلع لتشمل خدمات النظم الإيكولوجية المتاحة محلياً وعلى نطاق أوسع. وعلى نطاق المزارع والقرى، توفر الغابات موئلاً للطيور والخفافيش والحشرات التي تخصب المحاصيل؛ وتساعد على استقرار سفوح الجبال المعرضة للانزلاقات؛ وتحمي المجتمعات الساحلية من العواصف. وتوفر مستجمعات المياه في الغابات المياه العذبة للخزانات التي تولد الطاقة للسدود الكهرومائية، وتدعم أنظمة الري، وتحافظ على إمدادات المياه للبلديات. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن الغابات تلعب دوراً رئيسياً في توليد الأمطار الضرورية للحفاظ على الإنتاجية الزراعية عبر القارات (دراسة Lawrence and Vandecar 2015).

غير أن المساهمات الكثيرة والمتنوعة للغابات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوع والفقر والصحة والطاقة النظيفة والمياه النظيفة والسلامة من الكوارث هي في معظمها

الممنوح للبلديات التي يرتفع فيها معدل إزالة الغابات. بالإضافة إلى ذلك، وتحت ضغط من الناشطين، فرضت صناعة الصويا وقفا على الاستمداد من الأراضي التي أزيلت منها الغابات حديثا. وكانت التكنولوجيا القائمة على الأقمار الصناعية لرصد إزالة الغابات بمثابة أداة جديدة وقوية من أجل التنفيذ الفعال للسياسات وساعدت السلطات في الإمساك بمن يزيلون الغابات متلبسين. وقد أدت البيانات المستمدة من الأقمار الصناعية إلى زيادة الوعي العام بهذه المشكلة وتقوية الإرادة السياسية.

تسير جهود الحد من إزالة الغابات جنبا إلى جنب مع النمو الشامل

كذلك كشف مثال البرازيل الأساطير التي تحيط بأسباب إزالة الغابات. ففي منطقة الأمازون، كان مزارعو فول الصويا الأثرياء وأصحاب مزارع الماشية هم أكبر المستفيدين من إزالة الغابات—وليس المجتمعات الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي اعتمدت في الغالب على السلع والخدمات الحرجية للدخل والرفاهية. وفي الواقع، كان وجود الشعوب الأصلية في جميع أنحاء المناطق المدارية مرتبطا بالحفاظ على الغطاء الحرجي، في حين أن المحرك الرئيسي لفقدان الغابات الاستوائية هو التحويل التجاري النطاق للغابات لإنتاج السلع المتداولة عالميا مثل زيت النخيل وفول الصويا ولحم البقر واللّب والورق. وتعني حقوق الملكية التي تفتقر إلى التحديد الواضح والإنفاذ الصارم أن حدود الغابات غالبا ما تشكل بؤرة للصراع بين المتنافسين على موارد الغابات.

وثمة أمور تتسق كلها مع النمو الأكثر إنصافا وشمولا ألا وهي الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وتعزيز سيادة القانون، وجعل تخطيط وإدارة استخدام الأراضي أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. كما أن تكاليفها في متناول اليد: فتشير التقديرات إلى أن تكاليف التنفيذ في البرازيل التي تتحملها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وحكومات البلديات تقدر بنحو ٢ مليار دولار أو أقل من ٤ دولار للطن الواحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة (دراسة Fogliano de Souza Cunha and others 2016)، أي أقل كثيرا من التكلفة الاجتماعية لهذه الانبعاثات أو تكلفة تخفيض الانبعاثات في قطاعات أخرى.

وفي الواقع، يعد الحد من إزالة الغابات إحدى الطرق الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتخفيف من الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، مما يتيح التقدم الأقل تكلفة والأسرع نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس. ناهيك عن أن هذه الصفقة لا تشمل حتى قيمة الفوائد المحلية من الخدمات الحرجية غير الكربونية. وفي البرازيل، تشمل هذه الفوائد الحفاظ على مياه الأمطار التي تروي سلال الخبز الزراعية في الجنوب، والتخفيف من الجفاف، والحد من الرواسب خلف السدود في ثاني أكبر منتج في العالم للطاقة الكهرومائية.

الحلقة المفقودة

إن العلم الذي يربط إزالة الغابات بتغير المناخ، واقتصادات التخفيف القائم على الغابات وتقييم منافع التنمية، والنواحي السياسية لاتفاق باريس كلها جوانب تتم مواءمتها لدعم التعاون الدولي في سبيل حماية الغابات بطرق متوافقة مع النمو الشامل. والحلقة المفقودة هي التمويل القائم على الأداء. وقد تلقت البرازيل أكثر من مليار دولار من أموال مبادرة

خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+). ولكن هذا ليس سوى جزء بسيط من قيمة الانبعاثات المتجنبة نتيجة خفض إزالة الغابات. وفي العامين الماضيين، بدأ معدل إزالة الغابات في البرازيل في الزحف مرة أخرى نحو الزيادة، وهو ما يرجع جزئيا إلى التخفيضات المدفوعة بالتقشف في ميزانيات إنفاذ القوانين.

وهناك عدد من المصادر المحتملة لتمويل جهود خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) بخلاف ميزانيات المساعدات المحدودة. فيعكف صندوق المناخ الأخضر على وضع آلية تمويل لجهود خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+). وتنتظر ولاية كاليفورنيا الأمريكية والمنظمة الدولية للطيران المدني في تطبيق الموازنات الحرجية الدولية (international forest offsets) كجزء من برامجها لخفض الانبعاثات. ولكن هذه المبادرات لاتزال وليدة ولم تتّرحم بعد إلى حوافز ملموسة لصناع القرار في البلدان الغنية بالغابات.

وباستخدام الأدوات المالية المناسبة، يمكن للمدفوعات العامة أو الخاصة المضمونة القائمة على الأداء في تخفيض الانبعاثات المعتمدة على الغابات أن تحول التدفق المستقبلي لخدمات عزل الكربون إلى أصول قابلة للتمويل. وسوف تكون إعادة توظيف الأموال التي تدعم الآن الوقود الأحفوري مصدرا مناسباً بشكل خاص لتمويل كل من المدفوعات المحلية والدولية. وبدلا من المساعدات، يتعين النظر إلى مدفوعات مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) كمشتريات خدمة يحتاجها العالم على وجه السرعة.

وبدون زيادة كبيرة في توافر التمويل القائم على النتائج، ستظل مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) فكرة عظيمة لم يتم تجربتها إلا في حالات قليلة. وسوف تمثل فرصة ضائعة لوضع يكسب فيه الجميع بالنسبة للمناخ والتنمية. ■

فرانسيس سيمور وجونا بوش كلاهما زميل أول في مركز التنمية العالمية ومؤلفا، *Why Forests? Why Now? The Science, Economics, and Politics of Tropical Forests and Climate Change.*

المراجع:

Angelsen, Arild, and others. 2014. "Environmental Income and Rural Livelihoods: A Global-Comparative Analysis." *World Development* 64: S12–28.

Baccini, A., and others. 2012. "Estimated Carbon Dioxide Emissions from Tropical Deforestation Improved by Carbon-Density Maps." *Nature Climate Change* 2 (3): 182–85.

Fogliano de Souza Cunha, Felipe A., and others. 2016. "The Implementation Costs of Forest Conservation Policies in Brazil." *Ecological Economics* 130: 209–20.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Statistics Division, "Production quantities by country," updated 2015, http://faostat3.fao.org/browse/O/*E

Hsiang, S. M., and A. S. Jina. 2014. "The Causal Effect of Environmental Catastrophe on Long-Run Economic Growth: Evidence from 6,700 Cyclones." *NBER Working Paper 20352*, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Lawrence, D., and K. Vandecar. 2015. "Effects of Tropical Deforestation on Climate and Agriculture." *Nature Climate Change* 5 (1): 27–36.

National Institute for Space Research (INPE). 2016. "Projeto Prodes: Monitoramento da Floresta Amazônica Brasileira Por Satelite." <http://www.obt.inpe.br/prodes/index.php>

Pan, Yude, and others. 2011. "A Large and Persistent Carbon Sink in the World's Forests." *Science* 333 (6045): 988–93.

World Bank. 2015. "Reforming amid Uncertainty." *Indonesia Economic Quarterly* (December).

مزيج خطير

إذا كانت المؤسسات المالية تجمع بين الأنشطة المصرفية والأنشطة غير المصرفية فثمة مخاطر محتملة.

رالف شامي وكونيل فولنكامب وتوماس كوزيمانو وسيلين روشون

في عام ٢٠١٠، وهي قاعدة تحظر على البنوك ممارسة أنشطة التجارة في الممتلكات (أي باستخدام أموالها الخاصة بدلا من المتاجرة لحساب العملاء). وفي أوروبا، اقترحت الجهات التنظيمية في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من إجراءات التطويق — أي فصل الوظائف التقليدية للبنوك عن باقي عملياتها.

غير أن هذه الإجراءات تستند بشكل أكبر إلى مخاوف من وقوع أحداث سلبية محتملة وليس إلى تجارب واقعية. ويبدو أن ضعف آليات اتخاذ قرارات الإقراض لدى البنوك والعديد من جهات الإقراض غير المصرفية هو السبب الرئيسي وراء الأزمة، وليس الأنشطة غير التقليدية مثل التجارة في الممتلكات. ولكن قد يكون من الضروري حماية الأنشطة المصرفية التقليدية من الضرر المحتمل الذي قد ينشأ نتيجة الأنشطة المالية الأخرى التي تمارسها البنوك. وينبغي أن يستند هذا القرار إلى تحليل دقيق للمخاطر الناتجة عن الجمع بين النشاط المصرفي والخدمات المالية الأخرى في شركة واحدة.

أكبر البنوك في العالم ليست مجرد بنوك — فهي بمثابة أسواق مالية تكتتب في الأوراق المالية وتدير صناديق الاستثمار وتقوم بدور الوسيط إلى جانب إقراض الأموال. وتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية المختلفة يؤدي إلى زيادة أرباح هذه المؤسسات — سواء كانت بنوك شاملة تقوم بجميع هذه الوظائف كجزء من نشاطها أو شركات قابضة تمتلك جهات تقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية منفصلة.

ولكن العديد من الجهات التنظيمية ترى أن اجتماع كل هذه الأنشطة تحت سقف واحد يضيف مخاطر جديدة قد تعرض المؤسسة والنظام المالي ككل للخطر. وعقب الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨، اقترحت الجهات التنظيمية في عدد من البلدان قواعد بهدف فصل أنشطة الصيرفة التقليدية (تلقى الودائع وتقديم القروض) عن المخاطر المصاحبة للخدمات المالية الأخرى. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، صدرت قاعدة فولكر كجزء من قانون دود-فرانك

التمييز بين المخاطر

توصلنا إلى وجود اختلاف مهم بين المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية التقليدية والمخاطر المصاحبة للأنشطة المالية الأخرى التي تسهم في تفسير السبب وراء المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة ممارسة الأنشطة غير التقليدية استنادا إلى فئتين من المخاطر: المخاطر متباطئة النمو والمخاطر متسارعة النمو.

ويستغرق تراكم المخاطر المالية متباطئة النمو وقتا طويلا وتتسبب في خسائر على مدى فترات طويلة قد تصل إلى شهور أو حتى سنوات. ونظرا لأن هذه المخاطر تتراكم ببطء نسبيا، فإنها غالبا ما تعطي إنذارا مسبقا باحتمالية وقوع خسائر مستقبلية. ومخاطر الائتمان، أو مخاطر عدم السداد، هي أهم مثال على المخاطر المالية متباطئة النمو. ففي كثير من الأحيان يمر المقترضون بفترات تتراجع خلالها المبيعات أو مصادر الدخل الأخرى التي تشير إلى أنهم سيواجهون صعوبة في سداد قروضهم. وتتيح هذه العملية الطويلة وقتا كافيا للبنوك لاتخاذ الخطوات اللازمة للحد من أضرار عدم السداد أو حتى منعها. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنوك العمل مع عملائها على الحيلولة دون



الأمان أولاً

تحسنت النسب المالية الأساسية لأكثر خمس شركات قابضة مصرفية في الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨.

(% من مجموع الأصول أو الأصول المرجحة بالمخاطر)

التاريخ	رأس المال الأساسي	الرفع المالي	القروض	الأوراق المالية الودائع
مارس ٢٠١٦	١٠,٢٨	١١,٩٨	٤٤,٨٠	٢٢,٩٣
مارس ٢٠٠٨	٦,٧٢	٨,٩٢	٤٢,٤٤	٢٤,٢٤

المصادر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: أكبر خمس شركات قابضة مصرفية أمريكية (بترتيب تنازلي من حيث مجموع الأصول) هي جي بي مورغان تشيس وبنك أوف أمريكا وسي تي غروب وويلز فارغو وغولدمان ساكس. ويتكون رأس المال الأساسي في معظمه من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة. ويعبر عن النسبة باستخدام الأصول المرجحة بالمخاطر. والرفع المالي هو رأس المال الأساسي زائدا السندات الأطول أجلا مثل الدين القانوي. ويعبر عن هذه النسبة أيضا باستخدام الأصول المرجحة بالمخاطر. ويعبر عن القروض والأوراق المالية والودائع كنسبة من مجموع الأصول.

حماية شعبة الأنشطة المصرفية وشعبة الاستثمار من الخسائر. فضلا على ذلك، نظرا لأن أنشطة المتاجرة سريعة بطبيعتها، قد تكون أرباح شعبة الاستثمار أكثر تواترا مقارنة بأرباح شعبة الأنشطة المصرفية، مما يبسر مراكمة رأس المال في الشركة.

- يمكن لشعبة الاستثمار أيضا مساعدة المؤسسة ككل، بما في ذلك شعبة الأنشطة المصرفية، في التحوط من مخاطر أسعار الفائدة. وتواجه شعبة الأنشطة المصرفية مخاطر أسعار فائدة مرتفعة نظرا لأن البنوك تميل إلى الاقتراض لفترات زمنية قصيرة وتقرض لفترات زمنية أطول. ويعني ذلك أن التغيرات في أسعار الفائدة، لا سيما ارتفاع أسعار الفائدة، لا تؤدي إلى انخفاض دخل البنك فحسب، بل إلى انخفاض قيمة رأسمال البنك أيضا. ولا يتوافر للبنوك سوى عدد محدود من وسائل التحوط من مخاطر أسعار الفائدة، وهي وسائل مكلفة للغاية. غير أن شعبة الاستثمار بالبنك قد يمكنها المساعدة في هذا الشأن من خلال تحقيق أرباح متاجرة من التغيرات في أسعار الفائدة توازن الخسائر التي تتكبدها شعبة الأنشطة المصرفية نتيجة هذه التغيرات.

ولكن من المحتمل كذلك وقوع تطورات سلبية قد تكون حادة للغاية. إذ يمكن لمديري شعبة الاستثمار استغلال تباطؤ معدل شعبة الأنشطة المصرفية لصالحهم. فإذا تحملت شعبة الاستثمار مخاطر مفرطة، فإنها ستحقق أرباحا أكبر إذا لم تتراجع جودة هذه الانكشافات. ولكن إذا تراجعت جودة الانكشافات، تلجأ شعبة الاستثمار إلى الاحتياطات الإضافية بما يمكنها من تحمل هذه الخسائر — أي رأس المال الذي تم تجنيبه لصالح شعبة الأنشطة المصرفية. ونظرا لأن شعبة الاستثمار تتحمل مخاطر متسارعة النمو، فإنه دائما ما تكون لها ميزة الأسبقية، مما يعني أن قطاع الإقراض يكون عرضة للمخاطر الناتجة عن قرارات الاستثمار. لذلك فإن مديري شعبة الاستثمار داخل البنوك الكبرى سيكون لديهم حافز قوي لتحمل مخاطر أعلى مقارنة بمديري الاستثمار في حالة كانت شعبة الاستثمار شركة مستقلة. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر الأعلى إلى إفلاس المؤسسة بالكامل، حتى وإن كانت شعبة الأنشطة المصرفية تدير مخاطر الائتمان بكفاءة.

وبالتالي، فإن البنوك التي تجمع بين مخاطر الائتمان متباطئة النمو والمخاطر السوقية متسارعة النمو قد تكون أكثر عرضة للعسر المالي من البنوك التي لا تجمع بين هذين النوعين من المخاطر. وينبغي على الإدارة العليا في البنوك الكبرى العمل لصالح المؤسسة ككل من خلال ضمان تحمل مديري شعبة الأنشطة المصرفية وشعبة الاستثمار للمخاطر التي تراعي معايير الحيطة. ويمكن للرؤساء التنفيذيين لهذه البنوك التخفيف

توقفهم عن السداد من خلال خفض مدفوعات السداد أو تأجيلها مؤقتا. وحتى إذا توقف المقرض عن السداد، يكون لدى البنك وقت كاف للعمل مع العميل على إعادة هيكلة القرض بغرض الحد من الخسائر قدر الإمكان.

أما المخاطر متسارعة النمو، فتتطور سريعا وتسبب في أضرار على مدى فترات قصيرة للغاية. ولا تعطي عادة أي إنذارات موثوقة، ولذلك يكون من الصعب للغاية التنبؤ بالوقت الذي تتحول فيه المخاطر متسارعة النمو إلى أحداث مسببة للخسائر. وأهم مثال على المخاطر متسارعة النمو هو مخاطر السوق — أي الخسائر المحتملة التي قد تنتج عن التغيرات في الأسعار السوقية للأصول. ففي هذه الأيام التي تشهد أسواقا تعمل لمدة ٢٤ ساعة يوميا وعمليات متاجرة يتم تنفيذها باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات اتصالات إلكترونية، يمكن أن تتغير الأسعار السوقية تغيرا حادا خلال دقائق أو ثوان. فعلى سبيل المثال، شهدت أسواق الأسهم والسندات حول العالم انخفاضات مفاجئة خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت الأسعار السوقية خلال دقائق بأضعاف التغيرات السعرية اليومية المعتادة.

ونظرا لأن المخاطر متسارعة النمو لا يمكن التنبؤ بها، فإنها تفرض تحديات خاصة على المديرين الماليين الذين يحاولون التبرع من الاستثمارات المكتشفة لهذه المخاطر. فإذا قدر المديرون المخاطر متسارعة النمو بأقل من حجمها الحقيقي — وتسببت هذه المخاطر في خسائر أكبر كثيرا من المتوقع — قد ينخفض رأسمال الشركة انخفاضا كبيرا على الفور. وفي حالة المخاطر متسارعة النمو، لا يمكن عادة التخفيف من حدة أضرار الخسائر وقت (أو عقب) وقوعها.

وبالتالي، يجب إدارة المخاطر متباطئة النمو والمخاطر متسارعة النمو بطريقة مختلفة. كذلك قد يتعين هيكلة وتنظيم الشركات التي تتحمل هذه المخاطر بشكل مختلف. ولهذا السبب، فإن الجمع بين هذه الأنواع المختلفة للغاية من المخاطر في نفس المؤسسة قد يكون خطيرا — لأن هذين النوعين من المخاطر لا يتوافقان مع بعضهما البعض بالضرورة.

فعلى سبيل المثال، قد يوجد بنك كبير (أو شركة قابضة مصرفية) يقبل الودائع ويقدم القروض، ولكنه يتضمن أيضا شعبة تستثمر في الأوراق المالية الحكومية. وتتحمل شعبة الأنشطة المصرفية مخاطر الائتمان متباطئة النمو الناتجة عن الإقراض، بينما تتحمل شعبة الاستثمار المخاطر السوقية متسارعة النمو الناتجة عن الاستثمار والمتاجرة. وتقدم شعبة الأنشطة المصرفية عددا محدودا نسبيا من القروض الجديدة في اليوم الواحد، بينما يتغير باستمرار حجم الحافظة لدى شعبة الاستثمار نتيجة شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (راجع الجدول).

الصيرفة والمتاجرة

تتطور مخاطر شعبة الأنشطة المصرفية ببطء نظرا لأن التغير اليومي في حجم الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان محدود، كما أن مخاطر الائتمان من المخاطر المالية متباطئة النمو. بينما قد تتطور مخاطر شعبة الأنشطة الاستثمارية تطورا حادا من يوم إلى آخر أو حتى من دقيقة لأخرى. والمخاطر السوقية ليست من المخاطر متسارعة النمو فحسب — فقد تنهار السوق في أي لحظة — ولكن قيام شعبة الاستثمار بالمتاجرة بشكل مستمر يمكن أن يؤدي إلى تغيرات سريعة في حجم انكشاف شعبة الاستثمار للمخاطر السوقية. وفي الواقع، نظرا لأن مديري الاستثمار يمكنهم تعديل حجم انكشاف البنك حسب المخاطر متسارعة النمو بصورة لحظية، فإنهم قادرون على تحديد المخاطر الكلية التي يتحملها البنك بدقة.

ويوجد جانبان لهذا المزيج، فمن ناحية، يمكن لشعبة الأنشطة المصرفية والمؤسسة ككل الاستفادة منه:

- تسهم الأرباح المتوقعة لشعبة الاستثمار في تنويع إيرادات المؤسسة ككل. كذلك يمكن احتجاز جزء من أرباح شعبة الاستثمار لزيادة الاحتياطات الرأسمالية الكلية للبنك — التي تساعد في

وقد يبدو للوهلة الأولى أن أفضل سياسة هي الفصل بين المخاطر متباطئة النمو والمخاطر متسارعة النمو وفقا لآراء مؤيدي سياسات مثل سياسة التطويق. غير أن هذه السياسة لن تحرم البنوك من مزايا التحوط الناتجة عن إدارة المخاطر متسارعة النمو فحسب، ولكنها قد تؤثر سلبا أيضا على الاستقرار المالي. وعلى سبيل المثال، فإن فقدان قطاع الاستثمارات لقدرته على بيع الأصول المقترضة (أي الأصول التي لا يمتلكها وقت إبرام اتفاقية البيع) سيتيح للبنوك شراء (وحيازة) الأوراق المالية فقط. وقد يؤدي ذلك إلى عجز في السيولة السوقية، مما قد يحد من الثقة في الأسواق ويؤثر سلبا على الاستقرار المالي ككل.

عدم مواكبة التغيرات التي تطرأ على القطاع هو حقيقة واقعة بالنسبة للجهات التنظيمية.

غير أن البدائل التنظيمية لسياسة التطويق يجب أن تقاوم الإغراءات التي قد يتعرض لها مديرو الاستثمار لاستغلال المخاطر متسارعة النمو بشكل يعرض المؤسسة والمجتمع ككل للخطر. وتشير الأبحاث التي قمنا بإجرائها إلى أن هذه البدائل التنظيمية يجب أن تركز على تعزيز الرقابة على الحوكمة المصرفية ومساءلة المديرين عن اكتشاف المخاطر وقياسها ومراقبتها ورصدها. وتطبق الولايات المتحدة على سبيل المثال تقييما للبنوك يركز على الحوكمة، حيث يتم تقييم رأس المال وجودة الأصول والإدارة والإيرادات والسيولة والحساسية تجاه الأسواق. ولكن قد يتعين على الجهات التنظيمية ومديري البنوك التعاون معا بصورة أقرب في حالة السماح للبنوك بالجمع بين المخاطر متسارعة النمو والمخاطر متباطئة النمو. فعلى سبيل المثال، قد يتعين على أجهزة الرقابة المصرفية مراجعة اختيارات البنوك لشاغلي مناصب مديري القطاعات والمديرين في المستويات الأقل للتأكد من أنهم يعكسون قيم الإدارة العليا للبنوك، بما في ذلك القدرة على تحمل المخاطر والإقراض. ويظهر نفس هذا الاتجاه في الإصدار الأخير من المعايير الرأسمالية الدولية التي أقرتها مجموعة أجهزة التنظيم المالي المنبثقة عن لجنة بازل، حيث تتطلب هذه المعايير مراجعة تعويضات موظفي البنوك. وكان مجلس الاستقرار المالي، وهو الراصد الدولي للنظام المالي العالمي، قد أشار في مجموعة المبادئ والمعايير الصادرة عنه بشأن أفضل ممارسات التعويضات إلى تزايد تركيز أجهزة الرقابة المصرفية على «إرساء ثقافة السلوك الحسن» بين موظفي البنوك، مما يشير إلى أن العديد من الجهات التنظيمية تشجع البنوك بالفعل على تحسين العنصر «البشري» في ممارسات إدارة المخاطر. ■

رالف شامي مدير مساعد في معهد صندوق النقد الدولي للتنمية القدرات، وكونيل فولنكامب أستاذ اقتصاد في جامعة ديوك، وتوماس كوزيمانو أستاذ مالية متقاعد في جامعة نوتر دام، وسيلين روشون اقتصادي أول في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة.

يستند هذا المقال إلى دراسة تصدر قريبا بعنوان: "Financial Regulation and the Speed of Financial Risks" من تأليف رالف شامي وكونيل فولنكامب وتوماس كوزيمانو وسيلين روشون، وورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان: "What's Different about Bank Holding Companies?" من تأليف رالف شامي وتوماس كوزيمانو وجون ما وسيلين روشون.

من حدة المشكلة إلى حد ما من خلال اختيار مدير يتميز بالكفاءة لإدارة شعبة الاستثمار. وكلما زاد الحافز في شعبة الاستثمار على الانكشاف لمزيد من المخاطر متسارعة النمو، أصبح مديرو شعبة الاستثمار أقل تجنباً للمخاطر. لذلك، كلما زاد التزام مدير شعبة الاستثمار بمعايير التحوط، تراجعت احتمالات الإفراط في تحمل المخاطر متسارعة النمو.

التزام المديرين بمعايير التحوط

ولكن يوجد أيضا دور مهم للجهات التنظيمية. إذ تتبع جهات التنظيم المصرفي حول العالم نظاما موحدًا إلى حد ما لتقييم المؤسسات المالية، ويركز هذا النظام على عدة عناصر لا تقتصر على القدرة الفنية لمديري البنوك ولكنها تشمل أيضا صفاتهم الشخصية. وهذا التركيز على جودة الإدارة في عملية الرقابة المصرفية يتيح للجهات التنظيمية التدخل في اختيار فريق الإدارة في البنوك. لذلك يمكن أن تفرض أجهزة الرقابة المصرفية على الرؤساء التنفيذيين للبنوك الكبرى اختيار مديري شعبة الاستثمار على درجة كافية من الحذر والتحوط. ولكن العثور على معيار رقابي موضوعي لتقييم مدى تحوط مديري الاستثمار قد يكون أمرا صعبا ومثيرا للجدل.

وكحل بديل للحد من احتمالات تعرض المؤسسة المالية بالكامل لحالة من العسر المالي بسبب أنشطة شعبة الاستثمار، يمكن لأجهزة الرقابة المصرفية فرض حدود صارمة على حجم المخاطر التي يمكن لشعبة الاستثمار في البنوك الكبرى تحملها. ولكن قد تجد الجهات التنظيمية صعوبة بالغة أيضا في تنفيذ ذلك، نظرا لأن المخاطر متسارعة النمو أكثر صعوبة في التنبؤ بها مقارنة بالمخاطر متباطئة النمو. وتطبق في الوقت الحالي استراتيجية لإدراج بنود في العقود التي تحدد تعويضات المضاربين والمديرين تنص على تأجيل جزء كبير من المكافآت التي تتحدد على أساس الأداء وحرمانهم منها في حال أدت مراكز المتاجرة إلى خسائر في السنوات اللاحقة. وهذا الشرط الذي يطلق عليه شرط العدول أو التراجع يحد من الحافز على تحمل أنواع معينة من المخاطر التي تغطي فترات أطول، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان سيسهم في الحد من الحوافز الكلية على تحمل المخاطر.

غير أن هذا المأزق التنظيمي ليس جديدا. فعدم مواكبة التغيرات التي تطرأ على القطاع هو حقيقة واقعة بالنسبة للجهات التنظيمية، وعادة ما يشار إلى ذلك باسم الدورة التنظيمية — حيث تؤدي الأزمة إلى ظهور قوانين وقواعد وهيئات جديدة، ولكن القواعد التنظيمية الجديدة تفتح مجالا غير متوقع لوقوع الضرر.

والسمة الجديدة للأسواق في الوقت الحالي هي السرعة والانكشاف للمخاطر متسارعة النمو، مثل حوافز الاستثمارات أو مراكز المتاجرة. إضافة إلى ذلك، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت أجهزة الرقابة المصرفية — أو جهات التنظيم المالي — يمكنها مراقبة وإنفاذ الضوابط التي تفرضها على شعبة الاستثمار في البنوك الكبرى. ويعني ذلك أنه قد يكون أداء شعبة الاستثمار جيدا في يوم ما ثم تعيد ترتيب مراكزها وتؤدي إلى إفلاس البنك في اليوم التالي. ونظرا لأن المراجعات الرقابية تتم بشكل دوري، يمكن أن تتسبب المخاطر متسارعة النمو في عسر مالي فيما بين المراجعات.

الفصل بين المخاطر

لكن زيادة تواتر المراجعات الرقابية ليست هي الحل. فالرصد والإشراف المستمرين لن يكونا مكلفين للغاية فحسب، بل إن العملية ستكون أشبه بالتدخل في العمليات اليومية للبنك. ولا يوجد داعي لهذه التكلفة الإضافية أو هذا التدخل لتعزيز الأمان والسلامة في القطاع المصرفي.

ثروة الأمم التي لا ينبغي حرقها

من شأن العمل الناجح للتصدي لتغير المناخ أن يقلل من قيمة موارد الوقود الأحفوري في العديد من البلدان الأشد فقرا في العالم

جيمس كست، وديفيد مانلي، وجورجا تشيكيئاتو

الرئيسية. ثانيا، لديها قدرة محدودة على تنويع اقتصاداتها ومصادر الإيرادات الحكومية، وسوف تستغرق وقتا أطول للقيام بذلك مقارنة بالبلدان الأقل اعتمادا على رواسب الوقود الأحفوري. وأخيرا، تمارس القوى الاقتصادية والسياسية في العديد من هذه البلدان ضغوطا للاستثمار في الصناعات والشركات الوطنية والمشاريع القائمة على الوقود الأحفوري، مما يؤدي في الأساس إلى مضاعفة الخطر وتفاقم العواقب النهائية لتراجع الطلب على مواردها الطبيعية (راجع الخارطة).

مخاطر الكربون

والأمر الذي يبدو واضحا لجميع العلماء تقريبا الذين يدرسون هذه القضية هو أن العالم لا يمكن أن يستهلك كل احتياطياته من النفط والغاز والفحم دون عواقب كارثية على المناخ. وللد من الزيادة في درجات الحرارة العالمية إلى ٢ درجة مئوية—وهو الهدف الأكثر تحفظا من بين الأهداف التي اتفقت عليها الحكومات في محادثات تغير المناخ في باريس عام ٢٠١٥—يجب أن يبقى أكثر من ثلثي الاحتياطيات الحالية المعروفة، ناهيك عن تلك التي لم تُكتشف بعد (راجع الجدول ١)، في باطن الأرض (IEA 2012).

لتحقيق أهداف تغير المناخ، يجب أن يخفض العالم من استهلاك الوقود الأحفوري بشكل كبير. ولكن النجاح على صعيد تغير المناخ قد يضع البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري في وضع يكاد يكون خاسرا. وإذا لم يتحقق أي تقدم في مكافحة تغير المناخ، من المرجح أن تتعرض البلدان الفقيرة للأذى بشكل غير متناسب من جراء الفيضانات ونوبات الجفاف والمشاكل الأخرى المتعلقة بالطقس التي تنتج عن كوكب يزداد احترارا. ولكن إذا كانت هناك إجراءات عالمية ناجحة للتصدي لتغير المناخ، فمن المرجح أن تواجه البلدان الأشد فقرا الغنية بالوقود الأحفوري انخفاضا حادا في قيمة رواسب الفحم والغاز والنفط لديها. وإذا تحول العالم بشكل دائم بعيدا عن استخدام الوقود الأحفوري، فإن النتيجة المحتملة هي الانخفاض الكبير في قيمة ثرواتها الوطنية والطبيعية.

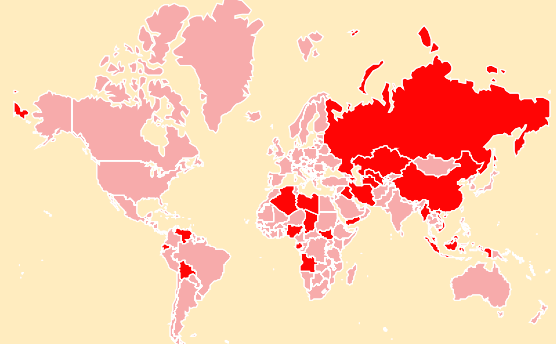
وتواجه هذه البلدان ثلاثة تحديات من نوع خاص. أولا، لديها نسبة أعلى من ثروتها الوطنية في خطر مقارنة بالبلدان الأغنى، ولديها في المتوسط سنوات أكثر من الاحتياطيات مقارنة بشركات النفط والغاز

عمال يجرون صيانة على وحدة ضخ النفط في أكتاو، كازاخستان.



الثروة المعرضة للخطر

تواجه البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري انخفاضا في الطلب على احتياطياتها من النفط والغاز والفحم في حال نجح العالم في الحد من استخدام المنتجات التي ينبعث منها الكربون.



المصادر: بريتيش بتروليوم (BP)، المراجعة الإحصائية (Statistical Review)، ٢٠١٥؛ وحسابات المؤلفين. ملاحظة: البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري موضحة باللون الأحمر. وهذه هي بلدان نامية تبلغ فيها قيمة إنتاج الوقود الأحفوري ١٠٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي أو تبلغ فيها قيمة احتياطيات الوقود الأحفوري ٢٥٪ أو أكثر من الثروة الوطنية في البلاد.

الجدول ١

ينبغي أن يُترك في باطن الأرض

لحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية لأكثر من ٢ درجة مئوية، يجب أن يظل جزء كبير من الوقود الأحفوري في العالم غير محترق.

البلد / المنطقة	النفط		الغاز الطبيعي		الفحم
	مليار برميل	% من مجموع الاحتياطيات	تريليون قدم مكعب	% من مجموع الاحتياطيات	
إفريقيا	٢٨	٢٦	٤,٤	٣٤	٩٠
كندا	٤٠	٧٥	٠,٣	٢٤	٨٢
الصين والهند	٩	٢٥	٢,٥	٥٣	٧٧
الاتحاد السوفيتي السابق	٢٨	١٩	٣٦	٥٩	٩٧
أمريكا الوسطى والجنوبية	٦٣	٤٢	٥	٥٦	٧٣
أوروبا	٥,٣	٢١	٠,٣	٦	٨٩
الشرق الأوسط	٢٦٤	٣٨	٤٧	٦١	٩٩
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والباسيفيكي	٢,٧	٤٦	٢	٥١	٩٥
بلدان آسيا النامية الأخرى	٢,٨	١٢	٢,١	٢٢	٦٠
الولايات المتحدة	٤,٦	٩	٠,٥	٦	٩٥
العالم	٤٤٩	٣٥	١٠٠	٥٢	٨٨

المصادر: دراسة 2015 من McGlade and Ekins؛ وحسابات المؤلفين.

ملاحظة: تمثل النسب الاحتياطيات المقدرة التي يجب أن تبقى غير محترقة قبل عام ٢٠٥٠ كنسبة من مجموع الاحتياطيات في البلد أو المنطقة: بلدان آسيا النامية الأخرى = جميع البلدان الآسيوية باستثناء الاقتصادات المتقدمة (اليابان وكوريا وسنغافورة) والشرق الأوسط والصين والهند.

طفرات كبيرة—وغير مرجحة—في التكنولوجيا لرصد الكربون المنبعث من الوقود الأحفوري، فإن الانخفاض الحاد في الطلب على النفط والغاز والفحم سوف يكون دائما.

ومن المحتمل أن تكون «مخاطر سوق الكربون» هذه كارثية لاقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الغنية بالوقود الأحفوري. فبينما يتمتع العديد منها بمزايا استخراج الوقود الأحفوري، بما في ذلك الأرباح الزائدة الكبيرة المرتبطة أحيانا بصناعات النفط والغاز، إلا أنها فشلت في العادة في تنويع اقتصاداتها. أما البلدان التي اكتشفت وقودها الأحفوري في الآونة الأخيرة فقد تجد نفسها أنها وصلت «متأخرة كثيرا إلى الحفل». وبالنسبة لهذه البلدان، تسلط مخاطر سوق الكربون الضوء على ثلاث نقاط ضعف:

- بصفة عامة، فإن البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري عرضة بشكل كبير لمخاطر انكماش سوق النفط والغاز الطبيعي والفحم. فهبوط أسعار الوقود الأحفوري للمنتجين يقلل بشكل ملحوظ الأرباح الزائدة المتاحة من استخراج الوقود الأحفوري على الاستثمارات القائمة ويجعل مواصلة تطوير الاحتياطيات أقل ربحية. وإذا ما بقيت هذه الاحتياطيات في باطن الأرض، سوف تقل الإيرادات الحكومية المستقبلية من استخراج الوقود الأحفوري مثل غيرها من الفوائد للاقتصاد المحلي، مثل توفير فرص العمل. ونظرا لأن احتياطيات الوقود تمثل جزءا كبيرا من الثروة الوطنية لهذه البلدان، فإنها أكثر عرضة للخطر في حالة الانخفاض الدائم في الأسعار مقارنة بالبلدان الأغنى وتلك الأقل حظا من ثروة الوقود الأحفوري. وهذه البلدان لديها نسبة وسيطة من احتياطيات الوقود الأحفوري إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٣,٦، وهو ما يعني أن قيمة الثروة الوطنية الكامنة في هذه الاحتياطيات تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف مجموع ناتجها الاقتصادي. ومن شأن انخفاض الطلب على النفط والغاز أن يستنزف الإيرادات المهمة التي يمكن للحكومات أن تنفقها على الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية. علاوة على ذلك، تمثل صادرات الوقود الأحفوري في الغالب مصدرا رئيسيا للنقد الحكومي—تشكل ما يزيد على ٥٠٪ من الميزانيات الحكومية في أكبر ١٥ بلدا منتجا للنفط والغاز بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ (دراسة Venables 2016).

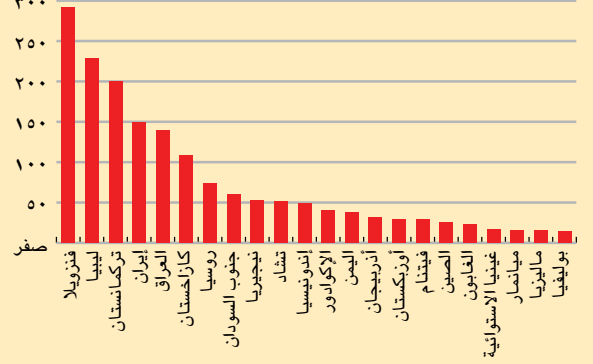
- وقد تكون البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري أقل قدرة على تنويع أصولها بعيدا عن هذا الخطر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة أو شركات الوقود الأحفوري. وتتوقف قدرتها على التنويع أو تقليل تعرض ثرواتها لمخاطر سوق الكربون على المدة التي تستغرقها في تحويل الأصول المرتبطة بالوقود الأحفوري إلى أصول أخرى غير مرتبطة به وتكلفة هذا التحويل، وكذلك على قدرة الاقتصاد على تطوير القطاعات الإنتاجية القوية الأخرى.

وقد حذر محللون من أن مخاطر سوق الكربون يمكن أن تؤدي إلى تحويل أصول شركات الوقود الأحفوري إلى أصول جانحة (stranded) (دراسة 2013 Leaton)، ولكن البلدان أكثر عرضة للخطر من الشركات الخاصة. فالأكثر صعوبة على البلدان مقارنة بالشركات هو تحويل رأس المال والقدرات إلى تكنولوجيات طاقة متجددة أو غيرها من الأنشطة، كما أن البلدان مقيدة—جغرافيا ودستوريا—بملكية الاحتياطيات، والتي لا يمكن بيعها بشكل مباشر ولكن إصدار تراخيص للشركات بتطويرها. وعلى عكس العديد من البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري، تمتلك الشركات حقوق تطوير عدد قليل نسبيا من الاحتياطيات—وتلك لديها معدلات إنتاج عالية نسبيا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣، بلغت نسبتا الاحتياطي إلى الإنتاج لجميع شركات النفط والغاز ١٢,٨ سنة ١٣,٩ سنة، على التوالي (EY 2013). ويمكن للشركات استنفاد احتياطياتها القائمة في أقل من ١٥ عاما، إذا أرادت.

الاستفادة من الوقود الأحفوري

في إطار المستويات الحالية من الإنتاج السنوي كنسبة مئوية من الاحتياطيات، سوف يستغرق معظم البلدان ٤٥ عاماً أو أكثر لتصفية ثروتها من الوقود الأحفوري.

(الاحتياطيات المرصدة إلى الإنتاج، سنوات)



مصادر: بريتيش بتروليوم (BP)، المراجعة الإحصائية (Statistical Review)، ٢٠١٥؛ وحسابات المؤلفين.

طريق زيادة مجموع حصة أصول البلد المعني المعرضة لخطر تراجع الطلب على الوقود الأحفوري. وأخيراً، اتجهت البلدان الغنية بالوقود الأحفوري إلى تطوير اقتصادات تستخدم الكثير من المنتجات القائمة على الكربون. وتبين البحوث أن منتجي البترول والفحم يتسببون في انبعاث كمية أكبر بكثير من الكربون لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالبلدان التي لا تنتج النفط أو الفحم. والسبب الرئيسي هو أن البلدان الغنية بالوقود الأحفوري تميل إلى دعم استهلاك الوقود مثل البنزين (دراسة 2013 Friedrichs and Inderwildi).

آفاق السياسات

هناك أربع دلالات متعلقة بالسياسات تنشأ عن مخاطر سوق الكربون يتعين على حكومات البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري أخذها في الاعتبار. أولاً، إن تنويع الاقتصاد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهذا يعني أنه يتعين على البلدان توسيع القطاعات غير المرتبطة بالوقود في الاقتصاد، وخاصة قطاعات التصدير البديلة مثل الصناعات التحويلية والتصنيع الزراعي، وخدمات معينة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكنه يعني أيضاً ضرورة توسيع الوعي الضريبي لتخليص الحكومة من الاعتماد على عائدات الوقود الأحفوري.

علاوة على ذلك، يجب على الحكومات أن تعيد النظر في جميع استثماراتها المتعلقة بالطاقة نظراً لأن الاحتياطيات ليست الوحيدة التي تصبح معرضة للخطر بسبب انخفاض الأسعار وتراجع الطلب. كما أن الشركات المملوكة للدولة والبنية التحتية والاستثمارات المرتبطة بالطاقة لتمكين البلاد من المشاركة في سلاسل التوريد قد تخفق أيضاً في توفير عائد يكفي للبلد إذا قلل العالم من استخدامه للوقود الأحفوري. وقد ترغب الحكومات في الحد من الاستثمار في هذه المجالات.

وقد تنخفض قيمة الشركات المحلية، وقد تصبح القوى العاملة المتخصصة في استخراج الوقود الأحفوري عتيقة. فإذا تمكن كل من الموردين المحليين

تمتلك البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري أصولاً من النفط والغاز والفحم يصعب أن تتحول إلى نقد—عادة لا يمكن تحويلها إلى أصول أخرى إلا بعد أن تقوم البلدان بتطوير وإنتاج وبيع الوقود. وباستخدام نسب الاحتياطي إلى الإنتاج السابقة كدليل يهتدى به، وجدنا أن معظم البلدان يجب أن تنتظر ٤٥ سنة في المتوسط لتصفية ثروتها من الوقود الأحفوري (راجع الرسم البياني) إلا إذا تمكنت من العثور على طرق لتحقيق زيادة كبيرة في معدلات الإنتاج.

ونظراً لصعوبة تطوير مصادر جديدة للثروة الوطنية، نجحت قلة من الحكومات الغنية بالموارد الطبيعية في تنويع مصادر دخلها. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتها على استخدام إيرادات الوقود الأحفوري للاستثمار في أصول أجنبية غير مرتبطة بالوقود—على سبيل المثال، من خلال صناديق الثروة السيادية—كانت محدودة بالمعدل الذي يمكنها به استخراج احتياطياتها وضغوط إنفاق الإيرادات بدلاً من ادخارها. وبالتالي، فإن أصول صناديق الثروة السيادية المملوكة لحكومات البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري تمثل في المتوسط ٣٪ فقط من قيمة احتياطياتها من الوقود الأحفوري.

• من شأن الضغوط السياسية المحلية لتطوير احتياطيات الوقود الأحفوري أن يدفع هذه البلدان إلى خيارات قد تزيد من تعرضها إلى مخاطر سوق الكربون. أولاً، غالباً ما تشمل شركات النفط الوطنية، التي يشجع وجودها في البلدان الغنية بالنفط، على استثمارات الدولة في أصول الوقود الأحفوري لأسباب أخرى غير تعظيم العائدات. فإذا كان العمر المتوقع لهذه الأصول طويلاً للغاية بحيث يؤثر تراجع أسعار النفط أو الغاز أو الفحم على العوائد، أو أن الحكومة لا يمكنها تصفيتهم بقيمة معقولة، عندئذ فإن الحكومات التي تستثمر الآن في شركة وطنية للنفط—خاصة شركة من المعتمز أن تعمل في الخارج—يمكن أن تعرض ثروتها الوطنية والأصول العامة لمخاطر سوق الكربون. وعلى سبيل المثال، يبين الجدول ٢ الحجم الكبير لملكية الدولة في بعض شركات النفط الوطنية الكبرى في البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري. ثانياً، فإن السياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة المحلية في سلاسل التوريد التي تعالج و/أو تنقل الوقود الأحفوري قد تعرض البلد المعني إلى مخاطر سوق الكربون عن

الجدول ٢
الشركات المملوكة للدولة
تخضع معظم شركات النفط الوطنية في البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري للسيطرة الكاملة من الدولة.
(الأصول بمليارات الدولارات)

البلد	الشركة المملوكة للدولة	مجموع الأصول	حصة الدولة
الصين	China National Petroleum Corporation	٥٧٦,٠	٥٧٦,٠
الصين	Sinopec Group	٣٢١,٠	٣٢١,٠
روسيا	Gazprom	٣١٩,٢	٣١٩,٢
روسيا	Rosneft	٢٢٧,٦	٢٢٧,٦
فنزويلا	Petroleos de Venezuela	٢٢٦,٨	٢٢٦,٨
إيران	National Iranian Oil	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
الصين	China National Offshore Oil Corporation	١٦٧,٠	١٦٧,٠
ماليزيا	Petronas	١٦٤,٥	١٦٤,٥
بوليفيا	Yacimientos Petroliferos Fiscales Bolivianos	١٠٣,٨	٨٥,١
أنغولا	Sociedade Nacional de Combustiveis de Angola Unidade Empresarial Estatal	٥٤,٥	٥٤,٥
إندونيسيا	Pertamina	٥٠,٧	٥٠,٧
كازاخستان	Kazmunaiqaz	٤٩,٣	٣٢,٧
أذربيجان	State Oil Company of the Azerbaijan Republic	٣٠,٧	٣٠,٧
الإكوادور	Petroecuador	٩,٣	٩,٣
تيمور ليشتي	TIMOR GAP	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤

المصدر: معظم التقارير السنوية الأخيرة للشركات (٢٠١٤ أو ٢٠١٥). معهد حوكمة الموارد الطبيعية وحسابات المؤلفين.
ملاحظة: لا يشمل الجدول على عدد من شركات النفط الوطنية الأصغر في البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري التي لا تتوفر عنها البيانات: Sontrach (الجزائر)، Société des Hydrocarbures (غينيا الاستوائية)، Petroamazonas (الإكوادور)، Sociedad Nacional de Gas (غينيا الاستوائية)، Gabon Oil (غابون)، Company, Gabon (الغابون)، Myanmar Oil and Gas Enterprise (ميانمار)، Nigeria National Petroleum Corporation (نيجيريا)، Turkmenagaz (تركمانستان)، Uzbekneftegaz (أوزبكستان).

التفاوضية. علاوة على ذلك، حتى لو كان التطوير الأسرع هو الاستراتيجية المثلى لأحد البلدان، إذا فعل كل المنتجين نفس الشيء، قد يزيد العرض وتنخفض الأسعار، وهي النتيجة المعروفة باسم «المفارقة الخضراء» (van der Ploeg and Withagen 2015).

وثمة احتمال متزايد، وإن كان لا يزال غير مؤكد بشكل كبير، من أن استهلاك الوقود الأحفوري سوف ينخفض بشكل عام. ويتبين ذلك ليس فقط من خلال نتائج محادثات تغير المناخ التي عقدت في باريس، ولكن أيضا عن طريق الشواهد الجديدة على أن النشاط الاقتصادي العالمي يستخدم قدرا أقل من الكربون لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي، وبالوعد بطفرات تكنولوجية في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وهذا يخلق خطر «الأمم ذات الأصول الجانحة stranded nations» والتي لم تعد احتياطات الوقود الأحفوري الضخمة فيها تستحق الاستخراج. ومن غير الواضح متى سيحدث هذا الجنوح وبأي مقدار. ولكن بالنسبة لوضعي السياسات في الاقتصادات النامية الغنية بالوقود الأحفوري العالقين ما بين آثار الكوكب الذي يزداد احترارا وبين العمل العالمي لمنع هذا الاحترار، فإن كيفية التعامل مع تراجع الطلب على مواردها ستكون مسألة أكثر أهمية من أي وقت مضى وسوف تدعو إلى اتباع نهج جديدة على صعيد السياسات. وينبغي أن تسعى هذه البلدان إلى تسخير اللحظة بتطوير قطاعات أخرى من الاقتصاد بدلا من انتظار الطفرة المقبلة في أسعار السلع الأساسية. ■

جيمس كست هو اقتصادي في مكتب كبير الاقتصاديين لإفريقيا في البنك الدولي. وديفيد مانلي محلل اقتصادي أول، وجورجا تشيكناتو باحث مشارك سابق، وكلاهما في معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

تستند هذه المقالة إلى ورقة للمؤلفين بعنوان "Stranded Nations? The Climate Policy Implications for Fossil Fuel-Rich Developing Countries" (أمم ذات أصول جانحة؟ الآثار المترتبة على سياسة المناخ للبلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري)، صادرة عن مركز أكسفورد لتحليل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بجامعة أكسفورد.

المراجع

- Arezki, Rabah, Frederik G. Toscani, and Frederick van der Ploeg. 2016. "Shifting Frontiers in Global Resource Wealth." CEPR Discussion Paper DP11553, Centre for Economic Policy Research, London.
- Collier, Paul, and Anthony J. Venables. 2014. "Closing Coal: Economic and Moral Incentives." Oxford Review of Economic Policy 30 (3): 492–512.
- Cust, James, and Torfinn Harding. 2015. "Institutions and the Location of Oil Exploration." OxCarre Research Paper Series 127, Oxford University Centre for the Analysis of Resource Rich Countries, Oxford, United Kingdom.
- EY. 2013. "Global Oil and Gas Reserves Study." London.
- Friedrichs, Jörg, and Oliver Inderwildi. 2013. "The Carbon Curse: Are Fuel Rich Countries Doomed to High CO₂ Intensities?" Energy Policy 62: 1356–65.
- International Energy Agency (IEA). 2012. World Energy Outlook. Paris.
- Leaton, James. 2013. "Unburnable Carbon 2013—Wasted Capital and Stranded Assets." Carbon Tracker Initiative, London.
- McGlade, Christopher, and Paul Ekins. 2015. "The Geographical Distribution of Fossil Fuels Unused When Limiting Global Warming to 2 °C." Nature 517 (7533): 187–90.
- Stevens, Paul, Glada Lahn, and Jaakko Kooroshy. 2015. "The Resource Curse Revisited." Chatham House Research Paper, London.
- van der Ploeg, Frederick, and Cees Withagen. 2015. "Global Warming and the Green Paradox: A Review of Adverse Effects of Climate Policies." Review of Environmental Economics and Policy 9 (2): 285–303.
- Venables, Anthony J. 2016. "Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult?" Journal of Economic Perspectives 30 (1): 161–84.

والعمالة من التكيف بسهولة نسبيا مع الظروف المتغيرة ومن المشاركة في سلاسل التوريد خارج قطاع الوقود الأحفوري دون حماية أو دعم، قد يستطيع البلد الاستفادة من تنقيف العاملين في قطاع الوقود الأحفوري. غير أنه إذا كان تدريب العاملين أو بناء قدرة الشركة على التوريد لقطاع الوقود الأحفوري يستغرق عقودا—وإذا كانت هذه المهارات والمنتجات غير قابلة للتحويل إلى صناعات أخرى—فإن رأس المال المستثمر من الدولة في هذا الجهد سوف يذهب هباء، وربما كذلك رأس المال البشري الذي يمثله العمال والشركات.

تميل البلدان الغنية بالوقود الأحفوري إلى دعم استهلاك الوقود

ثانيا، يتعين على الحكومات أن تستمر في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الوقود الأحفوري لديها طالما أنها تعمل على تخفيف الاستثمار العام في هذه القطاعات. وقد يبدو هذا مخالفا للبدئية، ولكن عن طريق خفض التكاليف التي يتحملها المستثمرون، قد يكون من الممكن الحد من جنوح الاحتياطات (stranding of reserves) من خلال البقاء كمقصد جذاب للإنتاج. وتشير الدراسات إلى أن تطوير النفط والغاز لا يتحدد فقط بالاعتبارات الجغرافية بل أيضا بنوعية المؤسسات السياسية في البلد المعني، مثل الانفتاح على المستثمرين الأجانب، وعدالة النظام القضائي (مما يقلل من خطر المصادرة)، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (دراسة 2015 Cust and Harding؛ ودراسة 2016 Arezki, Toscani, and van der Ploeg).

وعلى الرغم من أن العالم قد يكون لديه قدر أكبر من الاحتياطات مما يمكن حرقه بأمان، فإن ذلك لا يعني أن التنقيب يتعين أن يتوقف تماما في البلدان الأقل دخلا. فالتطوير والاستخراج مكلفان، ولكن التكاليف تختلف بشكل كبير باختلاف الجيولوجيا، ولذا قد يكون من المجدي بالنسبة لبلدان بعينها السماح بالتنقيب عن الاحتياطات التي قد تكون أقل كلفة في الاستخراج، حتى بعد أخذ ضريبة الكربون في الحساب.

ثالثا، يتعين على الحكومات أن تتجنب دعم استخدام الوقود الأحفوري وقطاع الوقود الأحفوري. فإعانات الدعم على جانب الإنتاج—إما صريحة مثل الإعفاءات الضريبية أو ضمنية مثل الصفقات الرديئة التي تقلل من العبء الضريبي على الشركات—قد تشجع الاستكشاف أو الاستخراج المفرط وتبقي البلد معتمدا على الوقود الأحفوري لفترة أطول مما ينبغي.

وقد تؤدي إعانات دعم الاستهلاك، مثل دعم البنزين، إلى جعل قطاعات أخرى من الاقتصاد (النقل، على سبيل المثال) أكثر اعتمادا على الوقود الأحفوري، أو إلى الحد من حوافز المستهلكين لتقليل القيادة واستخدام أشكال من النقل تتسم بكفاءة أكبر—مثل السكك الحديدية أو وسائل النقل الجماعي—أو إلى تشجيع الاستثمار المرتبط باستهلاك الوقود الأحفوري، مثل الطرق السريعة.

رابعا، يتعين على الحكومات والمواطنين النظر بعناية فيما إذا ينبغي الاستخراج بوتيرة أسرع أو أبداً أو عدم الاستخراج على الإطلاق. وقد تختلف الإجابة الصحيحة باختلاف البلدان، ولكن الخطر من أن يكون البلد «آخر من يذهب للحفل» قد يشجع بعض البلدان على تشجيع الاستكشاف أملا في تحقيق عائدات استخراج قبل البدء في تنفيذ السياسات المناخية أو التقنيات الجديدة بشكل كامل.

ومع ذلك، يرى Stevens, Lahn, and Kooroshy (2015) أنه في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن تباطؤ وتيرة منح التراخيص قد يعطي الحكومة وقتا للارتقاء بالمؤسسات وربما كسب المزيد من الدخل في المستقبل عن طريق تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين وتحسين القدرة

الورقة النقدية فئة الخمسين تشكل علامة بارزة

ماري بورسيكو



متنكر الكرنفال على أحدث ورقة نقدية فئة ٥٠ دولارا.

حصلت ترينيداد وتوباغو على أول عملة وطنية لها في عام ١٩٦٤، بعد عامين من الحصول على الاستقلال من بريطانيا العظمى. وصدرت العملة بفئات ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ دولارا، وكان لكل من الأوراق النقدية لون مختلف، وكانت تحمل صورة الملكة إليزابيث الثانية، وشعار النبالة لترينيداد وتوباغو، وصورة لبنكها المركزي، وشكل توضيحي يمثل صناعة محلية — منصة نפט بحرية مثلا.



منصة نפט على الورقة النقدية فئة ١ دولار الصادرة عام ١٩٦٤.

إصدار الورقة النقدية فئة الخمسين

وفي عام ١٩٧٧، بعد أن أصبح البلد جمهورية، احتل شعار النبالة للبلد مركز الصدارة على الأوراق النقدية، ليحل بذلك محل الملكة إليزابيث، ودخلت الورقتان فئة ٥٠ و ١٠٠ دولار الساحة. لكن الورقة فئة ٥٠ دولارا سُحبت من التداول بعد عامين فقط بعد سرقة شحنة من الأوراق غير المُصدرة. وبمناسبة عيد الاستقلال الخمسين لترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٢، أعاد البنك المركزي إصدار الورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا، ولكن لم يقبلها الجمهور بسهولة. وواجه كبار السن صعوبة في التمييز بين الورقة



مقدمة الورقة النقدية التذكارية فئة ٥٠ دولارا الصادرة عام ٢٠١٢.

الورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا الجديدة لترينيداد وتوباغو ترتدي ثوب الاحتفال



الجهة الأمامية لأحدث ورقة نقدية فئة ٥٠ دولارا.



الجهة الخلفية لأحدث ورقة نقدية فئة ٥٠ دولارا.

النقدية الجديدة ذات اللون الأخضر الزيتوني وبين الورقة فئة الخمسة دولارات الخضراء والورقة فئة العشرة دولارات الرمادية. واعتبر بعض الأشخاص الأوراق النقدية قطعاً لهواة جمع التحف وأحجموا عن إنفاقها. ولم تكن البنوك والمتاجر مستعدة للتغيير: فلم يوجد بأدراج النقدية مكان للورقة النقدية الجديدة. وخلاصة القول، لم يستخدم الأشخاص الورقة النقدية فئة الخمسين. ولكنهم كانوا يستخدمون الأوراق النقدية فئة ٢٠ و ١٠٠ دولار، سواء في الادخار أو أداء المدفوعات—لدرجة أن البنك المركزي اضطر لطباعة المزيد منها. ووفقاً للبنك المركزي، كان لدى ترينيداد وتوباغو عدد أكبر من الأوراق النقدية المتداولة للفرد الواحد من أي بلد آخر في السنوات التي أعقبت إصدار الأوراق النقدية ذات اللون الأخضر الزيتوني. وقرر البنك المركزي أن الوقت قد حان لإصدار ورقة نقدية جديدة ومحسنة من فئة ٥٠ دولارا.

قمة المجد

وفي ديسمبر ٢٠١٤، ظهرت الورقة النقدية الجديدة والتي تولى إنتاجها بنك ترينيداد وتوباغو المركزي ومتعهد طباعة الأوراق النقدية البريطاني دي لا رو. ويرجع سبب المشاكل التي قوبلت في حالة الورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا التي صدرت في عام ٢٠١٢ جزئياً إلى عدم التشاور الكافي مع الأطراف المعنية؛ وقد انخرط البنك المركزي في عام ٢٠١٤ في مشاورات قوية مع تلك الأطراف المعنية الرئيسية مثل البنوك والشركات التجارية وخبراء التاريخ والفن.

والورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا الجديدة غنية بالألوان وتبرز الجمال الطبيعي والتراث الثقافي للبلاد. ويأتي اللون الذهبي للورقة النقدية احتفالاً باليوبيل الخمسين للبنك المركزي. ويتضمن تصميمها المثير زهرة الكركديه الحمراء، وشابة مرتدية ملابس الكرنفال، وطائر مكل باللون الأحمر. والطائر، الذي تمثل ألوانه علم البلاد، يستعد للطيران على خلفية نافذة شفافة من البولييمر البلاستيكي. كما تتسم الورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا بخصائص أمنية معززة. فزهرة الكركديه الصغيرة المتقزحة باللونين الذهبي والأخضر يتغير لونها مع تحريك الورقة النقدية، والعدد ٥٠ المكتوب بنص صغير لا يمكن رؤيته سوى بعدسة مكبرة.

وحصل البلد بهذا التصميم على جائزة أجمل ورقة نقدية في العام والتي تمنحها الجمعية الدولية للأوراق النقدية. ولأن العديد من ماكينات عد النقدية لم تكن مستعدة للتعامل مع الأوراق الجديدة المصنوعة من البولييمر، تعاون البنك المركزي مع البنوك التجارية لرفع مستوى التكنولوجيا الضرورية لمعالجة ومناولة الأوراق النقدية المصنوعة من

البولييمر حتى يستطيع المواطنون سحب الورقة النقدية الجديدة فئة ٥٠ دولارا من ماكينات الصراف الآلي.

وفي نوفمبر ٢٠١٥، أصدر البنك المركزي ورقة نقدية محدثة فئة ٥٠ دولارا مصنوعة من البولييمر أزيل منها النص التذكاري «احتفالاً بخمسين عاماً على إنشاء بنك ترينيداد وتوباغو المركزي، ١٩٦٢-٢٠١٢» وأضيفت إليها نقاط نافرة لمساعدة الذين يعانون من الإعاقة البصرية. وأضيفت لافتة حمراء عبر ذيل الطائر المكل بالأحمر كخاصية أمنية إضافية.

فالورقة النقدية فئة ٥٠ دولارا لها تاريخ حافل، مثلها في ذلك مثل البلد الصناعي الصغير مرتفع الدخل، والذي استعمره الإسبان، والبريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، وحتى دوقية كورلاند الصغيرة. ولكن البلاد الآن تتصدر الركب بعملة فائقة الحدثة ولافتة في جمالها، ومرحبة بمن لا يستطيعون رؤيتها، ومحمية من أولئك الذين يتجرأون على تقويضها. ■

ماري بورسيكو هي محرر موقع مجلة التمويل والتنمية على شبكة الإنترنت.

مسارات موازية

أتيش ريكس غوش يقدم لمحة عن كريستين فوربس التي تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات



إن

تخليص الأطفال من الديدان يبدو اهتماما غير محتمل للاقتصادية كريستين فوربس التي قضت معظم حياتها المهنية تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات. لكن الأستاذة بكلية سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ما انفكت تبدي استعدادها لأن تخطو مسارات غير محتملة كذلك.

وتركز فوربس، وهي أيضا أيضا عضو خارجي في لجنة السياسة النقدية في إنجلترا، على قضايا دولية مثل العدوى المالية—بمعنى كيف تمتد المشاكل الاقتصادية من بلد إلى آخر—والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود، والقيود على رأس المال، وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية في أحد البلدان على البلدان الأخرى.

ولكن عندما عرض الزملاء عليها أدلة تفيد بأن إحدى الوسائل الفعالة من حيث التكلفة لإبقاء الأطفال في الاقتصادات النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية، ساعدت في إنشاء جمعية خيرية هدفها تخليص الأطفال من الديدان.

ولا تزال البحوث الأكاديمية وصنع السياسات تستحوذ على معظم وقت فوربس، سواء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أو البنك الدولي أو بنك إنجلترا أو وزارة الخزانة الأمريكية، من بين أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن مسارها لم يكن مقدرًا سلفًا—فقد لعب الحظ أو الصدفة دورا حاسما في أكثر من مرة. فأثناء نشأتها في كونكورد، نيو هامبشاير، نما لديها شغف بالهواء الطلق، وتلقت دراستها الثانوية في مدرسة عامة. وعلى الرغم من أنها لم تكن مدرسة متدنية الأداء (حوالي نصف الفصل يلتحقون بكليات)، فإن معظم زملائها وضعوا أنظارهم على جامعة نيو هامبشاير. وانتابت مستشاري فوربس الدهشة عندما تطلعت إلى الالتحاق بكليات أكثر عراقية مثل أمهرست أو وليامز. ولكن في مثال مبكر على تشكيل مسارها الخاص، فقد التحقت فوربس بالفعل بكلية وليامز.

ثروة من الخيارات

وفي كلية وليامز، واجهت فوربس ثروة من الخيارات وانتهى بها الأمر بالمشاركة في دورات في الفيزياء الفلكية والدين وعلم النفس—والاقتصاد. وتعرّضت لأستاذها لمادة الاقتصاد ١٠١ مورتون («مارتي») شابيرو (رئيس كلية وليامز لاحقا) إثارة شغفها بالمادة—في الغالب من خلال تطبيق المفاهيم الاقتصادية الأساسية على الحياة اليومية. فقد تحدث عن تناقص المنفعة الحدية للإسراف في شرب الجعة وبلوغها مستوى سالب في نهاية المطاف (وهو مثال ليس دون صلة بحرم الجامعات). ورغم ذلك، فقد ترددت بين الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية (متمتعة بالتفاعل بين الموضوعات)، ولكنها في النهاية تخصصت في الاقتصاد وتخرجت بامتياز مع مرتبة الشرف.

وبعد التخرج، فكرت فوربس فيما ستفعله بعد ذلك—وتأرجحت ما بين القانون والسير على خطى والدها لتصبح طبيبة، ولكن انتهى بها المطاف في برنامج الصيرفة الاستثمارية لمؤسسة مورغان ستانلي. وعلى الرغم من أنها تعلمت عن الأسواق (معرفة سوف تكون مفيدة لاحقا في أبحاثها الاقتصادية)، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الصيرفة الاستثمارية ليست مقدرتها لها. وبعد ذلك كانت على موعد مع الحظ عندما وضعها ريتشارد سابوت، أحد أساتذتها في كلية وليامز، على اتصال مع نانسي بيردسال، التي كانت تعكف على الانتهاء من دراسة للبنك الدولي في عام ١٩٩٣ حول كيف حققت الأمم في شرق آسيا النجاح الاقتصادي وكانت تبحث عن باحث للمساعدة في تطبيق رؤاها على أمريكا اللاتينية.

وعليه، ذهبت فوربس للبنك الدولي لمدة عام وتذوقت للمرة الأولى البحوث الموجهة نحو السياسات. وكان العمل مع بيردسال وسابوت

ملهما لفوربس لتمتحن الاقتصاد مثلها وجعلها تدرك أنها تحتاج إلى درجة الدكتوراه في سبيل ذلك وللتأثير في العالم مثلما فعلا.

وفي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كانت وجهة نظر فوربس بالتالي ليست مثل معظم الطلاب المتخرجين، والذين يميلون إلى أن تأسره نماذج والنظريات في حد ذاتها وليس تطبيقها على مشاكل العالم الحقيقي. وكان هذا المنظور هو الذي أكسب فوربس احتراماً عندما نُشرت دراستها حول تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو في المجلة الاقتصادية الأمريكية (American Economic Review) في عام ٢٠٠٠. وكانت الدراسة جزءاً من تكليف لدورة جيري أ. هوسمان للاقتصاد القياسي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين، كان عدم المساواة في الدخل بالكاد موضوعاً ساخناً. لكن بيردسال وسابوت وجدوا أن عدم المساواة في الدخل كان ضاراً للنمو، وحققت هذه النتيجة انطباعاتاً قوياً، على الأقل في دوائر السياسات. وأعدت فوربس النظر في المسألة، باستخدام بيانات أحدث وتقنيات أكثر تطوراً (ووضعت مؤخرًا)، ووجدت أن الإشارة قد انقلبت! ففي حالة المقارنة بين البلدان، فإن عدم المساواة في الدخل ضار بالنمو، ولكن بالنظر داخل البلد المعني، وجدت أنه ثمة ارتباط موجب بين النمو وتزايد عدم المساواة. وبالإضافة إلى نشر دراستها في مجلة متميزة، فإن التجربة علمت فوربس أهمية العمل التحليلي الدقيق في استنتاجات السياسات. ولعل أشهر ما عرفت به فوربس هو عملها حول العدوى المالية. وهذا موضوع فارق في حياتها العملية. فقد كانت تكتب في أعقاب الأزمات المالية في البلدان الآسيوية وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة عندما بدت «العدوى» متفشية.

وقد حلت أوراقها البحثية المقصود من العدوى، وهو مصطلح يُستخدم حتى الآن بصورة فضفاضة جداً، وبالتالي ساعدت على توضيح متى تحدث وأسبابها. وكما أشار ذات مرة روبرتو ريغوبون، وهو مؤلف مشارك وأستاذ زميل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، «كريستين هي واحدة من رواد التحليل التجريبي للعدوى. وأوراقها البحثية هي أعمال بارعة لأي شخص مهتم بقياس أهميتها ووجودها ومداهما؟ أما ستاين كلاسنس، مستشار أقدم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي)، والذي أجرى أيضاً بحثاً مع فوربس حول هذا الموضوع، فيقول: «إنها تضع معياراً أكاديمياً عالياً جداً، ولكنها تضع ملاءمة العمل للسياسات دائماً في الاعتبار، وتحفز الآخرين من خلال الإشارة إلى الفجوات الكبيرة في فهمنا. كما أنها تعرض رؤاها بطريقة سهلة ويمكن استيعابها.»

وفي ورقة أخرى يُستشهد بها كثيراً، نظرت فوربس في تأثير فرض قيود رأس المال، وذهبت إلى أبعد من التحليلات التقليدية لآثارها الاقتصادية الكلية لتدرس كيف أثرت القيود على فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وهو أمر تجاهله من قبل الأكاديميون وصناع القرار على حد سواء.

وقد أكسب هذا التحليل فوربس سمعة مستحقة في مجال البحوث الأكاديمية الموجهة نحو السياسات. ولكن لا يخلو التركيز الضيق بشكل مفرط على العمل التحليلي لأغراض السياسات من المخاطر—وخاصة مخاطر سوء التفسير من جانب الآخرين. وعلى سبيل المثال، غالباً ما تؤخذ نتائج فوربس بشأن تأثير قيود رأس المال على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها تعني أن الحكومات ينبغي أن تتجنب القيود على تدفقات رأس المال الوافدة بسبب العبء على الشركات الأصغر مقارنة بتلك الأكبر حجماً. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكن اتخاذ تدابير احترازية هو بديل السياسات الرئيسي لبلد يواجه ظفرة

اقتصادية تغذيها تدفقات رأس المال الوافدة. ومن المرجح أن يكون لمثل هذه التدابير تأثير أكبر غير متناسب حتى على المشاريع الصغيرة، والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على التمويل المصرفي مقارنة بالشركات الأكبر.

وبالمثل، لا ينبغي تفسير ورقة فوربس البحثية حول عدم المساواة في الدخل والنمو على أنها تعني أن عدم المساواة مفيد للنمو. فالأبحاث اللاحقة تشير إلى اعتماد النتائج على العينة المختارة، كما أن التقديرات المعتمدة فقط على كيف تطورت المتغيرات عبر الزمن، وهي التقنية التي استخدمتها فوربس، عادة ما لا ترصد سوى علاقة ارتباط موجبة قصيرة المدى بين عدم المساواة والنمو. ويتم تحديد التأثير السلبي من خلال تحليل كيف يتغير أحد المتغيرات سواء على مر الزمن أو عبر البلدان.

مكالمة مازحة؟

وفوربس التي أمضت جزءاً كبيراً من حياتها المهنية في الدوائر الرسمية تدرك جيداً التفاصيل الدقيقة لتطبيق البحث الأكاديمي لاستخلاص استنتاجات على مستوى السياسات. فبعد المدة التي قضتها في البنك الدولي، جاءت فرصة فوربس التالية للمشاركة مباشرة في أعمال السياسات عندما عادت من الرخص ذات مرة في عام ٢٠٠١ لتجد رسالة على المجيب الآلي من شخص يدعى جون تايلور. وكان يدعوها إلى وزارة الخزانة في واشنطن العاصمة للتحدث. في البداية اعتقدت أنها مزحة. لكن بالطبع عرفت من هو تايلور، الأستاذ في جامعة ستانفورد الذي عين للتو وكيلاً لوزارة الخزانة للشؤون الدولية في إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة. ولكن لماذا يريد التحدث إليها؟ وكادت تمحي الرسالة.

وفي النهاية، ردت مكالمة تايلور الهاتفية، واتضح أنه أراد منها أن تنشئ شعبة جديدة بوزارة الخزانة لمراقبة مدى التعرض للمخاطر في جميع أنحاء العالم في أعقاب الأزمات الآسيوية والروسية. ولم تكن فوربس قد حسمت أمرها بعد. فممنذ أيامها في البنك الدولي، شعرت بقوة جذب العالم الأكاديمي وعالم السياسات واعتقدت أن الاثنين لم يتفاعلا بما يكفي. ولكن كأستاذ مساعد طموح في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كانت أولويتها هو النشر في كبريات المجلات الأكاديمية—وليس التسكع في أروقة السلطة في واشنطن.

ولذا رفضت العرض مرتين، إلى أن هاتفها الراحل روديفر دورنبوش، مستشارها السابق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا واقتصادي دولي بارز صنع اسمه في كل من الدوائر الأكاديمية ودوائر السياسات، لتوجيه اللوم إليها. ورفض أن يغلق الهاتف حتى بدأت في حزم حقيبتها. وقال لها إن؟ هذا هو سبب قيامنا بالأبحاث الأكاديمية... للتأثير على السياسات والعالم. إنك بحاجة للذهاب والقيام بذلك».

بيانات العالم الحقيقي

وعليه، عادت فوربس إلى واشنطن في عام ٢٠٠١. وحسب قولها كانت «تجربة رائعة في محاولة تطبيق البحوث الأكاديمية على العالم الحقيقي باستخدام بيانات العالم الحقيقي، حيث لا تقول للجميع إن العدوى سوف تحدث بعد تسعة أشهر من وقوعها. يجب عليك بالفعل القيام بذلك مسبقاً. ويقدم ذلك مجموعة جديدة كاملة من القضايا المتمثلة في كيف يمكننا اتخاذ ما نكتب عنه ونجعله قابلاً للتطبيق في الوقت الحقيقي». غير أن الوقت الذي أمضته في وزارة الخزانة جذب فوربس أيضاً إلى طائفة من القضايا الأخرى التي لم تفكر فيها من قبل قط. وإحدى هذه القضايا هي العمل على حساب تحديات الألفية

الأمريكي— وهو برنامج يساعد على جعل المساعدات الخارجية الأمريكية أكثر فعالية من خلال وضع معايير لتحديد أي البلدان ستكون مؤهلة.

ولدى عودتها مرة أخرى إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في العام التالي، بدأت فوربس في كتابة أوراق أكاديمية عن بعض القضايا التي واجهتها في سياق السياسات، بما في ذلك العدوى المالية، حتى رن الهاتف مرة أخرى. هذه المرة كانت دعوة للانضمام إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة. وهناك عملت فوربس في العديد من المواضيع الساخنة في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك التلاعب المحتمل بالعملات من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين والضرائب الدولية.

وبالنسبة لقضية كانت آنذاك في العناوين الرئيسية— وهي المبالغ المالية الضخمة التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بالخارج لتفادي ضرائب الشركات العالية، استطاعت فوربس مرة أخرى تسخير مهاراتها التحليلية لفرض زيف الأساطير الشعبية. وعادة ما كانت تشكو هذه الشركات من أنها غير قادرة على تمويل الاستثمار في الولايات المتحدة لأن تكلفة إعادة هذه الأموال ستكون كبيرة. وكانت الدلالة الطبيعية هي أنه ينبغي أن تحصل على إعفاء ضريبي لمرة واحدة بحد أدنى للمساعدة في حفز الاستثمار في الولايات المتحدة.

ولم يبدو ذلك صحيحا بالنسبة لفوربس وزملائها في المجلس الاقتصادي— ولكن لم يكن لديهم أي وسيلة لدحض هذا الادعاء بدون شواهد قوية. وكانت حجة الشركات مقنعة فيما يبدو، ولكن البحث الذي أجرته فوربس لاحقا أبطل هذه الحجة، حيث أظهر أنه عند قيام الشركات بإعادة توطين الأموال، فإنها عادة ما تستخدمها في دفع أرباح الأسهم وليس الاستثمار في مصانع مادية أو توظيف المزيد من العمال.

عقل متفتح

وقد أصبح هذا التفاعل بين العمل الأكاديمي والسياسات—الأبحاث التي تستنير بها قرارات السياسات وأسئلة السياسات الملهمة للبحوث—سمة مميزة لأعمال فوربس. غير أنها، خلافا للكثيرين، مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة. فعملها المبكر حول قيود رأس المال، على سبيل المثال، كان يميل إلى التأكيد على تكاليفها. ولكن الدراسات الحديثة حول دور قيود رأس المال في التخفيف من مخاطر الاستقرار المالي وتنامي الوعي بأنه في الاقتصادات المفتوحة ماليا ثمة فرق عملي طفيف بين التدابير الاحترازية وقيود رأس المال أقتعت فوربس بقدرتها على دعم المرونة المالية.

وتأتي نصيحتها للباحث الشاب على نفس المنوال إلى حد كبير: اختر الموضوعات المهمة والتي تهتم بها؛ اسأل نفسك لماذا تفعل هذا العمل؛ كن فضوليا فكريا؛ استكشف كل زوايا القضية؛ ثم ابن استنتاجاتك على أسس تحليلية متينة.

ولن تناقش فوربس قضايا السياسات الحالية نظرا لعضويتها في لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا، رغم أنها أعلنت مؤخرا أنها عائدة إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأنه لا يمكنها أن تسعى لفترة أخرى في اللجنة. ولكن اتساقا مع موضوعها الذي مؤداه أن قرارات السياسات ينبغي أن تستند إلى أدلة تجريبية راسخة، فإنها منزعة بشكل واضح من الموقف المضاد للخبراء والنخبة والذي يرى أن الحقائق لا تهم، وهو موقف يبدو أنه قد تسلسل إلى الخطاب الشعبي. ومن خلال أبحاثها، تواصل محاولة تفسير الحقائق الاقتصادية الأساسية—للجمهور وصناع القرار على حد سواء—على أمل التأثير بشكل إيجابي على كيفية اتخاذ القرارات المهمة. وفي الوقت نفسه، فإنها تحث الأكاديميين على قضاء المزيد من الوقت في الحديث إلى الناس خارج أبحاثهم العاجية: «نحن جميعا—صناع سياسات وأكاديميون—في

حاجة حقا للخروج والتحدث للشركات ورجل الشارع، والتحدث إلى الناس وفهم شواغلهم بشكل أفضل ومعرفة فيما يفكرون».

وقد خصصت فوربس جزءا كبيرا من حياتها المهنية للاقتصاد الدولي—حتى أنها تزوجت في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، حيث وُضِع تصور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٤٤ (وإن كانت تسارع إلى التوضيح بأنها اختارت الفندق لموقعه الجيد وليس لما يرتبط به في الأذهان تاريخيا). وعليه لا غرابة في أنها تشعر بالقلق إزاء رد الفعل الحالي ضد العولمة. وترى أن جزءا من المشكلة هو عدم قدرة الاقتصاديين على التواصل مع الجمهور بطرق مفهومة وقابلة للتطبيق على حياة الناس.

غير أنها مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة

وبينما ينبع بعض الشعور المناهض للعولمة من شواغل بشأن التفاوت الحاد في الدخل والثروة، فإنها ترى أيضا ضرورة عدم المبالغة في تأثير العولمة على عدم المساواة. ففي المملكة المتحدة، تلاحظ أن عدم المساواة في الدخل قد انخفض في السنوات الأخيرة، أو على الأقل لم يزد، لأن الأجور في الشرائح الأدنى زادت بمعدل أسرع من بعض الشرائح الأعلى. ومع ذلك، يسود بين الكثيرين إحباط شديد وخوف من التغيير—تجلى في نهاية المطاف في تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ويجب على الاقتصاديين، والأكاديميين منهم وصناع القرار، أن يفهموا بشكل أفضل وشرح أفضل كيف يمكن للعولمة أن تفيد الجميع.

تخليص الأطفال من الديدان

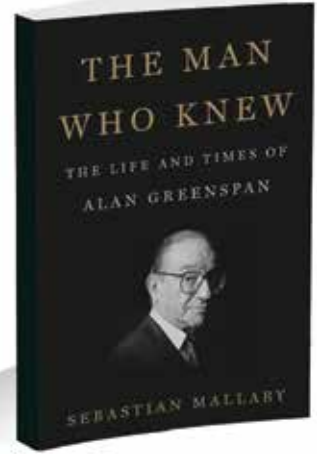
وبقدر ما تنطوي البحوث الأكاديمية على رقي، فإنها تؤثر في بعض الأحيان على الجوانب الشخصية، وهو السبب الذي جعل فوربس تشارك في مشروع التخلص من الديدان. فهو مثال يوضح كيف طبقت مهاراتها على نطاق واسع، أخذة العديد من المسارات المختلفة، وغير المتوقعة في بعض الأحيان، ولكنها مجزية في كثير من الأحيان.

وقبل بضع سنوات، وجد البحث الأكاديمي الذي أعده الأستاذان الزميلان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ريتشل غلينستر وإستر دوفلو، جنبا إلى جنب مع مايكل كريمير من جامعة هارفارد، أن إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لضمان بقاء الأطفال في البلدان النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية التي غالبا ما تجعل وضعهم الصحي يمنعهم من الذهاب إلى المدرسة. ودفعتهم نتائج البحث إلى تأسيس جمعية خيرية مخصصة لتخليص الأطفال في الاقتصادات النامية من الديدان، وتطوعت فوربس بخبرتها في كلية إدارة الأعمال للمساعدة في إنشاء المنظمة.

وتقول فوربس، الأم الفخورة بأبنائها الثلاثة، بحماس: «إنه لأمر مدهش ... كيف تستطيع قوة البحوث الاقتصادية الجيدة أن تجمع مبالغ ضخمة من المال في صورة تبرعات. فقط نعطي الأطفال حبة واحدة في السنة فتخلصهم من الديدان، وبالتالي يمكنهم التعلم أكثر. فلا يصيبهم الكسل كما كان سابقا ويحصلون على المزيد من المعادن من الغذاء ويصبحون أكثر صحة. إذن—فالأمر سهل جدا وبالغ الفعالية. وحتى الآن، تم تخليص حوالي ٢٥ إلى ٣٠ مليون طفل من الديدان، وكل ذلك بفضل البحوث الأكاديمية الجديدة!» ■

أيتش ريكس غوش هو مؤرخ في صندوق النقد الدولي.

تقييم أداء غرينسبان



سيباستيان مالابي

الرجل الذي كان يعرف

حياة الآن غرينسبان وأوقاته

Sebastian Mallaby

The Man Who Knew

The Life and Times of Alan Greenspan

Penguin Press, 2016, 800 pp., \$40.00 (hardcover)

إن كثرة النجاح يمكن أن يشكل خطورة. وهذا ما الذي يمكن أن نستخلصه من كتاب سيباستيان مالابي الجديد عن السيرة الذاتية الحافلة لآلان غرينسبان الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعنوانه «الرجل الذي كان يعرف». والفكرة الأساسية والمثيرة إلى حد ما لهذا الكتاب (على الأقل بالنسبة للمؤلف) هي أن غرينسبان كان بعيدا عن كونه من المؤيدين بدون وعي لنظرية الكفاءة التي تفيد بأن «الأسواق أفضل من يعرف» ولكنه كان يدرك جيدا أن السياسة النقدية التيسيرية وأسعار الأسهم يمكن أن تؤدي إلى فقاعات شديدة الضرر في السوق (فقد أجرى دراسة رائدة عن هذا الموضوع في عام ١٩٥٩). ومع ذلك فقد سمح لهذه الفقاعات بأن تتضخم على أي حال، معتقدا أن ذلك أفضل من التدخل الحكومي الأكبر ضررا في السوق. وما يثير سخرية كبيرة هي أن البنوك الكبيرة نفسها أصبحت جهات مؤثرة في الأسواق العالمية بفضل غرينسبان إلى حد كبير — وقد أدخلت هذه البنوك مخاطر غير معروفة وضخمة في اقتصادنا. ومن الواضح أن الرجل الذي كان يعرف لم يكن يعرف كل شيء.

وعلى الرغم من ذلك، هناك دروس عديدة من إرث غرينسبان ذات صلة بالمشاكل الاقتصادية التي نعيشها اليوم. فمن ناحية، ينبغي أن نتحرك ممارسة الاقتصاد إلى ما هو عملي. ويمكن القول إن غرينسبان كان لديه بصيرة ثاقبة عندما كان في المعمة، وكان يحسب الأرقام بدلا من الاعتماد على نماذج الأبراج العاجية. ففي صيف عام ١٩٩٦، كان هناك حوار في الاحتياطي الفيدرالي بشأن ما إذا كان ينبغي رفع أسعار الفائدة لمنع فورة النشاط الاقتصادي. فقد كانت الأجور تتزايد وارتفعت البورصات بنسبة ٤٥٪ على مدار عام. ومع ذلك، بدت أرقام الإنتاجية ضعيفة بشكل غريب، في ضوء المكاسب في الكفاءة التي حققتها الشركات نتيجة العولمة والتكنولوجيات الجديدة. وكان من الأهمية بمكان حل هذا اللغز — فإذا كانت الإنتاجية تزيد بالفعل، فلا يوجد أي سبب يدعو إلى رفع أسعار الفائدة، نظرا لأن العمال الذين ينتجون المزيد من المواد يمكن أن يحصلوا على أجر أعلى أيضا بدون حدوث تضخم. وكان جميع الخبراء الاقتصاديين في ذلك الوقت — من لاري سمرز إلى جانيت يلين — يشعرون بالقلق من التضخم. ولكن أصغر غرينسبان على أن يعيد الاقتصاديون في الاحتياطي الفيدرالي حساب الأرقام عبر ١٥٥ صناعة وعلى امتداد أربعة عقود. وكانت النتيجة هي أن الأستاذ كان على حق؛ فقد كان انخفاض الإنتاجية في قطاع الخدمات يخفض المعدل الكلي بشكل اصطناعي. وعادة ما كانت الأوقات التي بدأ فيها غرينسبان يفقد الزخم — ونتيجة لذلك الاقتصاد — هي الفترات التي توافرت فيها بيانات قليلة جدا واتسمت بقدر زائد من الغرور. وقد أدى المدح الذي حصل عليه والقوة السياسية التي أصبحت لديه نتيجة الحظ الذي صادف العديد من قراراته الناجحة التي كانت قائمة على شعوره الباطني — وبعض النجاحات المستحقة في مجال السياسات — إلى أنه أصبح أقل استعدادا لإثارة ضجة ورفع أسعار الفائدة عندما كان من الواضح أن ذلك هو المطلوب لمنع حدوث انهيار محتمل وكساد. وقد كان في وقت من الأوقات من المعارضين بشدة لتدخل الحكومة لإنقاذ الشركات ولكنه أيد التدخل في وقت لاحق في الاقتصادات الصاعدة مثل المكسيك (التي كان دينها مملوكا للبنوك الأمريكية الكبيرة — وهي حقيقة بالغة

الأهمية يقلل الكتاب من أهميتها). وقد تجاهل التحذيرات التي أصدرتها رئيسة لجنة سوق العقود السلعية المستقبلية الأمريكية بروكزلي بورن، معتقدا بالخطأ أنها ليست بنفس الأثر الضار المحتمل الذي كانت تعتقده، ولكن أيضا لأنه سيكون من الصعب جدا سياسيا دفعها من خلال اللوائح. وأطلق إشارات جانبية بشأن «الإثارة غير العقلانية» في أواخر التسعينات ولكنه تراجع عن كبحها عندما استقرت الأسواق. وشأن معظم المنظمين الملهمين بالتمويل، لم يكن غرينسبان يريد الموسيقى أن تتوقف. وعندما قام بذلك، وهو ما يحسب له بشدة، اعترف بالخطأ مشيرا إلى أن كان هناك «خلل» في تفكيره. ويرى مالابي، الذي أمضى خمس سنوات في إعداد هذا الكتاب بتعاون مع غرينسبان وهو يعمل كزميل أقدم في مجال العلاقات الأجنبية، أنه أخطأ عندما قام بذلك، نظرا لأنه لم يكن مقتنعا تماما من الناحية الأيدولوجية بالأسواق «العقلانية».

الرجل الذي لم يكن يعرف كل شيء.

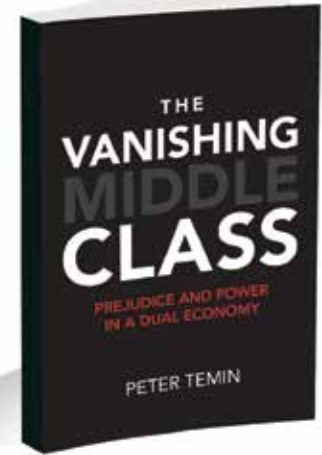
وأنا اختلف مع هذا الرأي. فالأفعال مهمة، وقد تحمل غرينسبان المسؤولية عن ذلك. وفي حين أن «خلله» كان خلا معنويا أكثر من خلل فكري، فإن اعترافه بارتكاب خطأ من هذا النوع من الأمور التي تخلصه. ولم يفعل ذلك الكثير من الذين أدوا دورا في الأحداث المؤدية إلى أزمة ٢٠٠٨ والكساد الكبير. والأهم هو أن اعتراف غرينسبان يمثل ابتعادا عن الروايات الخيالية التي تفيد بأن البنوك المركزية عالمة بكل شيء (وهي رواية خيالية ساعد في صياغتها). وقد أصبح العالم يعتمد بشكل متزايد للغاية على البنوك المركزية على أساس أن «هي التي تعرف». وقد حان الوقت الذي نطلب فيه من السياسيين الذين ننتخبهم أن يديروا الاقتصاد الحقيقي بأنفسهم.

رانا فوروهار

مساعدة رئيس تحرير

مجلة تايم

إعادة اختراع الماضي



بيتر تيمن

تلاشي الطبقة المتوسطة التحيز والقوة في الاقتصاد المزدوج

Peter Temin

The Vanishing Middle Class Prejudice and Power in a Dual Economy

MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2017,
208 pp., \$26.95 (hardcover)

يميل الأمريكيون إلى افتراض أن التاريخ يسير إلى الأمام وأن أداء أطفالهم سيكون أفضل من أداؤهم. ويمثل ذلك عقيدة أساسية للحلم الأمريكي ونتاجا أساسيا للاقتصاد على مدى معظم القرن العشرين. غير أن هناك انحرافات في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ازدادت ثراء على مدار الأربعين سنة الماضية، فلم يتم تقاسم المكاسب الناتجة عن هذا النمو. فقد أنتج الاقتصاد الأمريكي ما قيمته ١٨ تريليون دولار من السلع والخدمات في عام ٢٠١٦، أكثر من أي بلد آخر في ذلك العام — أو في سنة متاح بشأنها بيانات. توضح البيانات زيادة الدخل قبل الضرائب بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٤ بنسبة ٦١٪ في المتوسط، ولكن معظم هذه المكاسب كانت من نصيب الطبقة العليا. ولم تزد دخول أقل ٥٠٪ من السكان الأمريكيين دخلا إلا بنسبة ١٪، وزاد دخل أعلى ١٪ منهم بنسبة ٢٠٥٪.

ولم تكن هذه النتيجة هي تلك المتوقعة في الحلم الأمريكي.

ويهدف كتاب بيتر تيمن الجديد وعنوانه «تلاشي الطبقة المتوسطة» في تفسير سبب زيادة عدم المساواة في الولايات المتحدة.

وتوصيته الثانية هي عكس السياسات التي تكبح الفقراء من أي عرق. وهو يدعو إلى إنهاء الحبس الجماعي والفصل في السكن بحيث يمكن أن تهرب الأسر من فخ انخفاض المهارات وتندمج بشكل أكثر اتساقا في الاقتصاد والمجتمع الأوسع نطاقا.

لم تكن هذه النتيجة هي تلك المتوقعة في الحلم الأمريكي.

ولكن لا تتمتع أي من التوصيتين بالقوة الكافية للتغلب على المشاكل الأساسية التي يحدها تيمن. فقد انحرف مسار التقدم الطبيعي للولايات المتحدة نحو المزيد من المساواة عن طريقه لعقود الآن. وقد تبدو فكرة أن الاقتصاد الأمريكي يسير على اتجاه مماثل بشكل كبير لاقتصاد بلد نام فكرة متناقضة مع الواقع، ولكن هذه بالضبط طبيعة هيكل التوزيع لأغنى اقتصاد في العالم.

ومن المؤكد أن الخطوات التي أتت بمزيد من المساواة في منتصف القرن العشرين شملت الاهتمام بالتعليم — فقد كانت الولايات المتحدة من أول البلدان التي توفر التعليم الابتدائي للجميع في كافة أنحاء البلد وفتح قانون إعادة تأهيل الجنود بعد الحرب العالمية الثانية الأبواب أمام أجيال من الطلاب — ولكن لم يكن هذا القانون هو السياسة الوحيدة. فمن بين أمور أخرى، شهدت العقود الوسطى من ذلك القرن ارتفاع الضرائب على العقارات والدخول العالية — أموال يمكن استثمارها في النمو الاقتصادي الأوسع نطاقا — غير أن حالة الاثنين تدهورت بشدة على مدار العقود الأربعة الماضية. وإذا كنا نريد أن نعيد إحياء الطبقة المتوسطة الأخذ في التلاشي والتي يصفها تيمن ببلاغة كبيرة، علينا أن نبذل المزيد لتقويض هيكل الاقتصاد المزدوج كما يوضح بشكل دقيق للغاية.

هينز بوشي

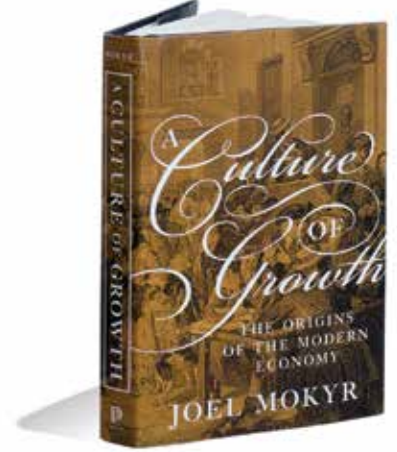
المديرة التنفيذية وكبيرة الاقتصاديين في مركز واشنطن للنمو المنصف

ويدفع تيمن بأن توزيع مكاسب النمو الاقتصادي اليوم يجعل الولايات المتحدة تبدو كبلد من البلدان النامية. ويستند إلى نموذج القطاع المزدوج الذي أعده آرثر لويس في الخمسينات. وقد فحص لويس الاقتصادات النامية، وأشار إلى أن النمو الاقتصادي والتنمية لا يتفقان مع الحدود الوطنية. وقد وجد أن «التقدم الاقتصادي لم يكن موحدا ولكنه كان متفرقا» داخل البلدان. ويوضح نموذجه كيف تتطور التنمية إلى جانب عدم التنمية. ويشير لويس إلى أحد القطاعات باسم «الرأسمالي» وهو موطن الإنتاج المعاصر حيث لا تتقيد التنمية إلا بمقدار رأس المال. ويطلق على القطاع الثاني اسم «الكفاف» ويتألف من صغار المزارعين الذين يوفرون فائضا كبيرا من العمالة. وفي هذه العلاقة التكافلية بين القطاعين، يسعى القطاع الرأسمالي إلى إبقاء الأجور منخفضة للحفاظ على مصدر مستمر للعمالة الرخيصة.

ويطبق تيمن هذا الإطار على الولايات المتحدة اليوم. ويدفع بأن «تلاشي الطبقة المتوسطة قد ترك اقتصادا مزدوجا». والقطاعات المزدوجة التي يشير إليها هي التمويل والتكنولوجيا والإلكترونيات — ما يشبه القطاع الرأسمالي للويس — والعمل منخفض المهارات، مثل قطاع الكفاف الذي يتحمل عماله وطأة تقلبات العولمة. ويبين هذا الكتاب كيف يسعى أعضاء قطاع التمويل والتكنولوجيا والإلكترونيات إلى الحفاظ على ضرائبهم منخفضة وقمع الأجور التي يدفعونها لتحقيق أقصى أرباح. ويعمل الحبس الجماعي والفصل في السكن والحرمان — ضمن أمور أخرى — على الحفاظ على تبعية القطاع منخفض المهارات في السوق. وتشكل هذه التطورات على أساس العنصرية التي وضعها تاريخ العبودية في البلد.

والجسر الذي يفصل بين هذين الجانبين من الاقتصاد هو التعليم. فهناك مسارات لأطفال الأسر منخفضة الأجور للوصول إلى مجموعة التمويل والتكنولوجيا والإلكترونيات الأغنى، ولكن يدعي تيمن أن هناك العديد من العقبات الأخرى، وخاصة بالنسبة لأطفال الأسر الأفريقية الأمريكية. وهذا هو السبب في أن توصية تيمن الأساسية تتمثل في حصول جميع الأطفال على تعليم عالي الجودة في مرحلة ما قبل المدرسة والمزيد من الدعم المالي للجامعات العامة.

الثقافة عند جذور النمو



جويل موكير

ثقافة النمو

أصول الاقتصاد المعاصر

Joel Mokyr

A Culture of Growth

The Origins of the Modern Economy

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2017, 400 pp., \$35 (hardcover)

إن كتاب جويل موكير المعنون «إن ثقافة النمو: أصول الاقتصاد المعاصر» يعطي الثقافة مكانة محورية في النمو الاقتصادي السريع والتطور الصناعي الناجمين عن الثورة الصناعية الأولى والتي لا تزال جارية ومتطورة ذاتيا في أوروبا الغربية منذ ذلك الحين. ويؤكد الكاتب أن نوعا معينا من الثقافة هو السبب في أن التغيير الحافز للنمو حدث في أوروبا وليس في الصين مثلا. وموضوع هذا التحليل المثير للفكر هو ما معنى هذه الثقافة وما الذي جعلها مختلفة في أوروبا.

ويشير موكير إلى أن حركة التنوير والثورة الصناعية لم تكونا تطورات خارجية، ولكن تسلسل في السلوكيات (التي يجمعها تحت كلمة «الثقافة») في أوروبا الغربية. وقد حدث ذلك على مدار ما يقرب من قرنين بين عامي ١٥٠٠ و١٧٠٠، وهي فترة أسفرت عن تغييرات في المعتقدات حول قدرة الناس على استخدام العلوم للتحكم في مصيرهم، وخاصة العالم الطبيعي. وقد شجعت حركة التنوير التي انطلقت في أواخر القرن السابع عشر

ويبين موكير بعد ذلك أنه على الرغم من أن من المفيد بحث السبب وراء حدوث شيء ما، فمن المهم أيضا تحليل سبب عدم حدوثه. ويستخدم الصين كمثل مضاد لإثبات تطور ثقافة النمو بسرعة في أوروبا. وعلى الرغم من أن الصين كانت لا تقل في الماضي عن أوروبا من حيث التقدم التكنولوجي، إن لم تكن أكثر تقدما — وبالتأكيد أكثر إماما بالقراءة والكتابة — فلم تنتج شيئا مثل الثورة الصناعية. ويرجع موكير ببطء التقدم في الصين إلى عوامل مثل تبجيل الأدبيات الصينية الكلاسيكية، والحكومة المركزية التي أثبتت المنافسة بين المناطق، واختيار الموظفين الإداريين للمناصب الحكومية المرموقة استنادا إلى المعرفة بالأدبيات الصينية وليس العلوم والتكنولوجيا، وعدم الأهمية النسبية للمنافسة مقارنة بأوروبا. ووفرت هذه العوامل حوافز عززت النجاح في مواطن أخرى من الثقافة الصينية ولكنها لم تحفز الأفكار والإجراءات المرتبطة بثورة صناعية. ويختتم موكير قائلا «يبدو من الخطأ تعريف تجربة الصين بأنها فشل. والمثير، وبالفعل الفريد، هو ما حدث في أوروبا في القرن الثامن عشر».

قللت هذه التطورات الارتباط بالأفكار القديمة.

وهذا الكتاب أحدث مثال على قدرة موكير على تفسير المسائل المعقدة، موضحا فكرته العامة بمجموعة هائلة من التفاصيل الجذابة. وهو يكتب بوضوح — وكتابته ممتعة للقارئ العام وكذلك للمتخصصين في التاريخ الاقتصادي. وعلى كل من يهتم بالطريقة التي وصل بها المجتمع الغربي إلى مكانته اليوم وما يعني ذلك بالنسبة لانتشار التكنولوجيا في الاقتصاد العالمي في المستقبل أن يقرأ كتاب «ثقافة النمو».

باري تشيزويك

أستاذ الاقتصاد والشؤون الدولية،

جامعة جورج واشنطن

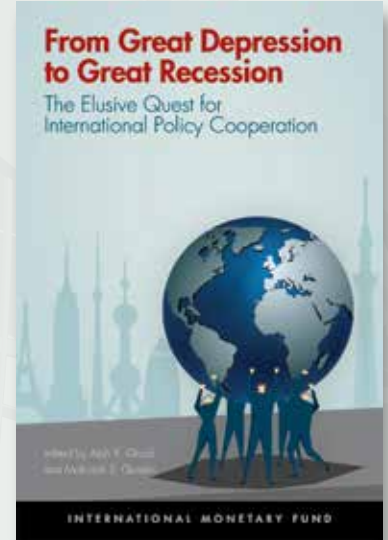
واستمرت حتى القرن الثامن عشر البحث عن «المعرفة المفيدة»، أي العلوم والتكنولوجيا، التي أسفرت عن التحكم الدائم والمستمر في قوى الطبيعة. واسترعى الانتباه إلى هذه العملية شخصيتان بارزتان هما فرانسيس باكون وإسحاق نيوتن اللذان غيرا طريقة التفكير في أوروبا الغربية وبعد ذلك في العالم. فكتب باكون أن «الهدف الحقيقي والمشروع للعلوم هو تزويد الحياة البشرية باكتشافات وموارد جديدة». وكان الأثر الذي تركه هو ومن تبعه على حركة التنوير أساسيا في الوصول إلى قناعة أن «البحث الطبيعي» من خلال التجربة أساسي للنمو الاقتصادي ورفاه الإنسان. وكانت مساهمة نيوتن هي إثبات أنه يمكن تحديد «قواعد» — العمليات الحسابية المنتظمة — الطبيعة. وبالتالي فك أغاز العالم الطبيعي. وقد غير كل من باكون ونيوتن طريقة التفكير في زمنهما لأن المنافسة في سوق الأفكار سمحت «بنشر أفكارهما وتبادلها وبالتالي التشكيك فيها وتصحيحها وتكميلها» كما يقول موكير.

ولكن كيف تحققت هذه التغييرات الثقافية وانتشرت في فترة التغيير الأساسي في أوروبا؟ وكيف تحولت حركة التنوير إلى ثورة صناعية، أصبحت بدورها نقطة البداية للنمو القابل للاستمرار؟ ويرسم موكير خلفية للتطور في مجال الملاحة وبناء السفن الذي فتح أوروبا أمام منتجات وأفكار جديدة (عولمة مبكرة) والصحافة المطبوعة التي خفضت تكاليف الاتصالات وأدت إلى زيادة منافع الإلمام بالقراءة والكتابة. وفتحت هذه التطورات العقول أمام أفكار جديدة وطرق جديدة للتفكير في أماكن أخرى وقللت الارتباط بالأفكار القديمة. كما ساعدت هذه التغييرات عدم وجود سلطة مركزية واحدة في أوروبا، وحرية الفرد، وإنفاذ حقوق الملكية والمنافسة في السوق على السلع المادية والأفكار. ومن بين أمور أخرى، أدت الأفكار الجديدة إلى تطورات في العلوم والتكنولوجيا والتي يمكن أن نطلق عليها اليوم الثورة الصناعية. وأدى ذلك كله إلى نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

الإصدارات الجديدة من صندوق النقد الدولي

من الكساد الكبير إلى الركود الكبير: السعي الحثيث نحو
التعاون الدولي على مستوى السياسات

\$27. ISBN 978-1-51351-427-7.
Paperback. 229pp.

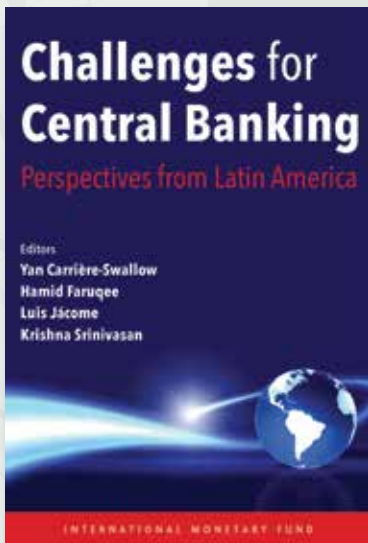
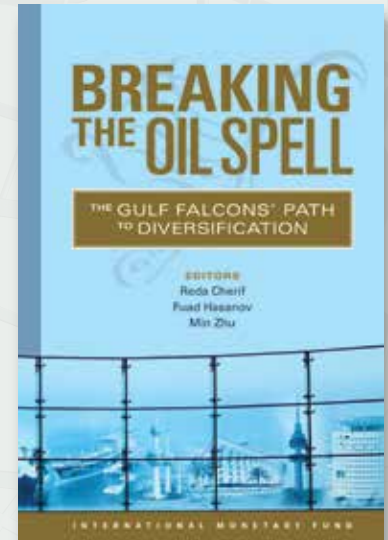


المرأة والعمل والنمو الاقتصادي:
تحقيق تكافؤ الفرص

\$30. ISBN 978-1-51351-610-3.
Paperback. 180pp.

إبطال سحر النفط: مسار صقور الخليج نحو التنويع

\$40. ISBN 978-1-51353-786-3.
Paperback. 212pp.



التحديات أمام البنوك المركزية:
من منظور أمريكا اللاتينية

\$30. ISBN 978-1-51359-176-6.
Paperback. 272pp.

Visit bookstore.imf.org/fd3117

التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٧



MF IAA2017001